الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ١٦

الاثنين، ١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد (السودان).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس.

السيد ماكي (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): إننا نعيش في أوقات حافلة بالمتناقضات، إذ تتصف حياتنا بالتفاؤل والتشاؤم بالقدر نفسه. لقد اعتمدنا في الآونة الأخيرة وثائق تاريخية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي نهاية العام، سيعطي المجتمع الدولي الضوء الأخضر لأداتين إضافيتين يلهمان أملا خاصا بتغيير الحالة في العالم نحو الأفضل، وهما تحديدا، الاتفاقان العالميان بشأن اللاجئين والمهاجرين. ويهدف تنفيذ هاتين المبادرتين الفريدتين إلى تحويل حياة البشر في العالم بطريقة دراماتيكية لضمان أن تكون العولمة منصفة وحالة يربح فيها الجميع، وللقضاء على الفقر والحفاظ على الكوكب للأجيال المقبلة.

إن البحث عن ردود على التحديات العالمية والسعي لإيجاد سبل لتحقيق الأهداف المشتركة يبينان بوضوح أنه لا يمكن لأي بلد أن يفعل ذلك بمفرده. ولا يمكن إحراز تقدم انفرادي بدون التقدم الجماعي. ولذلك السبب، مهما كانت مبررات الانتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة، فإننا لا نزال بحاجة إلى المنظمة بوصفها منصة فريدة وبوصفها أداة للتعاون المتعدد الأطراف الفعال استنادا إلى المبادئ التي تكفل المعاملة المتسمة بالاحترام لجميع البلدان وأولوياتها واحتياجاتها على قدم المساواة. ومن أجل مساعدة الدول في تنفيذ الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نحن بحاجة على أرض الواقع إلى وجود أفرقة قطرية فعالة للأمم المتحدة يمكنها مساعدة البلدان مساعدة فعالة على تحقيق نتائج في المضي قدما نحو

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

تحقيق التنمية المستدامة. فهناك نشاهد جوهر إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ومن الأهداف الرئيسية في العالم الحديث السعي لتحقيق عولمة تلبي مصالح الجميع وإدارة تلك العولمة من أجل الصالح العام. بيد أنه يمكننا أن نرى أن هناك صعوبات واضحة في ذلك المجال. فالعولمة ترافقها خطوط وانقسامات جغرافية – سياسية وجغرافية – اقتصادية جديدة، ليس في السياقات الإقليمية فحسب، بل أيضا على نطاق عالمي. ويبرز نوع من الفخ الحضاري، تسير فيه المطالبة بالتكامل جنبا إلى جنب مع التجزئة، والنزعة الحمائية، بل والمجابهة. ومن ناحية، فإن بيلاروس، التي تقع في قلب أوروبا، عضو في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ ومن ناحية أخرى، فإن لها مصلحة في السعي للتعاون الاقتصادي العميق مع الاتحاد الأوروبي. ونحن، المحشورون بين اثنين من مراكز القوى الجغرافية – السياسية، نشعر تماما بتفاعل الجغرافيا السياسية والجغرافية الاقتصادية.

إن النزاع في أوكرانيا وتزايد التوتر في المنطقة، وفرض الجزاءات والجزاءات المضادة كلها تلقي بظلال كثيفة على بلدنا، إن لم يكن بصورة مباشرة، فبصورة غير مباشرة، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة. إن بيلاروس، بوصفها بلدا متوسط الحجم مع أحد أكثر الاقتصادات انفتاحا في العالم، لأننا نصدر ما يتراوح من ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأسواق الخارجية والتجارة الدولية. وذلك أحد الأسباب وراء تأييدنا المستمر لبناء هيكل تجاري واقتصادي عادل ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، على السواء في أوروبا وفي مناطق أخرى – هيكل يتماشى مع مصالح جميع البلدان. ونرى أنه ينبغي أن يدعم ذلك الهيكل بتنفيذ مشاريع تكامل متعددة المستويات.

وبسبب موقع بيلاروس الجغرافي، فإنها مهتمة بشكل خاص بتوثيق التعاون بين الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية والاتحاد الأوروبي. وفي الواقع، لا تزال حدودنا الغربية الحد الاقتصادي الوحيد الذي يقع على حيز هائل يمتد من لشبونة إلى فلاديفوستوك، وفي المستقبل، ربما إلى شنغهاي. ولذلك السبب دعت بيلاروس باستمرار إلى ما يعرف بـ ”التكامل بين عمليات التكامل“ باعتباره مبدأ للتعاون الذي يسعى لإيجاد السبل المثلى للجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ويتطلب تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ العالمية، مع وعدها الرئيسي بعدم تخلف أحد عن الركب، تركيزا خاصا على تقديم الدعم الدولي إلى البلدان المتوسطة الدخل. وفي الواقع، فإن تلك المجموعة من البلدان هي التي تضم خمسة بلايين من إجمالي سكان العالم البالغ عددهم سبعة بلايين نسمة، وهي تحظى بأكبر إمكانية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومن ناحية أخرى، وفي إطار تلك المجموعة من البلدان يعيش ثلاثة أرباع فقراء العالم. وهم أشد عرضة لخطر عوامل من قبيل التقلبات الاقتصادية العالمية، وآثار النزاعات الإقليمية والكوارث الطبيعية والتي يسببها الإنسان، والاضطرابات المناخية والأوبئة – وكلها تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي ذلك السياق، فإن من غير العدل أن إحراز التقدم في مجال التنمية لا يزال يقاس حصريا على أساس نصيب الفرد من الدخل. فذلك المعيار لا يعكس الخصائص الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية الكامنة في البلدان المتوسطة الدخل. وبالنسبة لبيلاروس، من الواضح أن الطابع المتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجهها البلدان في تلك الفئة، بما في ذلك بلدنا، يتطلب تطبيق معايير إنمائية متعددة الأبعاد والتي ستكون أيضا مفيدة في وضع استراتيجيات موجهة نحو تحقيق نتائج للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وتأمل بيلاروس أن يوجد الاجتماع الرفيع المستوى للمناقشة الشاملة لتلك المسائل، الذي تعتزم رئيسة الجمعية العامة عقده في المستقبل القريب، زخما

جديا للأمم المتحدة لاتخاذ تدابير محددة في ذلك المجال ولتنفيذ هذه التدابير.

وتبرز مسألة أخرى متعددة الأبعاد إلى الصدارة بشكل متزايد. لقد دخلت البشرية مرحلة جديدة، فيما تحول التكنولوجيا الرقمية حياتنا بشكل هائل. إن أهمية الاقتصاد الرقمي من أجل النمو الاقتصادي المستدام والشامل أمر يدركه بلدنا إدراكا جيدا للغاية. وفي آذار/مارس، بدأ نفاذ المرسوم الرئاسي المعنون ”بشأن تنمية الاقتصاد الرقمي“، الذي يتمثل طموحه في تحويل بيلاروس إلى بلد لتكنولوجيا المعلومات. إن مجمع بيلاروس للتكنولوجيا العالية يتطور تطورا سريعا وأظهر معدلات نمو قياسية، على السواء فيما يتعلق بعدد المقيمين وفيما يتعلق بصادراته.

وما فتئت التكنولوجيا الرقمية تقارن عن حق بوقود الصواريخ بالنسبة للاقتصادات الوطنية. فهي تمكن من الإدخال السريع الابتكارات في مجالات الأنشطة البشرية المختلفة، مثل التعليم والسوق الاستهلاكية والتعاون الاجتماعي. وهي تنشط النشاط التجاري، وتحقق الإيرادات وتوجد فرص العمل.

في الوقت نفسه، ستؤدي الرقمنة إلى تغييرات جذرية في سوق العمل، الأمر الذي سيترتب عليه الاستغناء عن طائفة كاملة من المهن التي ستنتفي الحاجة إليها في ظل تلك الظروف الجديدة، مما سيجعل العديد من العاملين في تلك القطاعات والصناعات في غاية الضعف.

ومن الواضح أن حكومات البلدان المتقدمة النمو والكثير من البلدان النامية ستواجه قريبا عددا من التحديات، بما في ذلك كيفية جعل اقتصاداتها متكيفة مع التحول الرقمي العالمي والكيفية التي يمكن بها إدارة تلك العمليات بصورة فعالة على الصعيد الوطني وكيفية التعامل مع الآثار غير المقصودة الناجمة عن الرقمنة. وفي هذا الصدد، تقترح بيلاروس انضمام الأمم المتحدة إلى التعاون الدولي بشأن الرقمنة والتخطيط التكنولوجي التطلعي بهدف تيسير تحقيق التنمية المستدامة. وسيكون الغرض من هذا التعاون مساعدة البلدان النامية في اللحاق بركب الاقتصاد الرقمي العالمي وزيادة فوائد الرقمنة، فضلا عن ضمان التوزيع العادل والمنصف لهذه الفوائد.

ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء الأمين العام للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، ونأمل أن يولي الفريق اهتماما خاصا لبناء قدرات الدول في هذا المجال. ومن الواضح تماما أن تعزيز هذه القدرات سيكون بلا طائل ما لم تكن جهودنا مرتكزة على قيم الاستدامة والرخاء للجميع. فتلك القيم تحديدا هي التي تشكل القاعدة الأساسية للمهام المطلوبة، والتي لا يمكن إنجازها إلا إذا تضافرت جهود بلدان العالم.

ومن المؤسف أن هذه القيم غالبا ما تكون ضحية للمجابهات الفكرية التي نشهدها بوتيرة متزايدة. وخلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في عام ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.4 وما يليها) أوضح رئيس بيلاروس أنه لن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلام والأمن الدائمين. وهذه النقطة لا تزال هامة تماما اليوم. ولا يمكن تحقيق الاستدامة الحقيقية خارج إطار الأمن، والذي يجري اختبار قوته يوما بعد يوم.

ويتمثل أحد التهديدات المشتركة التي نواجهها في الإرهاب، الذي تتطلب مكافحته اعتماد نهج شامل، تتقيد جميع البلدان بموجبه بمبادئ القانون الدولي وتتفادى الازدواجية في المعايير. ونرحب بالجهود التي تبذلها قيادة الأمم المتحدة ونقف على أهبة استعداد لدعمها من أجل تشكيل جبهة مشتركة ضد الإرهاب. وسيسهم بلدنا في عمليات التوحيد العالمية في هذا المجال من خلال عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن منع الإرهاب في العصر الرقمي، سننظمه بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مينسك، عاصمة بيلاروس، في غضون أسبوع، أي يومي ٩ و١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وبخصوص مسألة الأمن الدولي إجمالا، يجب أن نلاحظ مرة أخرى الأدلة على أن العالم يواجه اليوم تحديات وتهديدات لم يسبق لها مثيل. وتثير المواجهة في العلاقات الدولية على نحو متزايد مفهوم حرب باردة جديدة. وعلاوة على ذلك، نسمع بشكل متزايد عن مخاطر احتمال استخدام أسلحة الدمار الشامل، حتى ولو كان ذلك نتيجة نزاع غير مقصود أو حادث. ويشير ذلك إلى وجود أزمة دبلوماسية ويقوض على نحو خطير سلطة الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية الرئيسية المكلفة بمنع نشوب النزاعات الدولية.

لقد وصل مدى التباعد في العلاقات والآراء بين عدد من الدول الكبرى إلى نقطة الغليان. وفيما يتعلق ببعض المسائل، فقد أصبحت الحالة عبثية حيث تتحول الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة – وفي مقدمتها مجلس الأمن – إلى ساحات للمواجهة والتباهي السياسي وتأكيد الذات، يعلو فيها صوت المواجهة على الحوار وتغلب الطموحات الجيوسياسية على الحس السليم.

وعلى غرار الكثيرين في هذه القاعة، ليس لدي، للأسف، وصفة لكيفية إصلاح هذه الحالة. غير أننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه لا يوجد خيار آخر سوى إقامة نظام عالمي على أساس القيم المشتركة. ولكن من الواضح تماما استحالة الاتفاق على قيم مشتركة عبر إقامة الديمقراطية قسرا أو عن طريق العنف، حيث أن ذلك يقوض السلطة الشرعية. وتدلنا التجربة الجيوسياسية المريرة خلال العقود الثلاثة الماضية على أنه ينبغي أن تكون لنا جميعا مصلحة مشتركة في هذه القيم. ونعتقد أن فكرة الاستقرار يمكن أن تشكل نموذجا مُوحِدّا. ويستلزم إحلال الاستقرار وقف مسار دوامة الفوضى الجيوسياسية المتفشية. فما هو المطلوب لتحقيق ذلك؟

أولا، يقتضي الاستقرار أن تحتفظ الدول بدورها بوصفها الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية واحترام سيادة الدول. ويقوم القانون الدولي المعاصر على تلك المبادئ الأساسية المنصوص عليها في وثائق الأمم المتحدة الأساسية. فمن ناحية، تجسد تلك النصوص حق الدول في اختيار شكل الحكم السياسي الخاص بها، فضلا عن تحديد مسارها وأولوياتها الإنمائية، وتشير، من ناحية أخرى، إلى عدم تدخل البلدان في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ومن دواعي الأسف أن الالتزام بهذه المبادئ ليس عالميا في عالم اليوم. وكثيرا ما تتضمن أدوات السياسة الخارجية للعديد من البلدان سياسة الجزاءات والإكراه الاقتصادي والعزلة السياسية ضد ما تسمى بالأنظمة المارقة. ونحن جميعا شهود على سياسات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمرة منذ عقود ضد كوبا، تلك الدولة المحبة للحرية، وهي السياسات التي لا تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة فحسب، ولكنها تلحق أيضا ضررا بالغا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد.

ثانيا، يرتبط الاستقرار أيضا بتعزيز الدولة وكذلك دورها في الشؤون الداخلية. ونحن مقتنعون تماما بأن الدول القوية وحدها هي التي يمكنها توفير الأمن لسكانها وضمان رفاههم. ونعتقد أن سكان المناطق التي تفتقر إلى وجود حقيقي لسلطة الدولة يمكنهم أن يشهدوا على هذه الحقيقة أكثر من أي أحد آخر. ولذلك، إذا كنا نريد حقا كفالة الاستقرار العالمي، ينبغي أن نسعى إلى عدم تقويض الدولة، بل إلى تعزيزها.

ثالثا وأخيرا، يرتبط الاستقرار إلى حد كبير بالعلاقات بين الدول الكبرى التي يجب عليها اليوم أن تتعلم مرة أخرى الاستماع إلى بعضها بعضا والاستماع إلى حجج كل منها، وأن تكون مستعدة أيضا للقبول بحلول توفيقية معقولة. وفي الماضي، كانت الدول الكبرى هي التي تحدد مصير الكوكب. واليوم، لم تعد تتمتع بهذا الاختصاص الحصري. ومع ذلك، لا تزال الوحدة بين الدول الكبرى استنادا إلى القيم المشتركة وممارستها للقيادة في النهوض بها تشكلان الشرط اللازم لتحقيق تقدم في العديد من المجالات.

واستنادا إلى هذا المنطق، طرح رئيس بيلاروس، ألكسندر لوكاشينكو، مبادرة لبدء حوار شامل بشأن الأمن الدولي في العام الماضي. وتهدف المبادرة إلى التغلب على الخلافات القائمة التي نُكبت بها العلاقات بين الدول في الفضاء الأوروبي – الأطلسي والأوروبي – الآسيوي. ونحن مقتنعون بأن الحوار وحده يمكن أن يساعد في حل أزمة الثقة العميقة في العلاقات الدولية وأن يؤدي إلى إنشاء آليات تفضي إلى تحقيق السلام والأمن الدولي والتنمية المستدامة.

هل يمكن أن يغير يوم واحد أو اجتماع واحد التاريخ؟ لقد وصف الزعيم الهندي العظيم جواهر لال نهرو تلك اللحظة بأنها موعد مع القدر. وأعتقد أن مهمتنا المشتركة هي زيادة عدد تلك اللحظات. ويجب علينا أن نحشد جهودنا لإيجاد حلول مشتركة تكون مقبولة للجميع.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الدرديري محمد أحمد، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد أحمد (السودان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعبر، باسمي وباسم حكومة وشعب جمهورية السودان، عن صادق الأمنيات بنجاح مداولات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. كما يسعدني أن أتقدم بالتهنئة الخالصة لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا، رئيسة الدورة الحالية، ونوابها وأتمنى لهم التوفيق في مهمتهم. كما لا يفوتني أن أعبر عن تقديرنا وامتناننا للخبرة والكفاءة التي تحلى بها الرئيس السابق، السيد ميروسلاف لايتشاك، خلال إدارته لأعمال الدورة الثانية والسبعين.

إن انعقاد مداولات هذه الدورة تحت شعار ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يسودها السلام“ يعكس اهتمام المنظمة الدولية تجاه السلام والتنمية المستدامة وكفالة الحقوق الأساسية للإنسان، والتي تمثل مجتمعة ركائز عمل الأمم المتحدة وتجسد الآمال والطموحات التي نصبو إليها جميعا. ويتطلع السودان مع الأسرة الدولية إلى أن تلعب الأمم المتحدة دورها الطليعي في تعزيز التنمية المتوازنة من أجل مجتمعات آمنة ومستدامة ومنصفة. وحتى تلعب منظمتنا الدولية الدور المنوط بها في خدمة البشرية ومواجهة التحديات المتنامية في جميع المجالات، ينبغي إصلاح المنظمة وجعلها أكثر فاعلية وقدرة على الاستجابة لهذه التحديات.

كنتاج مباشر لمبادرة الحوار الوطني التي قادها فخامة السيد عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان في عام ٢٠١٤، تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني بمشاركة واسعة من ألوان الطيف السياسي بما في ذلك الحركات المسلحة في دارفور التي انحازت للتسوية السلمية وفقا لوثيقة الدوحة. وقد انعكس ذلك إيجابا في تعزيز الأمن والسلام في ربوع البلد كافة، وتوج بإنجاز المرحلتين الأولى والثانية من استراتيجية خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وفقا لقراري مجلس الأمن رقم ٢٣٦٣ (٢٠١٧) و ٢٤٢٩ (٢٠١٨) مسجلة قصة نجاح أخرى في الانتقال من حفظ السلام إلى التعافي وإعادة الإعمار والتنمية والتصالح المجتمعي. وتود حكومة السودان في هذا الصدد، أن تؤكد استعدادها الاستمرار في التعاون التام وتوفير كافة التسهيلات لتنفيذ المرحلة الثالثة.

وهنا لا بد من الإشادة بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. ونأمل أن تشارك الأمم المتحدة والمانحون والدول الشقيقة والصديقة بفعالية في مؤتمر التعهدات المزمع عقده قريبا لدعم الاستقرار وتمويل مشاريع إعادة التعافي وإعادة الإعمار والتنمية وبرامج بناء السلام واستدامته في دارفور خلال الفترة الانتقالية، تمهيدا لخروج العملية المختلطة في عام ٢٠٢٠.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى النجاحات والنتائج الملموسة التي حققتها الحملة القومية لجمع السلاح، وذلك بفضل تجاوب القطاعات المجتمعية وتعاونها مع جهود الحكومة بالتنسيق مع

الشركاء وعلى رأسهم العملية المختلطة. وقد انعكس ذلك مباشرة في انخفاض معدلات الجريمة والحد من تجارة المخدرات وعمليات تهريب البشر وزيادة حركة المواطنين والعودة إلى مناطقهم لممارسة أنشطتهم الاقتصادية. وإيمانا من حكومة السودان بأن المفاوضات هي السبيل الوحيد لاستكمال السلام، فقد ظلت تمد يدها للمجموعات المسلحة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وتشارك في كافة جولات المفاوضات في مختلف المنابر. ولتهيئة المناخ المناسب للجلوس على طاولة المفاوضات ظلت الحكومة ملتزمة بقرارها الخاص بوقف إطلاق النار من جانب واحد، في كافة مسارح العمليات، لأكثر من عامين. كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة السودانية قد تقدمت بالعديد من المبادرات المتعلقة بفتح الممرات الإنسانية لدخول المساعدات الإنسانية لمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في المناطق التي تسيطر عليها حركات التمرد في النيل الأزرق، والتي ظلت رافضة لكل هذه المبادرات. وقد وافقت حكومة السودان أثناء أعمال هذه الدورة على أن تتولى الأمم المتحدة إيصال المساعدات الإنسانية من الداخل.

وتبذل الحكومة السودانية جهودا مضنية من أجل الإصلاح الاقتصادي وضبط السياسة النقدية ووضع السياسات الاستراتيجية المرحلية لخفض معدلات الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من السياسات الرشيدة التي تبذلها الحكومة في تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وحوكمة إدارة المال، إلا أن العقوبات الأحادية المفروضة على بلدي وأثر الديون الخارجية المتراكمة تسببت في إعاقة نموه وقدرته على الانخراط في النشاط التنموي المطلوب. كما قلصت من قدرته على استقطاب التمويل الخارجي اللازم، في ظل حرمانه من الحصول على إعفاء من ديونه الخارجية، وفقا لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، رغم استكمال السودان جميع اشتراطاتها الفنية. ونؤكد على ضرورة الإعفاء من هذه الديون وفق المبادرات المتعارف عليها. كما نود التذكير بقدرات السودان الكامنة لتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا والمنطقة العربية، وضرورة دعم السودان في هذا المجال الحيوي.

ويثمن السودان قرار الإدارة الأمريكية الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠١٧ برفع الحظر التجاري عن بلدي، ويتطلع إلى رفع اسمه من القائمة الأمريكية للدول المسماة بالراعية للإرهاب، كما يتطلع إلى المرحلة المقبلة من الارتباط الإيجابي، خاصة أن للسودان سجلا حافلا في مجال التعاونين الإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره. ونشير بصورة خاصة إلى تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في شهر أيلول/سبتمبر المنصرم المعزز لهذا.

لقد ظل السودان مدافعا مخلصا عن مبادئ العدالة والتعاون الدولي، وساعيا لتحقيقها لا سيما مبدأ محاربة الإفلات من العقاب. إلا أن النهج الانتقائي الذي تسلكه المحكمة الجنائية الدولية أفقدها حياد الهيئات القضائية وأصاب المجتمع الدولي بخيبة أمل كبيرة لا سيما دول القارة الأفريقية. وبالتالي، فإن موقف السودان من المحكمة يتطابق مع العديد من القرارات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي، والتي أكدت أن هذه المحكمة ليست إلا أداة سياسية تتدثر بالقانون من أجل تحقيق أهداف سياسية ترمي إلى كسر إرادة الشعوب، خاصة الأفريقية. لذلك، فإن السودان يدعو إلى الاستماع للصوت الأفريقي، ويحذر من تسييس واستغلال الأمم المتحدة، باسم العدالة الدولية، على أساس اتفاق العلاقة الموقع بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية والتي تسيء إلى الأمم المتحدة، وتزج بها في خضم الصراعات السياسية الدولية.

لقد ظلت حكومة بلدي تبذل جهودا حثيثة في استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين تجاوزت ثلاثة ملايين لاجئ، وظلت تقدم لهم المساعدات، بما يغطي أكثر من ٧٠ في المائة من احتياجاتهم، فيما يوفر المجتمع الدولي أقل من ٣٠ في المائة

من تلك الاحتياجات، الأمر الذي يشكل ضغطا كبيرا على الخدمات التي تقدم إلى المجتمعات المستضيفة، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي يمر بها البلد، وبما أن الظروف التي دعت إلى تفاقم اللجوء في الإقليم لن تتحسن في المنظور القريب، فإن تدفق اللاجئين نحو بلدي سوف يستمر. وبالتالي، فإنني أهيب بالمجتمع الدولي الإسراع في تقديم المساعدات اللازمة حتى يضطلع بمسؤولياته تجاه هذا الوضع الإنساني.

لقد أحرزت حكومة بلدي تقدما ملحوظا في مجال تعزيز حقوق الإنسان في السودان، وقد توج ذلك بإشادة مجلس حقوق الإنسان في قراره الذي صدر في الأسبوع الماضي في جنيف، والذي أكد على تعاون حكومة السودان الإيجابي مع آليات مجلس حقوق الإنسان. وبذلت حكومة بلدي جهودا كبيرة في مجال مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة للحدود، بغرض تحقيق السلام والاستقرار على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك بحكم موقع السودان الجغرافي في وسط القارة الأفريقية.

وقد توجت هذه الجهود بالمبادرة المشتركة لدول القرن الأفريقي والاتحاد الأوروبي لمعالجة أسباب وتبعات الهجرة غير الشرعية في منطقة القرن الأفريقي، التي عرفت بعملية الخرطوم. إن الأمل ليحدونا اليوم في أن يتوافق المجتمع الدولي على الإقرار بالدور الريادي الذي يقوم به السودان في التصدي للمسائل المتعلقة بالهجرة بضروبها المختلفة.

يجدد السودان تأكيد موقفه الرافض للإرهاب بكل أشكاله وصوره، بما في ذلك إرهاب الدولة، كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. وقد عبر السودان عن ذلك من خلال التزامه بجميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها، وظل عضوا فاعلا على المستوى الدولي والإقليمي والثنائي. وقد كانت لمساهماته الواضحة دورا كبيرا في مكافحة هذه الظاهرة ومنع وقوع العديد من العمليات الإرهابية، من خلال تبادل المعلومات والعلاقات المؤسسية الجيدة للسودان مع شركائه إقليميا ودوليا وثنائيا.

وفي ذات السياق، يعرب وفد بلدي عن قلقه العميق إزاء تصاعد ظاهرة كراهية الإسلام عبر مختلف الوسائل. وهو يدين بأشد العبارات هذه الأفعال، باعتبارها تشكل تحريضا على التمييز والإساءة للأديان ونشر أجواء الكراهية وتهيئة بيئة مشجعة للعنف، ويشدد على عدم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو حضارة معينة. ويؤكد السودان على الانخراط والتعاون بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في إطار شامل ومستدام ومتسق. ويؤكد أيضا على ضرورة اتباع نهج شامل في مكافحة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما فيها محاربة الفقر ودعم التنمية في الدول النامية، خاصة في أفريقيا وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب.

يولي السودان اهتماما كبيرا لمسائل البيئة، محليا وإقليميا ودوليا، ويجدد التزامه بجميع الاتفاقيات المتعلقة بها، نسبة للآثار السلبية المتمثلة في تضرر أجزاء كبيرة من السودان جراء ظواهر الجفاف والتصحر ونقص معدلات الأمطار والفيضانات. وقد ظهر ذلك جليا في النزاع في دارفور، الذي بدأ بالتنازع بين الرعاة والمزارعين نتيجة الجفاف الذي ضرب المنطقة كدليل واضح للارتباط المباشر بين الجفاف والتصحر والتدهور البيئي والنزاعات، خاصة في أفريقيا. وعليه، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم المبادرات الوطنية والإقليمية في هذا المضمار، مثل مبادرة الجدار الأخضر لمنطقة الصحراء الكبرى الأفريقية.

وفيما يتعلق بالمياه، يتبنى بلدي ويدعم النهج الشامل والمتوازن في إدارة وتنظيم الموارد المائية مع دول حوض النيل عبر تعزيز مستوى التنسيق والتعاون بين دول الحوض لتحقيق تلك الأهداف عبر الآليات المختلفة، ومنها مبادرة حوض النيل. وفي هذا السياق، سيواصل السودان مساعيه مع مصر وإثيوبيا وبقية

دول حوض النيل، حتى يتم التوصل إلى تسوية جميع المسائل الخلافية المتعلقة بمياه النيل.

يؤكد وفد بلدي مجددا، التزامه الكامل بكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، وأبرزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي انضم إليها السودان منذ العام ١٩٧٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقيادة جهود معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ويضطلع السودان بدور مقدر في تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية في تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ويشدد السودان على أن ترسيخ قيم السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود أسلحة الدمار الشامل. وتبعا لذلك، يؤكد التزامه الكامل بجميع الجهود الرامية إلى نزعها وبدعمها. كما يولي السودان اهتماما خاصا بموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إيمانا منه بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والاتجار بالمخدرات. ويقود السودان، في هذا المضمار، جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتجمع دول الساحل والصحراء، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، علاوة على الجهود الثنائية مع دول الجوار لترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والجمارك فيها.

يتقدم وفد بلدي بالتهنئة الخالصة لحكومة وشعب جمهورية جنوب السودان الشقيقة على ما تم إنجازه من إحياء لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان في أديس أبابا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الذي وقعت عليه كل أطراف النزاع إلى جانب أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني والشباب ورجال الدين ورموز المجتمع في جنوب السودان. وقد جاء ذلك تتويجا للمفاوضات التي أجريت في الخرطوم خلال الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر، بمبادرة من فخامة السيد رئيس جمهورية السودان وبتفويض من مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية.

وقد تم، في هذا السياق، التوقيع في ٢٦ تموز/يوليه على إعلان الخرطوم لحسن النوايا ووقف إطلاق النار في جنوب السودان، الذي أتبعه انخراط جميع الأطراف المعنية في العملية التفاوضية. ثم تلت ذلك سلسلة من التوقيعات بالأحرف الأولى على فصول الاتفاق المنشط، اختتمت في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، بفضل الجهود المخلصة التي بذلتها الوساطة السودانية من منطلق مسؤوليتها ولتعزيز مبدأ حل النزاعات الأفريقية في إطار البيت الأفريقي. ولا يفوتنا أن نثمن عاليا الجهود المخلصة التي بذلتها الهيئة الحكومية الدولية وقادة البلدان الأعضاء فيها، التي أسهمت بصورة فاعلة في ما تم التوصل إليه من إنجاز. ونخص بالذكر الجهود التي بذلها رئيس الوزراء الإثيوبي، الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية، فخامة السيد أبيي أحمد؛ والرئيس الأوغندي، فخامة السيد يويري موسيفيني؛ ورئيس كينيا، فخامة السيد أوهورو كينياتا، الذين تضافرت جهودهم مع الجهود التي بذلها فخامة الرئيس عمر البشير، وجعلت من تحقيق السلام في جنوب السودان أمرا ممكنا.

كذلك لا بد لنا من أن نشكر البلدان الثلاثة الداعمة للهيئة الحكومية الدولية، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومملكة النرويج، على المساندة المعنوية والمادية التي قدمتها للعملية التفاوضية. كما نشكر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على دعمهم لنا أثناء تلك المرحلة.

إذا كانت هناك دولة واحدة على هذه البسيطة جديرة بالتحدث عن تضحياتها من أجل دولة جنوب السودان، فإن هذه الدولة هي السودان. فلو لم توافق جمهورية السودان على التنازل طوعا واختيارا عن ربع إقليمها وثلث سكانها وثلاثة أرباع

مواردها النفطية، لما قامت دولة جنوب السودان. فقد منحت جمهورية السودان حق تقرير المصير لجنوب السودان في سابقة فريدة من نوعها في القارة الأفريقية جمعاء، بسبب قناعتها أن ذلك هو السبيل الأوحد لتحقيق السلام والاستقرار في السودان وجنوب السودان معا. ومن ثم فإنه لا يمكن للسودان، بعد هذه التضحيات الجسام من أجل السلام أن يراهن بفقدان السلام مرة أخرى في أي من شطري السودان، جمهورية السودان أو جمهورية جنوب السودان.

إنني أقول للذين يتشككون في قدرة قيادات جمهورية جنوب السودان على العمل معاً أو في نوايا دول الإقليم أو قدرتها على الاستمرار موحّدة خلف جنوب السودان أنه لا خيار لنا جميعاً إلا أن نعطي السلام فرصة، ولا أمل لنا في مستقبل مشرق لجنوب السودان خاصة، والإقليم عامة، إلا بمساندة تنفيذ الاتفاقية التي بين أيدينا. وإنني أقول للدول المانحة خصوصاً إن ما قدمتموه في الماضي من جزيل البذل وسابغ العطاء لن يذهب أدراج الرياح إلا إذا ضاعت الفرصة الراهنة لاستدامة السلام في جنوب السودان. ومن ثم فإنني أدعو هذه الدول ألا تحجم أو تتردد في هذا الوقت الذي فيه جنوب السودان أحوج ما يكون لإقدامها ومساهمتها.

إن دول الإقليم طلبت في بيان قمتها الأخيرة في أديس أبابا من مجلس الأمن النظر في توسيع قوة الحماية الإقليمية بجنوب السودان من أربعة آلاف جندي إلى ثمانية آلاف جندي، وإشراك كل من السودان وأوغندا وجيبوتي والصومال في هذه القوة. إننا نتطلع لاستجابة سريعة لهذا النداء حتى نتمكّن من التصدي لمسؤولياتنا الجسام باعتبارنا ضامنين للسلام في جنوب السودان.

لم يكن انفصال جنوب السودان عن السودان أمراً سهلاً أو سلساً، وقد خلّف الكثير من المسائل العالقة بين البلدين الجارين. غير أن الأجواء الجديدة التي أوجدتها مبادرة السيد رئيس الجمهورية عمر البشير بالتوسط بين الفرقاء بجمهورية جنوب السودان قد أحدثت نقلة نوعية في العلاقة بين البلدين الشقيقين، إذ ما كان لهذه الوساطة أن تنجح خلال ٤١ يوماً فقط في حسم ما ظل عصياً طوال أعوام لولا الثقة الكبيرة التي منحها الرئيس سلفا كير ميارديت والدكتور رياك مشار للرئيس عمر البشير وللوسيط السوداني. ومن ثمّ كانت الأجواء التي تتوفر حالياً مواتية تماماً لحسم كافة المسائل العالقة بين البلدين وعلى رأسها مسألة أبيي التي بدأ الطرفان فيها مشاورات غير رسمية كفيلة بتعزيز الثقة وطي صفحة الخلاف إلى الأبد. كما أن السودان يرحّب بتأكيد جمهورية جنوب السودان في أكثر من محفل وآخرها تأكيد النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، السيد تعبان دينق قاي، أمام جمعيتكم الموقرة هذه استعداده للإسهام الإيجابي في حل مشكلتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.

إن من أعظم المبادئ التي أرستها هذه المنظمة الأممية مبدأ حق الدول جميعاً، كبيرها وصغيرها، في البقاء وفي العيش بسلام في محيطها الإقليمي. إن ذلك الحق مكفول لجمهورية السودان ولجمهورية جنوب السودان ولسائر دول منطقتنا مثلما هو مكفول للآخرين. إننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يعمل معنا جميعاً حتى نتمكّن من أن نتمثّل هذا المبدأ الأممي العظيم ونعيشه واقعاً ملموساً.

كذلك يؤكّد السودان دعمه للمبادرة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الخاصة بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الخصوص، يشيد السودان بالجهود المضنية التي يبذلها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد فوستن أركانج توادیرا، ويرجو لها التوفيق والنجاح. وقد استضاف السودان عدداً من الأطراف والحركات المسلحة في أفريقيا الوسطى للتوسط بينها للوصول لاتفاق يُنهي الانقسام والاقتتال في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكّد السودان عزمه على

المضي قدماً في هذا السبيل تحت مظلّة المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في أفريقيا الوسطى ووفقاً لما أعلنه السيد موسى فقي، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الاجتماع رفيع المستوى الذي عُقد بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى أثناء أعمال هذه الدورة.

يؤكد السودان موقفه الثابت من القضية الفلسطينية ويدين كافة أشكال الاعتداءات على المقدسات الدينية في فلسطين، وعلى رأسها القدس الشريف، كما يؤكّد دعمه لمبادرة السلام العربية لإنشاء دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

كما يدين وفد بلدي الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ضد أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار والمتمثلة في القتل وهدم المنازل والمساجد وإجبار الآلاف على الفرار من قراهم، ويدعو المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات عملية لوقف تلك الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

يجدد السودان موقفه المؤيد للشرعية الدستورية في اليمن الشقيق، ويدعو مختلف المكونات السياسية إلى الانخراط في العملية السياسية، ونبذ الاقتتال، والبعد عن خيار العنف، والتوصل إلى حلول سياسية تحقن دماء اليمنيين، وفقاً للمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن.

كما يؤكد السودان حرصه الشديد على ضرورة المحافظة على وحدة التراب السوري، ويدعم كافة الجهود المبذولة لتجاوز الأزمة السورية التي أصبحت تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

ويؤكد السودان مجدداً على ضرورة استقرار الأوضاع في الصومال الشقيق، ويدعو إلى تقديم كافة أشكال الدعم لحكومة وشعب الصومال لتمكينه من تجاوز التحديات التي تواجه البلاد.

كما يرحّب وفد بلدي بالانفراج الذي تم في العلاقات بين الجارتين الشقيقتين إثيوبيا وإريتريا ويتطلع إلى تقوية هذه العلاقات بما ينعكس خيراً على حكومتي وشعبي البلدين ودول الإقليم بأكمله.

وفيما يتّصل بالأوضاع في ليبيا، ظلّ موقف السودان الثابت على الدوام هو دعم الشعب الليبي الشقيق والسعي الحثيث مع المجتمع الدولي لإنجاح كافة المبادرات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، وعلى رأسها اتفاقية الصخيرات التي تمثّل ركيزة الحل السياسي في ليبيا. كما نؤكد على موقفنا الرافض للتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا لما لذلك من عواقب وخيمة وكارثية على هذا البلد الشقيق وعلى أمن واستقرار دول الجوار والمنطقة برمتها. وفي هذا الإطار، يعرب السودان عن استعداده لاستضافة الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول جوار ليبيا.

ونعلن عن تضامننا وتأييدنا مجدداً لأجندة الإصلاح التي يعمل على تحقيقها السيد الأمين العام للأمم المتحدة، لا سيما الجهود المبذولة لتقوية الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية الأخرى باعتبارها الجهاز الأكبر والأوسع تمثيلاً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك دورها في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، وجعلها ملائمة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين ولمواجهة التحديات المتجددة.

ختاماً، يجدد وفد بلدي التزامه بالتعددية الدولية بقيادة الأمم المتحدة، ويؤكد على المقاصد النبيلة التي قامت من أجلها الأمم المتحدة والمتمثّلة في صون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال منهج يعتمد على التعاون الدولي القائم على الحوار بهدف تنمية العلاقات الدولية الودية لتسوية النزاعات من خلال آليات التسوية السلمية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دينيس رونالدو مونكادا كولينداريس، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

السيد مونكادا كولينداريس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): إنني أحمل رسالة سلام من شعب ومن رئيس وقائد نيكاراغوا دانييل أورتيغا ونائب الرئيس روساريو موريو.

ومنذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قبل ثلاث سنوات، لا نزال نشهد في عالم يمر بأزمة ناجمة عن الرأسمالية الجامحة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وانتهاك القانون الدولي وسيادة شعوبنا من خلال استخدام القوة، فضلا عن محاولات الانقلاب وزعزعة استقرار الجهود التي تهدد آفاقنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة العام ٢٠٣٠. لقد قاومت نيكاراغوا محاولات تغيير الأنظمة. وانتصر بلدنا مرة أخرى وحقق السلام والتعايش الأخوي والعودة التدريجية إلى الحياة اليومية العادية. وكانت محاولة الانقلاب التي أجهضناها في نيكاراغوا نتيجة لهذا التدخل، وقد خلف إرث ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة لنا، بما في ذلك الأضرار الاقتصادية والموت والدمار والإرهاب المقنَّع في سياق الاحتجاجات السلمية، والمتسم بالقتل الوحشي لمواطنين ورجال الشرطة وإضرام النار في الممتلكات العامة والخاصة والاعتداءات وانتهاكات الحقوق والابتزاز والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وفي المنطقة، نيكاراغوا معترف بها على نطاق واسع بوصفها عاملا من عوامل الاستقرار الإقليمي، والسلام والأمن، بما حققته من إنجازات مرجعية نموذجية في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والحد من الفقر، المساواة بين الجنسين والأمن العام، وجميعها مدرجة في سياسات الدولة التي نواصل وضعها وتعزل بلدنا عن الجريمة المنظمة الدولية والمحلية والعصابات عبر الوطنية والإرهاب والأنشطة المتعلقة بالمخدرات. إن حكومة وشعب نيكاراغوا هما مدافعان قويان عن مبدأي الاستقلال والسيادة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نطالب بوضع حد لجميع السياسات التدخلية التي تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك أنشطة التدخل في نيكاراغوا الشقيقة ودول الأمريكتين والعالم.

وتعمل حكومة وشعب نيكاراغوا بإصرار على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتبارا من نيسان/أبريل، سجل بلدنا نموا سنويا مطردا بلغ نحو ٤,٧ في المائة. لقد نجحت مشاريعنا وبرامجنا الاجتماعية – الاقتصادية الرامية إلى القضاء على الفقر العام على الصعيد الوطني في تخفيض الفقر من ٤٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٤,٩ في المائة في ٢٠١٦. أمّا معدل الفقر المدقع فقد انخفض من ١٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٩ إلى ٦,٩ في المائة عام ٢٠١٦. واليوم، نواجه مرة أخرى خطر الولايات المتحدة، التي تسعى إلى وقف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لشعبنا. إننا ندين هذه التدخل، وهو ما يتجلى في استحداث قانون في كونغرس الولايات المتحدة يلزم المؤسسات المالية الدولية برفض إصدار القروض إلى نيكاراغوا.

بالنسبة لنيكاراغوا، فإن الإسهام في السلام الدولي هو مرادف لتحقيق نزع السلاح العام والكامل. وفي هذا الصدد، فقد وقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية التي تم إبرامها مؤخرا. وندعو البلدان إلى التصديق على تلك المعاهدة التاريخية. وتؤيد حكومة جمهورية نيكاراغوا نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، على أساس الحوار والاتصال بين سلطات الطرفين. ونرحب بالتقارب بين الكوريتين، وعقد اجتماع القمة الثالث بين الكوريتين، وكذلك الإعلان المشترك الذي اتفق عليه الزعيمان الكوريان في بيونغ يانغ في أيلول/سبتمبر، ويعتبر خطوة هامة إلى الأمام في التخفيف من حدة التوترات والتفادي المجدي لخطر الحرب على كامل الجزيرة. وتأمل حكومة جمهورية نيكاراغوا أن يتم تفكيك الأسلحة النووية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن تتعاون البلدان المعنية، وبالتالي ضمان السلام الوطيد والدائم في شبه الجزيرة الكورية.

إن حكومة نيكاراغوا تؤيد المفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية وحكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث، أي الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية،

الأمر الذي أدى إلى وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الشاملة المشتركة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. ونشدد على أن ذلك الاتفاق يبيّن أن الحوار والدبلوماسية هما أنسب الوسائل لحل هذه المشاكل، وهما المكونان الأساسيان اللذين يمكنان تعددية الأطراف من العمل.

وتدين نيكاراغوا الحصار الإجرامي ضد جمهورية كوبا الشقيقة وجميع ما يرتبط بذلك من تدابير تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وتداعياتها. وترفض نيكاراغوا جميع التدابير الاقتصادية القسرية التي تسعى إلى الضغط على إرادة وروح الحرية وسيادة الشعوب والحكومات. يرى بلدنا أن استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية هي وسائل سياسية وانتقائية ترمي إلى محاولة تغيير الحكومات بصورة غير قانونية، ومن ثم فهي غير مقبولة. وهذا العام، سنصوت مرة أخرى ضد الحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة. وبوسع جمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة، والشعب البوليفاري والحكومة الشرعية للرئيس نيكولاس مادورو موروس، التعويل على تضامننا غير المشروط. لقد دنّا محاولة اغتيال الرئيس نيكولاس مادورو موروس والتهديد بالتدخل العسكري ضد الشعب البوليفاري وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

ويجب أن نواصل تعزيز إنهاء الاستعمار في العالم، ولذلك، فإننا ندعم الشعب الفلسطيني والشعب الصحراوي وشعبي بورتوريكو وجزر مالفيناس الأرجنتينية. وتدعو نيكاراغوا إلى الحل القائم على وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، والقدس الشرقية هي العاصمة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧، تعيشان في سلام ووئام. ونؤكد من جديد على تضامننا الكامل مع حكومة سورية وشعبها في كفاحهم ضد الإرهاب الدولي والدفاع عن سيادتهم وسلامتهم الإقليمية.

لا تزال البشرية تسعى إلى تحقيق السلام. وحتى بعد مرور ٧٣ عاما على إنشاء المنظمة، لم تتمكن من الوفاء بشكل كامل بالأهداف المحددة فيما يتعلق بالسلام. ونظرا لهذه الحالة المؤسفة، فإن الدعوة إلى إعادة تشكيل الأمم المتحدة، كما اقترح وزير خارجية نيكاراغوا السابق، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، خلال رئاسته للجمعية العامة (انظر A/63/PV.1)، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعزز التحول اللازم لجعل المنظمة تخدم مصالح كل عضو من أعضائها، والبشرية جمعاء. ونشدد على أنه أثناء الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٨، وخلال فترة رئاسة الأب الراحل ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي دأبنا على أن نطلق عليه عن حق ''وزير الكرامة'' في نيكاراغوا، عمد إلى وضع الخطط وكافح، مراعيا تلك الأفكار، على أمل أن يفي بالولاية المنوطة بنيكاراغوا بوضع الأسس للمناقشات بشأن هذا التحول، بتقديم اقتراح بخصوص ''الإعلان العالمي المشترك لصالح الأرض والبشرية'' (A/63/PV.105، ص ٣٢)، بوصفه أول خطوة ضرورية صوب إعادة تشكيل الأمم المتحدة.

إننا بحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لمكافحة تغير المناخ. إن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لا يزال قائما، ويجب أن يعترف أولئك المسؤولون أساسا عن أكبر حجم من الانبعاثات والتدمير، وتدهور الطبيعة، واختلالاتها، بالخسائر والأضرار التي أصابت بقيتنا، والمساعدة في إنعاش أمنا الأرض وشعوب العالم. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نحتاج إلى إلغاء التدابير الانفرادية القسرية التي تعوق البرامج الإنمائية لبلداننا، وتشكل انتهاكا للقانون الدولي. ويجب علينا أن نعمل على تحقيق العدالة والسلام والاحترام والحوار والأمن السيادي في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نشجع إجراء التغييرات اللازمة ليتسنى للمنظمة أن تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء فيها.

إن حكومتنا وشعبنا يدعوان إلى عالم القيم، العالم الذي يمكننا فيه، نحن البشر، أن نعتمد على أفضل ما فينا لتعزيز

أفضل الظروف الممكنة، بغية تحقيق التنمية العادلة، والمستدامة، والمتكافئة، والآمنة والسيادية، والقائمة على إمكانية الوصول والمشاركة بشكل كامل لكل رجل وامرأة في التطورات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بجميع جوانب حياتنا. ومرة أخرى نوجه نداءنا إلى المجتمع الدولي، ويحدونا الأمل في أنه في خلال هذه الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، سيسفر الالتزام الذي نتعهد به عن عملية مفتوحة تتسم بالتفكير العميق الرامي إلى تحقيق التحول اللازم لتجديد الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

وفي الختام، نود أن نؤكد التزامنا بمواصلة الكفاح من أجل السلام – فهذه أولوية للعالم ولشعبنا – وضمان لإمكانية التغلب على النزاعات الناشئة في مختلف أنحاء العالم عن طريق الحوار والمفاوضات، وأنه يمكن في المقام الأول، أن تتحرر الشعوب والبلدان من الخوف من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ذلك التهديد الذي تسعى القوى الكبرى إلى فرضه على الدول الصغيرة سكانيا. وفي الواقع، قد تكون هذه الأمور ضئيلة فيما يتعلق بالتنمية، بيد أنها كبيرة من حيث قيمها وتاريخها.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لغبطة كبير الأساقفة بول ريتشارد غالاغر، أمين العلاقات مع الدول في الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة غالاغر (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتقدم بالتحيات القلبية من قداسة البابا فرانسيس، إلى الرئيس وإلى جميع الوفود المشاركة في هذه الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

بينما يحتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، يجدر أن نذكر ونؤكد مجددا تأكيده على ما يلي،

”إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة، وبالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“.

إن الاعتراف بالكرامة المتأصلة لجميع البشر هو الأساس الذي تقوم عليه ركائز الأمم المتحدة. وهو المبدأ النهائي وراء تصميم المؤسسين على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وهو يعزز حقوق الإنسان الأساسية كافة. ويدفع السعي من أجل العدالة، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ومصادر القانون الدولي المناسبة الأخرى، لأن الكثير من انتهاكات كرامة الإنسان تبدأ بتجاهل القوانين التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أنه يحفز الأفراد والمجتمعات على تحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو أرحب من الحرية من خلال ما يسميه الكرسي الرسولي ”تنمية بشرية متكاملة“.

وفي المقام الأول، يعني التحدث عن الكرامة الإنسانية بعد مرور سبعين عاما على اعتماد الإعلان العالمي، تكرار الأهمية المحورية والقيمة الأصيلة للإنسان، والتأكيد مجددا على الحقوق المتأصلة التي يتقاسمها جميع الرجال والنساء، سواء كانوا شبابا أو كهولا، أثرياء أو فقراء، أقوياء أو ضعفاء، أصحاء أو مرضى، مرغوبين أو غير مرغوب فيهم، منتجون اقتصاديا أو عاجزون، مؤثرون سياسيا أو غير ذوي شأن. إن العالم بحاجة في الواقع، لأن يستعيد الرؤية الشاملة للإنسان، والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، لأن أي رؤية مختزلة للإنسان تجرده من إنسانيته، وتستبعد فعلا بعض الأشخاص من الانتماء للجنس البشري، وتفتح السبيل لعدم المساواة والظلم والضرر.

إن الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي هي أيضا مناسبة مواتية لتجديد التزامنا المشترك، لا بمجرد الكلمات، بل وبالممارسة العملية أيضا لتلك الحقوق النابعة من الكرامة الأصيلة لكل شخص. ويبرز تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/73/1) تلك الحقيقة. وعلى الرغم من إحراز قدر كبير

من التقدم في النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، تشكل التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان ظاهرة عالمية. وعلى الرغم من أن من المشجع الإطلاع على التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان التي تحققت في العقود السبعة الماضية، فمن الواقعي مع ذلك ملاحظة أن واحدا من كل ١٠ أطفال لا يزال عُرضة لعمل الأطفال، وأن شخصا واحدا من كل ثلاثة أشخاص محتجزين حاليا محبوس دون محاكمة، وأن ٢٩ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة غير مسجلين في سجل المواليد، وأن ٢٥٠ مليون امرأة تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشرة من العمر.

ومن المخزي أن نرى أن حقوق الإنسان لا تزال تنتهك اليوم بعد سبعة عقود من اعتماد الإعلان العالمي. ويؤكد الإعلان أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمن، ولكن في كثير من الأماكن لا تحظى هذه الحقوق بالاحترام، بل يُحتفى حتى بانتهاكاتها. وتنص المادة ٤ على أنه ”لا يجوز الإسترقاق أو الاستعباد“، ولكن عشرات الملايين من الناس واقعون في شرك أشكال مختلفة لما يسمى بالرق المعاصر. وتؤيد المادة ١٨ حق الفرد في حرية الفكر والوجدان والدين، والحق في تغيير دينه أو معتقده، والحرية في إشهار دينه أو معتقده بمفرده أو مع جماعة من الأفراد، علناً أو سراً، عن طريق التعليم والممارسة والعبادة وإقامة الشعائر.

إلا أن تلك الحقوق تتعرض للتعدي عليها أو تقييدها أو إنكارها. ففي العديد من الأماكن، يمكن أن يؤدي تغيير المرء لدينه أو حتى ممارسته لعقيدته إلى الحكم عليه بالإعدام أو يمكن أن تكون سبباً للتمييز ضده.

وقد أشار البابا فرانسيس في وقت سابق من هذا العام، في خطابه أمام أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى الكرسي الرسولي، إلى بعض الاتجاهات التي تقوّض، باسم تعزيز حقوق الإنسان، التمتع بالحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأشار إلى ”ترويج مفاهيم جدالية لحقوق الإنسان تتناقض مع ثقافة العديد من البلدان“. وحذّر من أن هذا الاتجاه ينذر ”بخطر ظهور أشكال حديثة من الاستعمار الأيديولوجي، باسم حقوق الإنسان، من جانب الأقوى والأكثر ثراء على حساب الأفقر والأضعف“.

وتتيح الذكرى السنوية السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة للمجتمع الدولي للاعتراف بالأضرار التي تسببها التفسيرات الأيديولوجية أو المطالبة بحقوق جديدة، من حيث المبدأ والممارسة، لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المكرّسة بالفعل في الإعلان العالمي، والتي تُرجمت إلى قانون دولي واتفاقيات دولية.

ويشعر الكرسي الرسولي بالقلق إزاء تزايد التفسير الضيق للحق في الحياة، سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرها من آليات حقوق الإنسان. وهذا الاتجاه واضح بشكل خاص في تيار خطاب حقوق الإنسان الذي يرفض الاعتراف بالقيمة المتأصلة للحياة الإنسانية وكرامتها في كل مرحلة، من بدايتها إلى تطورها وحتى نهايتها. ويسعى هذا النهج إلى وضع ترتيب هرمي لحقوق الإنسان، عبر تنشيط كرامة الإنسان، وإسناد المزيد من القيمة والمزيد من الحقوق للأقوياء والأصحّاء مع التخلي عن الضعفاء. ومما يؤسف له أن هذه الأيديولوجية، الموجودة في مختلف أرجاء منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تؤدي إلى بعض الأوجه الخطيرة لعدم المساواة والمظالم، التي كثيراً ما تتجاهل الأجنة في الأرحام وتتعامل مع حياة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها من سقط المتاع بل عبئاً على المجتمع.

وفي حين أن للحرية أهمية بالغة من أجل كفالة قدرة كل شخص على التعبير عن هويته الفريدة، فإن حصر كرامة الشخص في قدرته على التعبير عن الذات والتأكيد على الجدارة خطأ فادح دوما وعلامة على أن المجتمع يفقد قدرته على

الاعتراف بقيمة وأهمية حياة كل إنسان، مهما كان ضعيفاً. وتستحق الذكر هنا كلمات البابا فرانسيس التي ألقاها خلال لقاء مع عامة الجمهور من المسنين في ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، عندما قال: ”إن مجتمعاً خالياً من روح التقارب، حيث العطاء والمودة – بين الغرباء أيضاً – آخذة في الزوال، مجتمع منحرف“.

و هذه الإهانة للكرامة الإنسانية ذاتها تحدث عندما يُختزل الناس في الجرائم التي ربما ارتكبوها أو البلد الذي قد ينتمون إليه أو قدراتهم الإنتاجية. ويؤكد الكرسي الرسولي مجدداً أن نوعية الحضارة تتوقف أيضاً على الكيفية التي تعامل فيها الفئات الأضعف والمعوزون والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، وعلى المكانة التي تمنحهم إياها في الحياة المجتمعية.

وتنص المادة ٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكلِّ شخص الحق في الضمان الاجتماعي وأن تُوفَّر له الحقوقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ والثقافيةُ التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرِّية. ومع ذلك، لا يمكن لهذا الحق في كثير من الأحيان، بسبب الحرب والنزاع والفقر والكوارث الطبيعية والأسباب المماثلة الأخرى، أن يتحقق في مكان ميلاد المرء أو إقامته. تدفع هذه الحالات بالملايين من الناس إلى مغادرة أماكن إقامتهم من أجل الوفاء باحتياجاتهم البشرية الأساسية في أماكن أخرى والبحث في أماكن أخرى عن الرفاه والسعادة لأنفسهم وأحبائهم.

وفي هذا العام، أنجزت عملية شاملة ومطوّلة ترمي إلى التصدي لتحديات الهجرة الدولية. وللمرة الأولى على الإطلاق، انخرط المجتمع الدولي في مناقشة مفتوحة وشفافة بشأن ظاهرة تلك الحركات وما هو مطلوب لإدارة الهجرة بأسلوب أكثر أمناً وتنظيماً وانتظاماً. وكانت النتيجة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيُعتمد في كانون الأول/ديسمبر المقبل في مؤتمر دولي سيعقد في مراكش بالمغرب.

إن الاتفاقين العالميين القادمين، أحدهما للهجرة والآخر بشأن اللاجئين، سيوفران سلسلة متواصلة من الحماية لجميع الذين يضطرون إلى الفرار من أماكن إقامتهم، بمن فيهم المشرّدون بسبب الكوارث الطبيعية المفاجئة الظهور والبطيئة الحدوث، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، وسيكفلان ألا يتخلف أحد عن الركب. وسيؤكد الاتفاقان، مجتمعين، مسؤوليتنا المشتركة في السعي إلى تحقيق الصالح العام، ورعاية من هم في أمس الحاجة إلى التضامن وأولئك الذين تتعرّض كرامتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية للمخاطر أكثر من غيرهم.

إن الضغوط التي تواجهها دول عديدة في التصدي للتدفقات المختلطة، ولا سيما عندما لا يمكن التنبؤ بها أو عندما تكون طاغية، قد دُرست دراسة وافية. وما أصبح واضحاً لم يكن الحاجة إلى زيادة التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات وحسب، ولكن أيضاً الالتزام المسبق من قبل الدول بالعمل

> ”معاً من أجل تهيئة ظروف تسمح للمجتمعات المحلية والأفراد بالعيش في أمان وكرامة في بلدانهم.“ (A/CONF.231/3، المرفق، الفقرة ١٣).

وذلك لا يشمل زيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية الأساسية والهياكل والخدمات الأساسية وحسب، بل أيضاً بناء القدرات وتدريب الشباب، بغية مساعدتهم على إيجاد مكانهم وتأكيد كرامتهم في اقتصاد عالمي تتزايد زعزعته للاستقرار. ويتطلب ذلك أيضاً التصدي للأسباب الجذرية والعوامل الدافعة التي تؤدي إلى التشرّد قبل أن يضطر الأشخاص المعنيون إلى مغادرة أوطانهم.

ومن أجل احترام الكرامة الإنسانية لكل شخص، لا بد أيضاً من تهيئة الظروف اللازمة لإعمال الحق في البقاء في الوطن. وتشمل هذه الظروف حماية الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع. وعندما يضطر الأفراد إلى ترك أسرهم خلفهم، في كثير من الأحيان بحثاً عن حياة أفضل لأطفالهم وأحبائهم، يبدأ

نسيج المجتمع في حد ذاته بالتفكك. ليس هناك بديل عن وحدة الأسرة، التي يجب التمسك بها سواء بالنسبة للأشخاص الباقين أو أولئك المتنقلين أيضاً.

وقد وصف البابا فرانسيس تلك المسؤوليات المشتركة والتضامن الحقيقي في أربعة أفعال: الترحيب، والتعزيز، والحماية، والإدماج. ويأمل الكرسي الرسولي أن تكفل الجهود الصادقة التي تُبذَلُ على الاتفاقات العالمية، تمشياً مع تلك الخطوات الأربع، احترام حقوق المهاجرين واللاجئين وكرامتهم بروح من التضامن الدولي مع الاعتراف بالحق السيادي للدول في تحديد سياساتها الوطنية للهجرة في ضوء التزاماتها بموجب القانون الدولي. وقد قال البابا فرانسيس في عظة دينية ألقاها مؤخراً أثناء قدّاس جماهيري للمهاجرين في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨:

”في مواجهة تحديات حركات الهجرة المعاصرة، تكون الاستجابة المعقولة الوحيدة هي التضامن والرحمة... إن سياسة عادلة هي سياسة تخدم الفرد، لجميع الأشخاص المعنيين؛ سياسة تقدّم الحلول التي يمكن أن تضمن الأمن والاحترام لحقوق وكرامة الجميع؛ سياسة تُعنى بمصلحة وطن المرء، مع مراعاة مصالح الآخرين في عالم مترابط أكثر من أي وقت مضى.“

ويأمل الكرسي الرسولي أن تصبح الاتفاقات العالمية أدوات مفيدة لحسن إدارة الهجرة على جميع المستويات ومورداً مشتركاً لتحقيق مسؤوليتنا المشتركة، بالنظر إلى محنة اللاجئين، ونقاطاً مرجعية للتعاون الدولي في إدارة الهجرة ورعاية اللاجئين.

يُذكّرنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن الاعتراف ”بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس ... السلام في العالم. وتؤكّد المادة الأولى منه على أن الناس جميعاً ”قد وُهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.“

ولهذا السبب، فإن الحروب والنزاعات المسلحة لا تنتهك العقل والضمير والأخوة فحسب، بل وتتسبب أيضا في أسوأ انتهاكات للكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية.

وفي الشرق الأوسط، يجب أن يتصدى المجتمع الدولي بصورة كافية وعاجلة للعنف والضغوط السياسية والدبلوماسية المتعددة الأوجه، بالإضافة إلى مختلف الحالات الإنسانية، لا سيما في سورية. وعلاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تظهر إرادة موحدة للسعي إلى إنهاء العنف والعمل – كما قال البابا فرانسيس – من أجل التوصل إلى حل من شأنه تمكين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء من العيش في النهاية في سلام داخل حدود واضحة ومعترف بها دوليا، ومن ثم تنفيذ حل الدولتين.

ولا يزال الكرسي الرسولي يساوره القلق إزاء استمرار التوترات السياسية وعدم الاستقرار في نيكاراغوا وفنزويلا، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمة الإنسانية في فنزويلا. وهناك أيضا حاجة إلى تعزيز وعي حقيقي للجمهور بعدد من حالات النزاع المستمرة بغية التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض، لا سيما في أوكرانيا وليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، من بين أماكن أخرى. وينظر الكرسي الرسولي إلى التطورات السياسية الأخيرة في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الاتفاق المبرم بين إثيوبيا وإريتريا، باعتبارها بوادر إيجابية نحو بناء مجتمعات سلمية وديمقراطية تقوم على الأمل القوي في احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها على نحو متبادل. ولا يمكن منع الحروب والنزاعات المسلحة إلا من خلال تعزيز كرامة كل إنسان وحمايتها والترويج لثقافة سلام، ينعشها الاحترام المتبادل بصورة صادقة والحوار والتضامن. وعلى نحو ما قال البابا فرانسيس، فإن مأساة الحرب العالمية الأولى، التي سنحتفل بمرور ١٠٠ عاما على انتهائها في تشرين الثاني/نوفمبر، تُعلمنا أن النصر يجب ألا يعقبه إذلال عدو مهزوم وأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تستطيع الدول مناقشة المسائل على قدم المساواة.

إن ثقافة السلام تقتضي أن نحارب الظلم وأن نستأصل بطريقة غير عنيفة أسباب الشقاق التي تفضي إلى الحروب. ويتطلب السعي إلى تحقيق السلام نبذ استخدام العنف في الدفاع عن حقوق الأفراد، حيث إن مكافحة العنف بالعنف تؤدي إلى مزيد من الموت والدمار وإلى تعميق الشعور بالاستياء واستمرار مشاعر الكراهية لعقود وارتكاب فظائع وحدوث هجرات جماعية قسرية وتحويل كميات هائلة من الموارد من التنمية إلى الأغراض العسكرية. وبالمثل، يستلزم تعزيز ثقافة السلام تكثيف جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح ونبذ استخدام القوة في تسيير الشؤون الدولية. ويساعد كل جهد مبذول في هذا الاتجاه، مهما كان بسيطا، في بناء ثقافة السلام.

ويؤكد الكرسي الرسولي على الروابط العميقة بين النهوض بثقافة السلام وتعزيز جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. ويؤدي انتشار الأسلحة، في الواقع، إلى تفاقم النزاعات وإلى تكلفة بشرية ومادية هائلة، مما يعوق التنمية البشرية والاقتصادية وجهود البحث عن السلام الدائم. وعلى نحو ما يشدد تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/73/1)، فإننا بحاجة إلى تنشيط نزع السلاح، حيث إن ذلك أمر أساسي للحفاظ على المجتمع البشري من خلال منع نشوب النزاعات والحد من العنف ومن أجل إنقاذ الأرواح وضمان عالم أكثر أمنا. ومن هذا المنظور، فإن الكرسي الرسولي ملتزم التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبرامج العمل المختلفة في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلا عن تلك المتعلقة بالذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتكون مسؤولية الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه جسيمة بصفة خاصة في الحالات التي يقع فيها الأشخاص ضحايا للإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. واليوم، في وقت تؤجج فيه النزاعات الوطنية والإقليمية العديدة ما سماها البابا فرانسيس حربا عالمية ثالثة يجري خوضها تدريجيا، أصبحت الحاجة إلى حماية السكان أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن المسؤولية عن الحماية لم يتم تعريفها إلا خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فقد كانت دائما متأصلة في الأمم المتحدة.

وبالفعل في أوائل القرن السادس عشر، عندما كان مفهوم الدول ذات السيادة الوطنية في طور النشوء، وصف الراهب الإسباني فرانسيسكو دي فيتوريا مسؤولية الحكام عن حماية مواطنيهم باعتبارها أحد جوانب المنطق الطبيعي الذي تشترك فيه جميع الدول وبأنها قاعدة لنظام دولي تتمثل مهمته في تنظيم العلاقات بين الشعوب. والمبادئ التي بينها دي فيتوريا في القرن السادس عشر منصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ويؤيد الكرسي الرسولي الصلاحية الدائمة للمسؤولية عن الحماية، ويدعو إلى تنفيذها بشكل كامل ونزيه ومتسق. ويقتضي هذا التنفيذ بالضرورة الوفاء بجميع الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك إدانة أي هجمات متعمدة ضد الأهداف المدنية. ويعني ذلك منع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو وقفها وحماية السكان منها من خلال تعزيز المساءلة القانونية والسياسية والأخلاقية.

إن السلام يتطلب العفو. والعفو أمر أساسي لتحقيق المصالحة وبناء السلام، حيث إنه يجعل تضميد الجراح وإعادة بناء العلاقات الإنسانية أمرا ممكنا. ولا يتعارض العفو مع العدالة، بل إنه يحققها، لأنه يؤدي إلى التئام الجراح التي تستشري في قلوب البشر، مع الإقرار بالشرور المقترفة. وبالتالي، فإن ثقافة السلام تنطوي على الاختيار الشجاع المتمثل في عدم السماح لجراح الماضي بأن تستمر في النزف في الحاضر، حتى نتمكن من السير معا في طريق تحقيق المصالحة. وكل دين مدعو للمساعدة في جهود المصالحة من خلال تعزيز السلام. ولا يقل عن ذلك أهمية

البرهان المتمثل في تجمع أتباع ديانات مختلفة للصلاة والعمل من أجل تحقيق السلام. ويتيح الحوار بين الأديان والثقافات لسكان العالم نموذجا لتشاطر التراث الثقافي لكل منها ولتعزيز التقدير المتبادل لوجهات نظر كل منهم وتضميد جراح الماضي والسير معا نحو تحقيق السلام والتنمية البشرية. وتقع على عاتق المتدينين من الرجال والنساء، الذين يقدرون الكرامة التي حباها الله إياهم، مسؤولية خاصة تتمثل في إظهار ذلك من خلال إجراء حوار بناء يسوده الاحترام بين الثقافات.

وعلى الرغم من أنه تقع حتى اليوم بعض أعمال العنف المدفوع بدوافع دينية، فإن الاستجابة لها لا يجب أن تكون شكلا من أشكال العدالة الانتقامية، بل بإجراء حوار حقيقي بين مختلف الطوائف الدينية على أساس الإيمان المشترك والثابت بأن قتل الآخرين باسم الرب يغضب الرب نفسه. والإرهاب ليس نتاج فهم سليم للدين، وإنما هو ثمرة لفقر روحي عميق. ويتطلب دحره المساهمة المشتركة من جانب جميع الزعماء الدينيين والسياسيين. ولذلك، يجب على الزعماء الدينيين تعزيز القيم التي تعزز حب الجار لجاره. ويجب على القادة السياسيين، من جانبهم، كفالة التمتع بالحق في الحرية الدينية، مع الاعتراف بالإسهام الإيجابي للدين في بناء مجتمع مدني لا يرى أي تعارض بين المشاركة في المجتمع السياسي والبعد الروحي للحياة. كما يجب عليهم أن يضمنوا عدم وجود ظروف تساعد على انتشار الأصولية، مثل الفقر وعدم كفاية الدعم المقدم للأسر وعدم كفاية الاستثمار في التعليم والثقافة.

ويود الكرسي الرسولي التأكيد مجددا على قلقه العميق بشأن جميع ضحايا الإرهاب. وفي الوقت نفسه، يود التأكيد على أن جميع التدابير اللازمة لمكافحة الأنشطة الإرهابية يجب أن تحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا. وينبغي ألا تعوق تدابير مكافحة الإرهاب، على وجه الخصوص، العمل المشروع الذي تقوم به المؤسسات الخيرية، بما فيها تلك التي تعمل بدافع من الإيمان، بهدف رعاية الفئات الضعيفة من السكان. ولا بد من الاعتراف بأن المساعدة الإنسانية في البلدان المتخلفة النمو وفي مناطق الأزمات تسهم إسهاما إيجابيا في منع الإرهاب وأعمال العنف الانتقامية، مما يعزز التمتع بحقوق الإنسان واحترام الكرامة. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، فإن الإرهاب آفة عالمية ويتطلب استجابة منسقة على الصعيد العالمي. ويرحب الكرسي الرسولي بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، الذي عقد مؤخرا.

يؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن تساوي الرجال والنساء في الحقوق ينبع من كرامتهم وقدرهم الأصيلين. ولذلك من الضروري اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز المساواة في الحقوق والمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة والرجل في المجتمع.

وإذ تتغنى كتب التاريخ بانتصارات حققها أباطرة ومحاربون، فإن جميع الحضارات تدين بعرفان لا يمكن رده إلى نساء ورجال أقل ذكرا في هذه السجلات بل وربما مجهولين هم من شكلوا تلك الحضارات. وفيما تركز الكتب الدراسية عادة على أسماء في قمة التسلسل الهرمي السياسي وتنشغل بشكل أساسي بالاتجاهات الاقتصادية والعسكرية، من الجدير بالذكر أن التقدم البشري الحقيقي يحرز بشكل أساسي في العلاقات بين البشر بالطريقة التي يراعي بها الأفراد بعضهم البعض.

واليوم، تجد النساء والرجال في طليعة ثورة المشاعر والأحاسيس التي أصر البابا فرانسيس على أن العالم في حاجة ماسة إليها. واستجابة لشتى أشكال المعاناة الإنسانية وللضروريات المادية والعاطفية بل والروحانية، يحتاج الناس إلى المساعدة وسبل الانتصاف التي تتوافق مع كامل كرامتهم الإنسانية. إنهم إذ عانوا من الصدمات المتعددة، يحتاجون إلى الرعاية والتعامل معهم بقدر كبير من الحساسية والاهتمام.

وإضافة إلى كفاءتهن المهنية ومعرفتهن التقنية، أظهرت النساء حقا قدرات خاصة على إدراك وتأكيد ورعاية والدفاع عن الكرامة الأصيلة للآخرين والإسهام إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تعزيز عالم يسوده السلام والاحترام والتناغم. وكما أكد البابا فرانسيس، تنظر النساء إلى الحياة من منظوراتهن، والرجال لا يستطيعون النظر إلى الحياة بنفس طريقة النساء. طريقة رؤية مشكلة ما واعتبار أي أمر تختلف بالنسبة للمرأة مقارنة بالرجل. ويجب أن يكمل أحدهما الآخر. إن إحراز التقدم الحقيقي في الإنسانية الذي تشتد الحاجة إليه في عالمنا الذي يعج بالتحديات سيعتمد أيضا على المشاركة الكاملة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ونلاحظ مع بالغ القلق أن دور المرأة الذي لا غنى عنه منقوص القيمة في كثير من الأحيان بل ويمكن أن يكون أداة لاستغلال وانتهاك كرامتهن وحقوقهن الأساسية. واليوم لا تزال المرأة تواجه مجموعة متنوعة من التحديات والصعوبات في مختلف أنحاء العالم. فهي تعاني من التمييز في مكان العمل؛ وغالبا ما تضطر إلى الاختيار بين العمل والأسرة؛ وهي تعاني بشكل غير متناسب في حالات النزاع. وفي البلدان الفقيرة والنامية، تتحمل المرأة العبء الأكبر: فهي التي تسير أميال عديدة بحثا عن الماء، وهي التي غالبا ما لا تحصل حتى على أبسط خدمات المساعدة الطبية التي تحتاجها أثناء الولادة، وهي التي تختطف لأغراض الاستغلال الجنسي أو الزواج القسري. وفي بعض الأحيان، تحرم حتى من الحق في الحياة لمجرد أنها أنثى.

إن النهوض الحقيقي بالمرأة يستتبعه الاحترام المطلق لكرامتها الأصيلة، مع الاعتراف بأدوارها البالغة الأهمية، ليس في شتى مجالات المجتمع فحسب، بل وفي نطاق الأسرة كشريك على قدم المساواة مع الزوج. ولذلك، من التناقض السعي إلى تعزيز تمكين المرأة مع قمع إمكاناتها الطبيعية الفريدة باسم بعض المصالح الخاصة أو ممارسة لبرنامج أيديولوجي. كما أنه ليس من الاتساق وصم مساهمة المرأة التي لا يمكن الاستغناء عنها في المجتمع من خلال الأمومة باعتبارها عقبة أمام النهوض بها وتمكينها، بدلا من التنويه بها ودعمها ووضع التدابير الرامية إلى تخفيف حدة الصعوبات التي قد تواجهها. ويود الكرسي الرسولي أن يغتنم هذه المناسبة للإعراب بكل امتنان عن التقدير لجميع النساء اللائي، أحيانا ببسالة، ربين وعلمن أجيالا من البنات والأبناء المسؤولين. إن العالم مدين لهن الشكر والتقدير والدعم والتضامن.

إن الإعلان العالمي يفهم الكرامة الإنسانية باعتبارها كرامة الفرد في المجتمع، حيث أن وجود الفرد يرتبط دائما بالآخرين. وتشدد الفقرة ٣ من المادة ١٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. وتشدد المادة ٢٥ على أن للأمومة والطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين. وتشدد المادة ٢٦ على أن للآباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.

تلك المبادئ لها صلاحية دائمة، حتى في خضم المجتمعات المتغيرة، ولا بد من التمسك بها لصالح كل طفل وكل أسرة وكل مجتمع. وكما يذكرنا البابا فرانسيس، فإن قوة الأسرة تكمن في قدرتها على الحب وتعليم كيف تحب. الأسرة هي مدرسة البشرية، مدرسة تعلمنا فتح قلوبنا أمام احتياجات الآخرين وأن نهتم لحياتهم. وعليه، تظل الأسرة هي النموذج، والمرجع، لتعزيز الانسجام داخل المجتمع وفيما بين أسرة الأمم.

الأسرة هي أعظم كنز بالنسبة لبلد ما وأعظم كنز للأجيال المقبلة. وهناك، على وجه الخصوص، حاجة ملحة إلى تعزيز حماية الأطفال اليوم، لأن الأطفال يسقطون بانتظام ضحايا للنزاع المسلح والعنف ومختلف أشكال الاستغلال والانتهاك وهم عرضة للجوع والفقر المدقع. إن الطريقة التي نرعى بها كل طفل

تبين عمق إنسانيتنا وعمق تقديرنا لكرامة وحقوق كل فرد. ومن جانبها، فإن الكنيسة الكاثوليكية ملتزمة، على جميع المستويات، ليس بتعزيز حماية الأطفال فحسب، بل وبتهيئة بيئات آمنة لهم في المؤسسات التابعة لها، من أجل التصدي للآفة البشعة المتمثلة في الاعتداء الجنسي والعنف ضد الأطفال.

عندما يتكلم الإعلان العالمي عن التنمية، فإنه يتكلم أيضا عن نماء الفرد الحر والكامل. وبالنسبة للكرسي الرسولي، فإن النماء يجب أن يكون على الدوام كلا متكاملا، ما يعني، كما قال البابا بولس السادس، أنه يمكن أن يقتصر على النمو الاقتصادي وحده. فالتنمية الحقيقية يجب أن تكون كلا متكاملا، ويجب أن تعزز نماء كل فرد والفرد ككل. احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، استنادا إلى التقدير العميق للفرد ككل ولكل فرد، أمر أساسي للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع وتعزيز التنمية البشرية المتكاملة. ومن دون إيلاء الاهتمام لتلك المتكافئات البشرية الأساسية، فإن خطة التنمية المستدامة سوف تتقلص إلى مجرد عناصرها الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية.

الفقر المدقع أكثر من مجرد مشكلة اجتماعية اقتصادية؛ إنه مشكلة أخلاقية، نابعة من عولمة اللامبالاة التي تفاقمت بسبب النزعة الاستهلاكية. والبديل لذلك النهج الأناني فردي الطابع الذي يتسم باللامبالاة هو نهج يتسم بالتعاطي بين الأفراد ينطوي على نهوض وتضامن ذاتي واجتماعي واقتصادي وبيئي. ونجد مبدأ الترابط ذلك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وباعتماد تلك الوثائق، التزمنا بتعزيز التنمية المتكاملة والحقيقية في انسجام مع الطبيعة. ينبغي لنا أن نركز كل جهودنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الصعبة لاتفاق باريس. ويأمل الكرسي الرسولي أن تمثل الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في كاتوفيتشي في كانون الأول/ديسمبر، خطوة قوية في ذلك الاتجاه من خلال النهوض ببرنامج عمل اتفاق باريس بشكل جيد وفعال.

لقد تحدث الأمين العام عن بعض التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال التنمية المتكاملة في جميع أنحاء العالم. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٧ في المائة في السنوات العشرة الأخيرة. وزادت نسبة السكان في أقل البلدان نموا الذين لديهم إمكانية الحصول على الكهرباء بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠. وانخفضت البطالة في العديد من البلدان، مع بدء عمل مختلف المؤسسات والأطر اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

ويشدد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2018/64) على أن التقدم كان متفاوتا وبطيئا جدا لكي يلبي الأهداف الطموحة للخطة. بحلول عام ٢٠١٥، كان ٣٠ في المائة من سكان العالم ما زالوا لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة، بينما كان ٦٠ في المائة ليس لديهم مرافق صحية ملائمة. وبعد انخفاض دام فترة طويلة، عادت معدلات الجوع في العالم للارتفاع من جديد. لقد بين المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ أن ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود التي تركز على مجالات الطاقة والمياه والنظم الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة الأخيرة في التوترات التجارية وتزايد التشكيك فيما يتعلق بتعددية الأطراف تعرض للخطر الجهود العالمية المتضافرة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ويجب أيضا التأكيد مجددا على الأهمية المحورية للإنسان في سياق الأزمة البيئية الحالية. وكما ذكرنا البابا فرانسيس، نحن لا نواجه أزمتين منفصلتين، إحداهما بيئية والأخرى اجتماعية، بل نواجه أزمة معقدة واحدة، اجتماعية وبيئية على حد سواء.

ولا يشمل الواقع المعقد بيتنا المشترك فحسب، بل يشمل أيضا شركاءنا في هذا الكوكب، وبالتالي يتطلب نهجا أخلاقيا متكاملا يهتم بالبيئة بينما يكافح الفقر والإقصاء، ويكفل التمتع الجماعي بالصالح العام، ويعزز التضامن بين الأجيال، في آن واحد.

شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.

ويتطلب هذا النهج أن نتحمل مسؤوليتنا بأقصى قدر من الجدية من أجل رعاية مواردنا الطبيعية الثمينة، وحماية أولئك الأشخاص، ولا سيما أشد الناس فقرا، الذين يعتمدون عليها في معيشتهم اليومية. وأفكر قبل كل شيء المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والسلامة الغذائية، فضلا عن الحصول على المياه النقية وإدارة المحيطات. وبدون نهج يسترشد بالاعتبارات الأخلاقية، فإننا نجد أنفسنا إزاء نظام اقتصادي توضع فيه المكاسب المالية والسلطة السياسية فوق مصلحة البيئة وأكثر الفئات ضعفا. ويجب أن يُلهم النهج الأخلاقي للأزمة الراهنة التضامن مع الأجيال المقبلة. وكما يذكرنا البابا فرانسيس ليس التضامن بين الأجيال أمرا اختياريا، بل هو مسألة أساسية تتمثل في العدالة، لأن العالم الذي تسلمناه ينتمي أيضا لمن سيأتون بعدنا. وعلى الرغم من أن رعاية بيتنا المشترك تفيدنا، فهي أيضا هدية للأجيال المقبلة، تجنبهم دفع ثمن تدهور البيئة، وتضمن لهم التمكن من التمتع بجمالها، وعجائبها، وهباتها المتعددة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فيراساكدي فوتراكول نائب وزير خارجية مملكة تايلند.

السيد فوتراكول (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل مملكة تايلند في جمعية دول العالم. واسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن خالص تعازينا إلى حكومة وشعب فييت نام لوفاة الرئيس تران داي كوانغ. إن تفانيه لفييت نام ومساهماته في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ستظل تُذكر دائما بالتوقير. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تعاطفنا وتضامننا مع حكومة إندونيسيا وشعبها على الخسارة الفادحة في الأرواح والإصابات والأضرار عقب كارثة الزلزال والتسونامي اللذين ضربا جزيرة سولاويسي في الأسبوع الماضي. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الإشادة بذكرى الأمين العام السابق الراحل كوفي عنان. إن جهوده الرامية إلى إدراج حقوق الإنسان في عمل جميع أجهزة الأمم المتحدة قربت الأمم المتحدة من الناس. وسيظل يُذكر لفترة طويلة باعتباره الأمين العام الذي سعى لجعل العالم أكثر إنسانية.

إننا نعيش في عالم يتسم بالتقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض. والأمم المتحدة بحاجة إلى التكيف لمواجهة تحديات تلك البيئة، حتى تتمكن من الوفاء بمهمتها النبيلة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ولذا تؤيد تايلند جهود الأمين العام غوتيريش لإصلاح منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية وكفاءة، ومحورها الإنسان. وما برحت تايلند تعمل بهمة لترجمة المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة إلى ممارسات ترمي إلى تعزيز السلام والأمن، وتعزيز التنمية المستدامة، وصون حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، تؤيد تايلند الجهود الرامية إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر شمولا وأكثر ديمقراطية. ونؤيد التزام الأمين العام بإقامة روابط أقوى بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، حيث أننا نعتقد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والشعوب تقع فعلا في صميم الحفاظ على السلام. ومنذ عام ١٩٥٠، عمل بفخر ما يزيد على ٢٧ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التايلنديين، رجالا ونساء، في أكثر من ٢٠ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات ذات الصلة. وسنعمل المزيد. فبالإضافة إلى عدد الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يتمركزون حاليا في ثلاث بعثات لحفظ السلام، نستعد لنشر سرية هندسية عسكرية إضافية للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وحيثما يذهب حفظة السلام التايلنديون، يسعون

في الوقت ذاته إلى الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية المستدامة والمشاركة في حفظ السلام وبناء السلام على حد سواء.

وتدعم تايلند أيضا النظام الدولي القائم على القواعد. وفي العام الماضي، أصبحت تايلند واحدة من أوائل الدول التي وقعت وصدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي الأسبوع الماضي، أودعنا صك تصديقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تكمل هدف الرابطة المتمثل في جعل منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى جعل شبه الجزيرة الكورية سلمية ولا نووية. علاوة على ذلك، نأمل أن نرى ذات يوم، منطقة المحيطين الهندي والهادئ خالية من الأسلحة النووية. لقد صاغ السيناتور الأمريكي الراحل من نيويورك، روبرت كنيدي، بكلماته مقولة لجورج برنارد شو، فقال ذات مرة ”البعض ينظر إلى الأشياء كما هي، ويتساءل لماذا؟“أما أنا فأحلم بأشياء لم توجد قط وأتساءل، ولم لا؟‹“. فاليوم صدقت جميع أمم جنوب شرق آسيا الـ ١٠ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – فلماذا لم تقم بذلك جميع البلدان في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؟ يقول مثل صيني ”إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة“. وقد اتخذت جنوب شرق آسيا تلك الخطوة الأولى نحو إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية. فلماذا لم تقم بذلك بقية بلدان المحيطين الهندي والهادئ؟

وفيما يتعلق بالتنمية، تؤيد تايلند إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية جعلها أكثر فعالية وكفاءة ومحورها الناس. ونحن أيضا نقوم بإصلاح بلدنا بأكمله بينما نقوم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة شيء، ولكن تنفيذها على الصعيد المحلي شيء آخر. وهذا هو السبب في أن الحكومة التايلندية تسعى إلى تمكين المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية والريفية، لتحقيق تغيير نحو الأفضل، وتحسين أسلوب الإنتاج والاستهلاك، والطريقة التي نعمل بها، والتي نسافر بها، والطريقة التي نعيش بها، من أجل تحقيق الاستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. لقد قال المهاتما غاندي ذات مرة، يجب أن تكون نحن التغيير الذي نود أن نراه في العالم. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا عندما تكون شاملة وتلبي احتياجات السكان في المجتمع المعني. وفي تايلند، أطلقنا إصلاحاتنا المستندة إلى ما يسمى مبدأ ”pracharat“ أو مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي إطار هذا المبدأ، يعمل السكان والحكومة والقطاع الخاص معا بشكل وثيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونحن نطبق هذا النهج الكلي، الذي يوحد القطاعات الثلاثة جميعها – العام والخاص والسكان – بغية التأكد من مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في جهود التنمية في البلد، وعدم تخلف أي أحد عن الركب.

وفيما يتعلق بتحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، تُعد تايلند أول بلد آسيوي ينضم إلى مبادرة عالمية لتنظيف المحيطات حول منتجعاتنا السياحية، مثل كوه ساموي وكوه تاو وفوكيت الشهيرة. ونحن نعمل أيضا على إذكاء الوعي العام بتغير المناخ. ونتعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة للتخفيف من مخاطر الكوارث الطبيعية، مثل تلك التي أصابت إندونيسيا فقط. وفي العام الماضي، ومن أجل التخفيف من كوارث التلوث التي يسببها الإنسان، لا سيما في شكل القمامة البلاستيكية في البحار والمحيطات، استضافت تايلند مؤتمر رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالحد من الحطام البحري في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف حشد جهودنا من أجل تنظيف البحار في منطقتنا. واستضافت تايلند أيضا حلقة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين بشأن حماية البيئة البحرية في بحر جنوب الصين، سعيا إلى وضع استراتيجية لتنظيف بحارنا الإقليمية. وفي الاضطلاع بتلك الجهود، نعي الإنذار الذي أطلقته عالمة البيولوجيا البحرية راشيل كارسون في كتابها البحار المحيطة

بنا، حيث كتبت تقول إنها لحالة غريبة أن البحر الذي نشأت منه الحياة الأولى يكون الآن مهددا بأنشطة إحدى أشكال تلك الحياة. لكن البحر، على الرغم من تغيره بطريقة مشؤومة، سيظل موجودا؛ والتهديد بالأحرى، هو للحياة نفسها.

وفي سعينا إلى إنقاذ البحار والمحيطات، فإننا في الواقع نسعى إلى إنقاذ البشرية.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإننا نعمل على وضع الصيغة النهائية لمشروع رابع خطة من خططنا الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ التي تسعى إلى معالجة مجموعة من التحديات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مسائل من قبيل إمكانية استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحرية الصحافة. كما أننا بصدد صياغة خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بغية جعل القطاع الخاص لدينا شريكا لا غنى عنه في تعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق جميع قطاعات المجتمع التايلندي.

وتسعى سياسات الحكومة التايلندية إلى التصدي لتحديات حقوق الإنسان على نحو هيكلي وإرساء أسس ديمقراطية مستدامة في تايلند. وبغية التصدي للتمييز وحماية الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة، قمنا بسن قانون المساواة بين الجنسين، وقوانين متعددة لحماية الفئات الضعيفة، وقانون صندوق العدالة وقانون صندوق التعليم المنصف. وثمة أيضاً عدد من القوانين الجديدة قيد النظر، مثل مشروع قانون الغابات المجتمعية الذي يسعى إلى تعزيز مشاركة الناس في إدارة الموارد الطبيعية، ومشروع قانون بشأن المصارف المجتمعية، ومشروع قانون الضريبة على الأراضي من أجل تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومشروع قانون لمنع العمل القسري والقضاء عليه يرمي إلى حماية حقوق العمال والتصدي للاتجار بالأشخاص. وقد صدّقت تايلند مؤخرا على بروتوكول الاتفاقية رقم ٢٩ لمنظمة العمل الدولية المتعلق بالعمل القسري في إطار الجهود المستمرة التي نبذلها لتحسين معايير العمل في تايلند.

وتؤمن حكومة تايلند إيمانا راسخا بأن العمل مع المجتمع المدني أمر أساسي لاتباع نهج شامل إزاء حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وما برحت وكالاتنا المختصة تجري المشاورات الدورية مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية المستدامة والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، ويشمل ذلك استعراضنا الوطني الطوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة وعروضنا الوطنية المقدمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

وقد أسهم التزامنا بالركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، إسهاماً إيجابيا في تحقيق استقرار وازدهار مملكة تايلند. ومنذ أن تولّت الحكومة الحالية مهامها قبل أربع سنوات، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لتايلند من ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٩ في المائة. وفي هذا العام، من المتوقع أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي لدينا بنسبة تتراوح بين ٤,٤ و ٤,٩ في المائة. وانتقلت القدرة التنافسية الوطنية من الرتبة السابعة والثلاثين في عام ٢٠١٤ إلى الرتبة الثانية والثلاثين في العام الماضي. وعاد السياح لارتياد البلد، إذ استقبلت تايلند ما يفوق ٣٥ مليون زائر في العام الماضي. وفي هذا العام، من المتوقع أن يناهز عدد السياح القادمين إلى تايلند ٤٠ مليون سائح، مما يعكس ثقة السياح في السلام والأمن اللذين تنعم بهما تايلند.

كما حسّنت حياة أبناء شعبنا جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبلغ نسبة وفيات الأمومة ٢٦,٦ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيبلغ ٨,٦ وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وتبلغ نسبة انتفاع السكان بالرعاية الصحية الشاملة ٩٩,٩ في المائة، ونسبة الانتفاع بالتعليم في المرحلة الابتدائية ١٠٠ في

المائة، وفي المدارس الإعدادية ٨٨,٣ في المائة أما في المدارس الثانوية العليا فتبلغ ٧٢,٧ في المائة. وفضلاً عن ذلك، تمثل المرأة نسبة ستين في المائة من القوى العاملة لدينا. وفي إطار جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استرشدت الحكومة الملكية التايلندية بفلسفة اقتصاد الاكتفاء التي كان يحمل رايتها صاحب الجلالة الراحل الملك بوميبول أدولياديج.

وتعلمنا فلسفة اقتصاد الاكتفاء أن التنمية يجب أن تكون نابعة من الداخل ومتجذرة في كل مواطن حتى تكون مستدامة – وبعبارة أخرى، تبني القوة النابعة من الداخل أسس القوة الخارجية. ولذلك، جعلت الحكومة مواردنا مخصصة على نحو يُتيح تمكين الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من خلال سياساتنا المتعلقة بنظام المصارف المجتمعية، وسندات ملكية الأراضي للمجتمعات المحلية، والغابات المجتمعية، ورفع أعباء ديون الأسر المعيشية وتوفير التغطية الصحية الشاملة. وشاطرت تايلند أيضا مجموعة الـ٧٧ والصين فلسفتنا لتحقيق التنمية، وهي فلسفة اقتصاد الاكتفاء، التي أقرّتها المجموعة كنموذج للتنمية. كما أننا نعمل مع أكثر من عشرين بلدا في جميع أنحاء العالم في إطار شراكة ترمي إلى انتهاج فلسفة اقتصاد الاكتفاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كي نتشاطر نهجنا الإنمائي.

واستشرافا للمستقبل، ترسي الحكومة الملكية التايلندية أساسا متينا للاستقرار والتنمية من خلال استراتيجياتها الوطنية المتبعة منذ عشرين عاماً. إنها ستحول بلدنا إلى اقتصاد قوي وحديث ومتأهب للتصدي لبيئة وتحديات الوقت الراهن التي تتسم بالتقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض، والتي سنواجهها طوال الفترة المتبقية من القرن الحادي والعشرين.

لقد كانت تايلند مهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وستتولى في عام ٢٠١٩ رئاسة الرابطة. إن هدفنا خلال رئاستنا للرابطة هو تعزيز إقامة مجتمع محوره الإنسان حقا ولا يتخلف فيه أحد عن الركب. وسيتعين على هذا المجتمع أن يكون قادراً على الصمود وحيويا وجامعا واستشرافيا. وسنعمل خلال رئاستنا للرابطة على زيادة تعزيز شراكتنا مع الأمم المتحدة بشأن مهامها النبيلة الثلاث، وهي السلام والأمن، والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وفي إطار شراكتنا مع الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، فإننا نعتقد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يساعد على رسم التوجهات وبناء اتساق السياسات من أجل دعمنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، ستلتمس تايلند العضوية في المجلس للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وسنبذل قصارى جهدنا لدعم المجلس في المضي قدماً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويسرني أيضاً أن أعلن أن تايلند ستُساهم، سعياً إلى تأكيد دعمها مجددا لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستئماني المحدد الغرض من أجل تنشيط نظام المنسقين المقيمين. وسيعزز هذا عمل الأمم المتحدة على أرض الواقع ويجعل المنظمة في خدمة الجميع على نحو أكثر.

وبوصف تايلند بلداً صغيراً، فإنها تأخذ مأخذ الجد قناعة الأمين العام السابق الراحل داغ همرشولد، التي مفادها أن القانون الدولي يمثل في نهاية المطاف آخر ما تدافع به البلدان الصغيرة عن نفسها. وترى تايلند في الأمم المتحدة تجسيدا للقانون الدولي عند تطبيقه، وتتعهد، بالتالي، بالتعاون الكامل والصادق مع الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد أمين محمد أمينوف، رئيس وفد طاجيكستان.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية، سيدتي الرئيسة، أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين للإعراب، بالنيابة عن حكومة جمهورية

طاجيكستان، عن خالص التهاني لكم على انتخابكم بجدارة رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من حكمة، وخبرة ومهارات دبلوماسية سيسهم في إنجاح الدورة الحالية للجمعية العامة. ونؤكد لكم دعم وفد بلدي المستمر وتعاونه في هذا الصدد.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، السيد ميروسلاف لايتشاك، على قيادته المقتدرة خلال الدورة السابقة للجمعية العامة.

إننا نعيش في عالم دائم التغير. فالمستويات غير المسبوقة لعدم الاستقرار وانعدام اليقين آخذة في الازدياد في أجزاء كثيرة من العالم. ومما يزيد من التأثير على الوضع الراهن، التحديات العالمية مثل تغيّر المناخ، والإرهاب، والتطرف، والنزاعات الواسعة النطاق، وعدم المساواة، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، والافتقار إلى التعليم ونقص الفرص الاقتصادية، والبطالة، على سبيل المثال لا الحصر.

وتمارس التحديات العالمية الراهنة ضغطاً على الأسس ذاتها التي يقوم عليها النظام العالمي ومبادئ العلاقات الدولية. وتقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها المنشودة.

وفي ظل هذه الظروف، فإن موضوع هذه الدورة، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“ يكتسي أهمية خاصة.

وأود أن أردد كلمات الأمين العام السابق الراحل، الدبلوماسي العظيم، والشخصية الإنسانية البارزة، كوفي عنان، الذي قال،

> ”ينبغي لنا أن نسأل عما يجب أن نعمله في هذا العالم المتغير. إن العالم يتغير وعلى الأمم المتحدة أن تتغير وتتكيف معه. ولا يسعنا أن نقف موقف المتفرج“.

فعلى الأمم المتحدة بوصفها مؤسسة عالمية، أن تواصل الاضطلاع بالمهمة النبيلة المتمثلة في تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان في سعيها إلى التصدي للتهديدات والتحديات الحديثة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم أيضا بدور نشط في هذه العملية عن طريق الوفاء بالتزاماتهما المتعهد بها في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، لاستعادة الاستقرار، ومن ثم كفالة التنمية. ولا بد من التنفيذ الكامل للوثائق الأساسية الآنفة الذكر بغية التصدي للعديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل الدوافع الرئيسية للتطرف والإرهاب.

ويرى بلدي أن الرد على التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف ينبغي أن يكون شاملا، على أن تقوم الأمم المتحدة بدور المنسق الرئيسي. وينبغي تركيز الجهود على القضاء على البنية التحتية العسكرية للإرهاب الدولي، وحرمانه من الدعم السياسي والعسكري والمالي، ومنع استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لغرس التطرف في العقول، والتجنيد، ورسائل الدعاية للتطرف والعنف.

ولمناقشة تلك القضايا، نظمت حكومة جمهورية طاجيكستان، في دوشانبه، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، وبعض البلدان الشريكة، المؤتمر الدولي الرفيع المستوى في ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ونحن على ثقة بأن مؤتمر دوشانبه كان إطارا ممتازا للتعاون البناء والمثمر، بوسائل منها المساهمة في تحقيق الاعتراف العام بالآثار والعواقب السلبية للتحديات الراهنة، واستكشاف إمكانيات تعزيز الشراكة والتعاون على جميع المستويات، وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، ومنع التطرف العنيف. وعلاوة على ذلك، فمن أجل التصدي للتهديد المتغير العابر للحدود الوطنية الذي

تشكله الجماعات الإرهابية والدول الأعضاء المرتبطة بها، ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز وتشجيع استخدام الأدوات والتدابير اللازمة بصورة فعالة.

ومن الضروري أن نسعى بصورة مشتركة لإيجاد سبل لمكافحة الفقر، والآثار السلبية للعولمة، ومنع نشوب النزاعات وحلها. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، والثقة المتبادلة والتسامح. وفي هذا السياق، تظل الأمم المتحدة محفلا في غاية الأهمية لتحقيق توافق الآراء بشأن القضايا الرئيسية للأمن الدولي والتنمية، فضلا عن تنسيق العمل المشترك للمجتمع الدولي في التصدي للتحديات والتهديدات، في عالمنا المعاصر.

إن السلام شرط أساسي لإيجاد مجتمعات منصفة ومستدامة في جميع أنحاء العالم. ولذلك، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق السلام المستقر في الشرق الأوسط إلا من خلال التسوية الشاملة للأزمة، مما سيسهم بدوره في تعزيز الأمن العالمي. ونحن نؤيد الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى استعادة وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مواصلة استئناف المفاوضات ذات المصداقية والإسراع بها، في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وندعم أيضا الاستراتيجية الدولية للتسوية الشاملة، وإعادة الإعمار في أفغانستان بعد انتهاء النزاع. ولا بد من تعزيز دعمنا لحكومة أفغانستان، وخاصة خلال عقد تحول أفغانستان (٢٠١٥-٢٠٢٤). إن الإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي العاجل أمر لا بد منه للتنمية والرخاء في أفغانستان. وينبغي توسيع نطاق المساعدة الموجهة إلى هذا البلد الذي مزقته الحرب، والرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي، وتعزيز المجال الاجتماعي، وإيجاد فرص عمل جديدة. ولهذه الغاية تعد مشاركة أفغانستان في عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأوجه بالغة الأهمية لنجاح الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي.

ونحن على استعداد للمشاركة في إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان من خلال ربط شرايين النقل في بلدينا، وإنشاء جسر للطاقة من خلال مشروع الطاقة لآسيا الوسطى وجنوب آسيا (CASA-1000)، وتزويد السكان الأفغان بالسلع الأساسية وتدريب الأخصائيين.

إننا في السنة الثالثة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة المنبثقة عنها. وقد أظهر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بجلاء، أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، هناك إشارات مبكرة على أن عددا من البلدان ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام٢٠٣٠. ومن المثير للقلق أن نلاحظ تلك الحالة، وخاصة في مرحلة بدأت فيها البلدان تدمج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وتوائمها معها. وينبغي ألا تتكرر أخطاء حقبة الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا السبب، ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود على جميع الجبهات الرامية إلى تحقيق هدفنا الطموح، وهو تحويل عالمنا إلى عالم أفضل بحلول عام٢٠٣٠.

وتتمثل الخطوة الأولى التي يتعين الاضطلاع بها في تعزيز وسائل التنفيذ، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وتلزم تعبئة الموارد المالية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الطويلة الأجل، وتنشيط الشراكات العالمية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على النحو الملائم في الوقت المناسب، بحلول عام ٢٠٣٠.

ثانيا، ينبغي دعم الجهود الإنمائية الوطنية من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية. ومن الضروري تنشيط التجارة والاستثمار الدوليين – وهما المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي والتنمية. وينبغي أيضا أن يُيسر التعاون الإقليمي الفعال تحقيق التنمية المستدامة. وبما أننا تعهدنا بألا يتخلف أحد عن الركب

في مسيرتنا الجماعية، من الضروري أن ندرك أن كل بلد يواجه تحديات خاصة في تحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ولا سيما أشد البلدان ضعفا، مثل البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي، يجب علينا أن تأخذ في الاعتبار مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية في تلك البلدان الضعيفة، وزيادة المساعدة التي نقدمها لهم.

ومن هذا المنطلق، أيدنا جهود الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الرامية إلى تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في التنمية المستدامة، ورحبنا بتلك الجهود. ونعتقد أن التغييرات الجديدة ستحول منظومة الأمم المتحدة، وتجعلها أكثر قدرة على دعم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع.

لقد كان عام ٢٠١٨ مهما بالنسبة لجدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بالمياه، لا بالنسبة لطاجيكستان فحسب، البلد الذي يدعم ذلك الجدول بهمة، بل ولكافة الأوساط المعنية بالمياه في جميع أنحاء العالم. لقد شهدنا سلسلة من الأحداث البارزة، بدءا من البرازيل مع المنتدى العالمي الثامن للمياه، ثم إطلاق عقد العمل من أجل المياه في نيويورك، الذي تلاه المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن العقد الدولي للعمل ”الماء من أجل التنمية المستدامة“ ٢٠١٨-٢٠٢٨، الذي عقد في دوشانبه، وتُوج ذلك بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة عام ٢٠١٨ في نيويورك.

وقد كان لكل من تلك الأحداث تأثير عميق وأسهم إسهاما كبيرا في النهوض عموما بالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف المتعلقة بالمياه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى سبيل المثال، فقد شارك حوالي ١ ٥٠٠ شخص من ١١١ بلدا في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الأمم المتحدة وطاجيكستان بشأن العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“ ٢٠١٨-٢٠٢٨ المعقود في دوشانبه في الفترة ٢٠-٢٢ حزيران/يونيه. ووفر المؤتمر أيضا منتدى ضروريا وحسن التوقيت لوضع توصيات للفترة التي تسبق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حيث جرى استعراض الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

وساعد المؤتمر، من بين أمور أخرى، في زيادة الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه وغاياتها على جميع المستويات وبأوجه الترابط بين مختلف الأهداف والغايات؛ وفي تعزيز التعاون والشراكات على جميع المستويات بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمياه؛ وفي تحسين فهم كيفية إسهام المياه في تحقيق الاستدامة وكيفية تأثير عدم الاستدامة على الموارد المائية؛ وفي مناقشة دور مؤتمر دوشانبه في تنفيذ العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“؛ والأهم من ذلك، في مناقشة أهمية الوسائل المحددة للتنفيذ، بما في ذلك الرصد والتمويل وتنمية القدرات والابتكار والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات والبيانات وأفضل الممارسات. كما ساعد على تعزيز الدعوة والتواصل وشجع إقامة شراكات من أجل العمل.

وإذ يشجعها نجاح مؤتمر دوشانبه وفي إطار الوفاء بولاية القرار ٢٢٢/٧١ الذي أعلن الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨ العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ستقدم طاجيكستان مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لتنفيذ عقد العمل في خريف هذا العام. ويحدونا أمل صادق في أن يحظى مشروع القرار أيضا بالدعم القيم للدول الأعضاء، استنادا إلى نجاح قرار عقد المياه الذي شاركت غالبية الدول الأعضاء في تقديمه في عام ٢٠١٦.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بختيار إبراهيموف، رئيس وفد جمهورية أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص امتناني على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية اليوم من على هذا المنبر.

وأود أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية في دورتها الثالثة والسبعين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد ميروسلاف لايتشاك على عمله الفعال في رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

اليوم، بدأت جمهورية أوزبكستان مرحلة هامة من التحولات الجذرية والدينامية. ويتمثل هدفها في تعزيز ومواصلة بناء دولة ديمقراطية يسودها القانون وتستند إلى اقتصاد سوق مفتوح اجتماعي المنحى ومجتمع مدني نابض تتمثل قيمه الرئيسية في الحقوق والحريات والمصالح القانونية للأفراد. وبناء على مبادرة من رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت ميرضيائيف، اعتمدنا استراتيجية عمل مدتها خمس سنوات تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في الاقتصاد وشؤون الحكم والمجالات القانونية الاجتماعية والأمنية وكفالة إحلال السلام والوئام بين مختلف الأعراق والطوائف. وأصبح المبدأ القاضي بألا يخدم الشعب هيئات الدولة، بل أن تخدم هيئات الدولة الشعب ركيزة أساسية في البرنامج الرئيسي لإصلاحاتنا الديمقراطية.

وأضحى الارتقاء بدور البرلمان والأحزاب السياسية وزيادة مساءلة وشفافية السلطة التنفيذية وتعزيز المؤسسات العامة وتطوير المجتمع المدني تجسيدا عمليا للمبدأ الدستوري القاضي بأن الشعب هو المصدر الوحيد لسلطة الدولة.

ونتخذ خطوات هامة لتبسيط النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان والحريات ونعزز استقلال النظام القضائي. وتوقف تشغيل الأطفال والعمل القسري. ويجري تنفيذ توصيات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومقررها الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد تنفيذا منهجيا.

كما اتخذنا مبادرات واسعة النطاق لتحرير الاقتصاد وتهيئة الظروف لمباشرة الأعمال الحرة وكفالة حرمة الملكية الخاصة وتحسين مناخ الاستثمار. وسمحنا بقابلية عملتنا الوطنية للتحويل بحرية وقمنا بتوسيع نطاق الحصول على الائتمانات المصرفية وأجرينا إصلاحات لنظامي الضرائب والجمارك. ووفقا لتقرير ”ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٨“، الصادر عن البنك الدولي، فقد صُنفت أوزبكستان ضمن البلدان العشرة الأوائل من حيث تهيئة الظروف المؤاتية لممارسة أنشطة الأعمال. ونتيجة لذلك، اكتسبت أوزبكستان اليوم سمعة كونها بلدا ناميا منفتحا وديناميا يشهد تجديد شاملا. ودرب الإصلاحات الحازمة المختار لا رجعة عنه ويحظى بتأييد واسع النطاق من الشعب.

ونشهد اليوم مواءمة جديدة لم يسبق لها مثيل بين القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويجري إعادة النظر في مبادئ السياسة والاقتصاد الدوليين، والتي كان يبدو حتى وقت قريب أنها مبادئ راسخة. وأصبح العالم أقل قابلية للتنبؤ وغير مستقر. وباتت قوة وفعالية المؤسسات والآليات المتعددة الأطراف المصممة لضمان الأمن الدولي على المحك.

وفي هذا الصدد، من المهم للغاية تعزيز الدور المركزي للأمم المتحدة في العلاقات الدولية، ولا سيما في دعم الركائز الثلاث للمنظمة، ألا وهي السلام والأمن والتنمية المستدامة في البلدان والمناطق، وحماية حقوق الإنسان. وتؤيد أوزبكستان الخطوات التي اتخذتها قيادة الأمم المتحدة لتبسيط نظام الإدارة في المنظمة وتدعو إلى الإصلاح التدريجي لأجهزتها، بما في ذلك مجلس الأمن، عن طريق أخذ الحقائق والتحديات الراهنة في الاعتبار.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن مستعدون للمشاركة بنشاط في جهود الأمم المتحدة لتعزيز تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بصورة شاملة على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، قدمت أوزبكستان، للمرة الأولى، ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. ويحدونا أمل صادق في أن توفر لنا إنجازاتنا في مجال حقوق الإنسان أساسا متينا للحصول على دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشيح أوزبكستان.

ونعول أيضا على دعم الدول الأعضاء لدعم مبادرة رئيس أوزبكستان الرامية إلى وضع واعتماد اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق الشباب ومشروع قرار في الجمعية العامة بشأن التنوير والتسامح الديني. وتلك الوثائق من شأنها أن تسهل الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية لأخطار الإرهاب وأيديولوجية التطرف من خلال معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الحيوية التي تواجه شبابنا عبر تحسين فرص الحصول على التعليم العالي الجودة والتنوير بروح من التسامح والإنسانية والانفتاح.

وبدأت أوزبكستان بالفعل النهوض بتلك المبادرات. ففي حزيران/يونيه، وبالتعاون مع شركائنا الأجانب، عقدنا مؤتمرا دوليا بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف الديني والإرهاب. وفي نهاية المؤتمر، اعتمد المشاركون إعلان سمرقند بشأن زيادة دور الشباب في مكافحة التطرف العنف وتغذية نزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب.

وفي عام ٢٠١٨، احتفل المجتمع الدولي بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وقع رئيس أوزبكستان مرسوما بشأن برنامج أنشطة مكرسة لتلك المناسبة. واعتمدنا برنامجا حكوميا خاصا لتعزيز جوهر وأهمية تلك الوثيقة العالمية الأولى بشأن حقوق الإنسان من خلال تبسيط التشريعات المحلية بشأن حقوق الإنسان وإنفاذ القانون وتيسير انضمام أوزبكستان إلى معاهدات دولية جديدة.

وتبرعت أوزبكستان أيضا لصالح ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

ونواصل حاليا أيضا اتخاذ مبادرة لعقد منتدى دولي آسيوي بشأن حقوق الإنسان في يومي ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بوصفه حدثا نهائيا لإجراءاتنا العملية المستهدفة. وسيعقد المنتدى في مدينة طشقند، كما تشهد عليه اليونسكو، ملتقى لكثير من الثقافات العالمية. ولا تزال منطقة آسيا الوسطى تشكل أولوية رئيسية في سياسة أوزبكستان الخارجية. واليوم، يختلف الوضع في المنطقة عما كان سائدا منذ وقت قريب. وبفضل الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة، هيأنا في غضون فترة زمنية قصيرة في آسيا الوسطى مناخا سياسيا جديدا تماما، وعززنا مستوى الثقة السياسية، علاوة على توطيد العلاقات الودية التقليدية وحسن الجوار فيما بيننا.

وتتمثل النتائج الأهم التي أسفر عنها ذلك الجهد في التقدم الكبير المحرز في التغلب على مثل هذه المشاكل المعقدة وترسيم الحدود وإدارة الموارد المائية والاستخدام المشترك لوسائل النقل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسائل نفسها قد ظلت دون إيجاد حل لها لفترة طويلة من الزمن وأنها أصبحت أحد عوامل التوتر الإقليمي أيضا. وساعدت الاتفاقات المبرمة مع البلدان المجاورة في افتتاح العشرات من نقاط التفتيش على حدود أوزبكستان، فضلا عن تحرير نظام منح التأشيرات. وازدادت عائدات أوزبكستان التجارية مع دول المنطقة بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٧ وبنسبة ٥٠ في المائة خلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام.

وفي المستقبل القريب، وبمبادرة منا، تعتزم أوزبكستان عقد منتدى اقتصادي إقليمي ينبغي أن يكون بمثابة منصة دائمة وفاعلة لممثلي الأوساط التجارية بغرض مناقشة المشاريع الإقليمية في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار ومجالات التعاون المبتكر. وكان الاجتماع الاستشاري الأول لرؤساء دول وسط آسيا الذي عقد في آذار/مارس في أستانا رمزا مشرقا لحقبة جديدة من التعاون الإقليمي. وسوف يعقد المنتدى المقبل في آذار/مارس ٢٠١٩ في طشقند. والأهم من ذلك، أننا الآن أكثر اقتناعا بأننا متحدون بفعل جهودنا المشتركة المبذولة في الماضي، فضلا عن وحدتنا في مستقبلنا المشترك. ويحظى تزايد مستوى التفاعل الإقليمي في آسيا الوسطى بدعم دولي كبير. وأود في ذلك الصدد، أن أعرب عن امتناننا الصادق لجميع شركائنا وأصدقائنا الذين قدموا مؤخرا المساعدة في إعداد واعتماد قرار

الجمعية العامة التاريخي المعنون ”تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا“ (القرار ٢٨٣/٧٢)

ولا شك أن قرار الأمم المتحدة هذا يسلم بتشكيل منطقة وسط آسيا بوصفها منطقة موحدة، تتمكن فيها البلدان – وأود التأكيد على هذا بصفة خاصة – من خلال جهودها المشتركة من حل المشاكل الإقليمية المشتركة وضمان تحقيق الرخاء والرفاه وبناء مستقبل يليق بسكانه البالغ عددهم ٧٠ مليون نسمة. ولأجل تعزيز التعاون المتعدد الأوجه في منطقتنا، تقترح أوزبكستان وضع واعتماد مشروع قرار للجمعية العامة بشأن تنمية السياحة المستدامة في آسيا الوسطى، من شأنه أن ييسر الاستفادة من الإمكانيات السياحية الفريدة في المنطقة التي امتد فيها طريق الحرير العظيم في الماضي وربط ما بين الشرق والغرب من خلال الصلات التجارية والثقافية والحضارية. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة في آسيا الوسطى الحفاظ على التوازن الإيكولوجي في المنطقة، ما يتطلب بدوره التخفيف من الآثار المترتبة على جفاف بحر الآرال. وواصلت أوزبكستان خلال السنوات العديدة الماضية تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة في منطقة بحر الآرال.

وشرعت أوزبكستان في إنشاء صندوق استئماني للأمن البشري متعدد الشركاء في منطقة بحر الآرال، بدعم من الأمم المتحدة. وقد لفت رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت ميرضيائيف، الانتباه إلى تلك المبادرة في الخطاب الذي ألقاه في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/72/PV.5) وفي مؤتمر القمة الأخير للصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال، المعقود في تركمانستان في ٢٤ آب/أغسطس من هذا العام. ويعدُّ إنشاء الصندوق الاستئماني للأمن البشري المتعدد الشركاء لمنطقة بحر الآرال تحت رعاية الأمم المتحدة، سعيا لتسليط الضوء على المخاطر الرئيسية التي تشكل تهديدا للفئات السكانية الضعيفة، ويطلق مستوى جديدا من الحوار الهادف إلى إيجاد حلول شاملة ومحورها الإنسان وتركز على تلبية الاحتياجات الفعلية للسكان مع مراعاة المخاطر والتحديات القائمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد (السودان).

ونأمل في الدعم الشامل من جانب الأمم المتحدة لهذه المبادرة التي اتخذتها أوزبكستان. وإذ نتكلم عن آسيا الوسطى، فلا يسعنا إلا أن نذكر أفغانستان – وهي بلد نعتبره جزءا تاريخيا من الفضاء الحضاري الثقافي لمنطقتنا. ولا شك أن استقرار أفغانستان شرط أساسي للتنمية المستدامة في آسيا الوسطى بأسرها. وقد عملت أوزبكستان مؤخرا على توسيع نطاق علاقاتها الثنائية مع أفغانستان وشاركت بنشاط في الجهود المتعددة الأطراف لحل المشكلة الأفغانية، وهي تسهم بحق جهود الإصلاح الاقتصادي في البلد، فضلا عن بناء علاقات وثيقة معه في مجالات التجارة والاقتصاد والنقل والاتصالات. وفي آذار/مارس، عقدنا مؤتمر طشقند بشأن أفغانستان. وكما قال رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت ميرضيائيف، في خطابه في المؤتمر.

”نحن على استعداد، في جميع مراحل عملية السلام، لتهيئة جميع الظروف اللازمة لتنظيم مفاوضات مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان في أراضي أوزبكستان“.

وكانت النتيجة الرئيسية التي توصل إليها المؤتمر اعتماد إعلان طشقند بالإجماع. وقد عزز توافق آراء راسخ على الصعيدين الإقليمي والعالمي على ضرورة بدء المفاوضات المباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان في أقرب وقت ممكن ودون أي شروط مسبقة. ونحن مقتنعون بأن استعداد الأطراف المتنازعة لتبادل المفاوضات سعيا لتحقيق المصالح الحيوية للشعب الأفغاني المتعدد الجنسيات سيوفر أساسا راسخا للمضي قدما بعملية السلام في ذلك البلد. وندرك في أوزبكستان أن نجاح برنامج

التحول الديمقراطي المبين في استراتيجينا الحالية للإجراءات وكذلك نجاح مبادرات سياستنا الخارجية التي تهدف إلى تيسير الحفاظ على السلم والاستقرار الدوليين يعتمد إلى حد كبير على دعم أصدقائنا وشركائنا والمجتمع الدولي بأسره. وبالتالي، ترحب أوزبكستان بإجراء حوار دولي على نطاق أوسع. ونحن مهتمون حقا بتعزيز إدماج أوزبكستان في الترتيبات السياسية والاقتصادية العالمية، وفي بناء علاقات تعاون بناء ويحقق المصالح المتبادلة مع جميع البلدان الراغبة في ذلك.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميشيل كزافييه بيانغ، رئيس وفد جمهورية الغابون.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يسرني أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها المميز رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وإنني على اقتناع بأن كفاءتها ومعرفتها بمنظومة الأمم المتحدة ستكون رصيدا لها يمكننا من أداء عملنا بفعالية. ونؤكد لها دعم غابون الكامل طوال فترة ولايتها. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الرائع الذي أداه سلفها، سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، خلال فترة توليه منصب الرئيس في الدورة الثانية والسبعين. ويسرني أيضا أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في تعزيز القيم والمثل العليا لمنظمتنا.

بعد شهر واحد من وفاة السيد كوفي عنان، الأمين العام الأسبق والحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، أود أن أحيي ذكرى رجل معروف بالإيمان ووحدة الهدف، رجل سيظل التزامه بالسلام والتنمية محفورا إلى الأبد في ذاكرتنا الجماعية.

إن موضوع هذه الدورة، وهو ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“، يوفر لنا فرصة لتقييم نطاق ما نتخذ من إجراءات في ضوء التزاماتنا والتحديات العديدة في عالم اليوم. وهو فرصة أيضا لوضع منظورات جديدة في إطار الركائز الثلاث لعملنا الجماعي، ألا وهي تعزيز التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان من أجل رفاه جميع شعوب العالم.

إن جعل الأمم المتحدة منظمة في خدمة مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام يشكل تحديا كبيرا في السياق العالمي الحالي الذي يتسم بأخطار مختلفة وفي وقت توضع فيه القيم والمثل العليا المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في أحيان كثيرة موضع اختبار. وعلى الرغم من جسامة تلك العقبات، ما زلت مقتنعا بأن تعددية الأطراف هي النهج المثالي لبناء نظام عالمي أكثر شمولا وعدلا وسلمية. وفي هذا الصدد، من الضروري لمنظمتنا تحديث وتحويل نفسها وحيازة الوسائل الملائمة لتوفير الاستجابات الملائمة لما نواجه اليوم من ضرورات متعددة ومعقدة. ولهذا السبب رحبت، منذ بداية ولايته، بإصلاحات الأمين العام لإعادة توزيع هيكل وموارد منظمتنا بما يتماشى مع طموحات وتطلعات الشعوب.

إن شعوب العالم – ولا سيما الشباب والنساء – يطالبون بتسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تحمل أمل تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي الاقتصادي والتي سيكون لها تأثير مباشر على الأحوال المعيشية لسكان العالم. وفي هذا السياق، فإن مكافحة الفقر يجب أن تظل في صميم إجراءاتنا، بالنظر إلى أن الفقر يغذي التطرف، الذي يغذي بدوره الشبكات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. بالنسبة لغابون، يظل الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق التنمية المستدامة يرتبط بقدرة المجتمع الدولي على حشد التمويل اللازم، وإقامة الشراكات المبتكرة على الصعيد الدولي، وتشجيع نقل التكنولوجيات، لا سيما إلى البلدان النامية.

وتؤكد غابون مجددا تصميمها على بذل كل جهد ممكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. نحن ملتزمون التزاما راسخا بعملية إصلاحات ترمي إلى تسريع وتيرة تنويع اقتصادنا. إنها

مسألة الانتقال من اقتصاد يعتمد على استغلال الموارد الطبيعية إلى نموذج إنتاج متنوع ومستدام من شأنه أن يتيح عودة إلى النمو الاقتصادي المستدام، الذي يتطلب، في جملة أمور، تعزيز عمالة الشباب والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والجهود الرامية إلى مكافحة أوجه عدم المساواة الاجتماعية. هذه الإصلاحات، وهي هيكلية وعلى مستوى الدورات، تقوم أساسا على برنامج لتكافؤ الفرص أطلقه منذ عامين رئيس جمهورية غابون، السيد علي بونغو أونديمبا، وهو يتألف أساسا من الانتقال من نظام الامتيازات التي لا مبرر لها إلى نظام من المساواة في الرخاء المشترك.

إن جعل الأمم المتحدة منظمة في خدمة مجتمعات يعمها السلام يتطلب أيضا من المجتمع الدولي المزيد من نكران الذات في معركته ضد الإرهاب والتهديدات عبر الوطنية الأخرى، مثل القرصنة والصيد غير المشروع. وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب غابون بعقد المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل داعش وتنظيم القاعدة، المعقود في يومي ٢٥ و٢٦ نيسان/أبريل في باريس. ويحدونا الأمل في أن تسهم نتائج هذا المؤتمر إسهاما كبيرا في تعزيز إجراءات التحالف الدولي ضد الإرهاب.

وما زال يساورنا القلق أنه في العديد من أنحاء أفريقيا، تواصل جماعات متطرفة، مثل بوكو حرام والشباب، وإن كانت قد أضعفت، زرع بذور الرعب والخراب. ونشعر أيضا بالقلق إزاء منطقة الساحل، حيث يرتبط الجهاديون الآن بشبكات التهريب وحيث لا تزال الهجمات الإرهابية تقوض جهود التنمية التي تبذلها الدول في المنطقة. تبين هذه الحقائق بوضوح الحاجة إلى التعجيل بتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية من أجل تزويد الدول بالوسائل اللازمة لكفالة فعالية الأمن فيها. مع توافر التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي، لا شك في أن أفريقيا ستكون أكثر قدرة على التصدي بشكل مناسب للتهديدات الأمنية التي تعصف بالقارة. وهذه فرصة سانحة لوفد بلدي لكي يدعو إلى بناء قدرات القوات الإقليمية، مثل القوة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وبالمثل، من الأهمية بمكان تعزيز استراتيجيات وآليات المنع، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للأزمات. وكما تعلم الجمعية، فإن التدابير الأمنية ضرورية لكنها ليست كافية للقضاء التام على أنشطة الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز التعاون الدولي أمر أساسي. إن مؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في ٣٠ تموز/يوليه في لومي، وتناول السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، نبع من الحاجة إلى تضافر جهودنا لمكافحة الإرهاب على نحو فعال. لقد أتاح مؤتمر القمة، في جملة أمور، المواءمة بين وجهات نظر منطقتي وسط أفريقيا وغرب أفريقيا، واعتماد نهج مشترك من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لبيئة آمنة في الحيز المشترك للمنطقتين. ولا يزال بلدي ملتزما التزاما ثابتا بالوفاء بالالتزامات المتعهد بها خلال مؤتمر القمة، مع مواصلة تنفيذ استراتيجية وسط أفريقيا لمكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن السلام والأمن الدوليين دائما في صميم أولويات غابون. وفي هذا السياق، قررت غابون مؤخرا إبقاء وحدتها في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويسرني أن أؤكد من جديد التزام بلدي بالاستمرار في الوفاء بالتزاماته في هذا الصدد وبأن يسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في ذلك البلد الشقيق، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي على أساس خريطة طريق ليبرفيل التي وقعت في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال منطقة وسط أفريقيا تواجه العديد من التحديات الأمنية والإنسانية. لهذا السبب،

وكجزء من التزامنا بإيجاد حلول لمختلف مصادر عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، بدأ الرئيس علي بونغو أونديمبا سلسلة من المشاورات مع نظرائه، أدت إلى إجراء مشاورات رسمية لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ٢ تموز/يوليه، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الحادي والثلاثين الذي عقد في نواكشوط.

وإذ يكرر تأكيد دعمه للجهود التي تبذلها منظمتنا لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا، فإن بلدي يشيد بصفة خاصة بجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص لإحياء العملية السياسية في الصحراء الغربية. تلك العملية السياسية ضرورية من نواح عدة؛ فهي واقعية وتأخذ في الاعتبار السمات الخاصة للمنطقة، التي تقوضها التهديدات الإرهابية. وتود غابون أيضا أن تشير إلى أن مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب إطار مثالي يمكن من خلاله التوصل إلى حل توفيقي مقبول لجميع الأطراف. تتفق هذه المبادرة مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتلائم تماما إطار الحق في تقرير المصير.

وقرارات مجلس الأمن المتخذة منذ عام ٢٠٠٧ بشأن هذه المسألة، بما في ذلك القرار ٢٤١٤ (٢٠١٨)، تُبين الحاجة إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي ومستدام يقوم على أساس التوافق.

لقد بات العالم أكثر عرضة للآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ. وفي مواجهة هذا الوضع المقلق، لا بدّ لمنظمتنا من أن تؤكد دورها القيادي وأن تكفل استمرار الجهود المبذولة حتى الآن وتكثيفها. ويشكل تغيّر المناخ حقيقة تؤثر على حياتنا اليومية. وارتفاع درجات الحرارة وذوبانُ الأنهارِ الجليدية والقلنسوتين الجليديتين القطبيتين والزيادة في عدد الكوارث الطبيعية وحجمها، كلّها علامات لا يمكن إنكارها على تغيّر المناخ.

وأصبح إحداث تحول في أنماط استهلاكنا وإنتاجنا والتنفيذ الفوري للالتزامات التي تم التعهد بها في باريس أمراً حتمياً لضميرنا العالمي. واستجابة لهذه الحقائق، فقد بيّن رئيس جمهورية الغابون، بصفته منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ، أنه يفهم بوضوح الحاجة الملحّة للعمل على وجه السرعة، ليس للغابون فحسب وإنما أيضاً لأفريقيا.

وفي هذا السياق، قدمت غابون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ دعما ماليا كبيرا للجهود المبذولة لتفعيل مبادرة تكييف الزراعة الأفريقية، التي أُطلقت في عام ٢٠١٥ بهدف مساعدة البلدان الأفريقية على تخطيط وبرمجة وتنفيذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ. ونظّم بلدي في الوقت نفسه، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع مائدة مستديرة في ٢٤ أيلول/سبتمبر بمقرّ الأمم المتحدة لحشد الدعم لمبادرة تكييف الزراعة الأفريقية. وفي هذا الصدد، نكرّر دعوتنا إلى الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، بما في ذلك القطاع الخاص، لدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتمويل التدابير الرامية إلى زيادة مستويات التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود أمامها.

في يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، سيتعين علينا أن نتخذ قراراً رسمياً بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية خلال المؤتمر الحكومي الدولي الذي سيُعقد في مراكش. ويتزامن النهج الكلي الذي ارتكزت عليه عملية المفاوضات التي انتهت بإعداد النص الحالي تحت رعاية الأمم المتحدة مع أمل حقيقي في أن يتوصل العالم إلى توافق في الآراء، يعكس تطلعات الأجيال الحاضرة والمقبلة. وتعتزم غابون، وهي بلد مضياف، المشاركة في هذا الاجتماع الهام، إذ تدرك حجم الالتزامات والمسؤوليات المضطلع بها.

وأود أن أؤكد مجدداً على الأهمية الحاسمة لتعددية الأطراف في التصدي للتحديات التي نواجهها ولتلبية احتياجات العالم في الوقت الراهن. وسُيقاس نجاحنا بالوسائل التي نزود أنفسنا بها من أجل تقريب المنظمة أكثر إلى شعوب العالم. إن جعل الأمم

المتحدة منظمة أقوى في خدمة الجميع – منظمة تقوم على المسؤوليات المشتركة لأجل مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة – أمر ممكن وفي متناول أيدينا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد السويد.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أكثر من أسبوع بقليل، احتفينا بالأمين العام السابق الراحل كوفي عنان في هذه القاعة. وقد كانت مناسبة حزينة لكنها جليلة. وكانت مصدر إلهام لنا فيما بدأنا مسيرة الدورة الحالية للجمعية العامة. وقد ذكّرتنا بالقيمة الفريدة للأمم المتحدة والمسؤولية التي نحملها، بصفتنا أعضاء فيها، تجاه شعوب العالم، وهي تعزيز السلام والتنمية والمساواة في الحقوق. وكما قال كوفي عنان ذات مرة: ”لا نحتاج إلى مزيد من الوعود. بل نحتاج إلى البدء في الوفاء بالوعود التي قطعناها بالفعل.“

وقد حان بالفعل وقت العمل لتنفيذ التزاماتنا المشتركة. وتسعى السويد إلى العمل وفقاً للوعود التي قطعتها. فنحن نؤمن بالتعاون الدولي وبتقاسم المسؤولية والمشاركة، وبنظام قائم على القواعد تُحترم في ظله المعاهدات والاتفاقات الدولية. وعندما التمست السويد تأييد الجمعية العامة للحصول على عضوية مجلس الأمن، وعدنا بالعمل لتنفيذ عدة أولويات ملحّة بالنيابة عن جميع الأعضاء. وما زلنا نبذل قصارى جهدنا للوفاء بهذه الوعود.

وأودّ أن أقدم بضعة أمثلة. لقد عملنا بدأب لعكس مسار اتجاه عدم احترام القانون الدولي الإنساني ولكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين، وأصررنا على استخدام الدبلوماسية والحلول السياسية لتسوية النزاعات المستحكمة. وما فتئنا نحث أعضاء مجلس الأمن على تحمل مسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مقاومة استخدام حق النقض؛ وسعينا دائماً إلى استصدار قرارات مجدية وإقرار توصيات ذات مغزى، تُحدث تغييراً للناس على أرض الواقع.

وحاولنا ترجمة رؤية الأمين العام المتعلقة بتحسين الوقاية إلى ممارسة عملية. وسعينا إلى استحداث نهج جامع من أجل السلام، بما في ذلك من خلال تحليل المخاطر الجديدة مثل تغير المناخ وخطر المجاعة. وركزنا على ضمان الرعاية والسلامة والحماية للأطفال اليوم، إذ يساعد ذلك على منع نشوب النزاعات في المستقبل. وتم استحداث منابر لتعزيز تأثير الشباب. وأخيراً وليس آخراً، عملنا بلا كلل وبشكل منهجي لتعزيز دور المرأة لكي نحسّن من بناء السلام والحفاظ عليه.

وسنواصلُ المطالبة بمشاركة المرأة في عمليات السلام وبأن يكون صوتها مسموعاً في المفاوضات وفي مجلس الأمن، وبأن تشمل ولايات بعثات الأمم المتحدة منظورا يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وباستمرار تمويل الوظائف الجنسانية، وبأن يتم إدماج الجانب الجنساني بصورة منهجية في أنشطة الإبلاغ والرصد التي تضطلع بها البعثات. وعملنا أيضاً على كفالة إسماع أصوات المجتمع المدني على طاولة المجلس وعملنا على تعميق الشراكة مع المنظمات الإقليمية. ومع ذلك، أخفق مجلس الأمن في كثير جدا من الحالات، بشكل جماعي، في الوفاء بالوعود التي قطعها للناس المناط بنا خدمتهم.

وفي سورية واليمن، وهما اثنتان من أسوأ الكوارث الإنسانية في عصرنا، يتواصل منع وصول المساعدات الإنسانية والتجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني. ففي سورية، طال أمد انتظار التوصل إلى حل سياسي للنزاع. وتُرتكب جرائم بشعة ضد السكان المدنيين. وعلينا أن نعمل دون كلل لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، مهما طال الوقت الذي يستلزمه ذلك. وفي اليمن، لم نشهد بعد الالتزام الكامل من جانب جميع الأطراف بما أعلنه مجلس الأمن بوضوح، وهو أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. وبدلاً من الالتزام بالعملية السياسية، نرى تصعيداً في النزاع وتدهوراً في الحالة الإنسانية المروعة أساساً.

وتستمر معاناة السكان الروهينغيا عديمي الجنسية في ميانمار. وقدمت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في

ميانمار مؤخراً أدلة دامغة على خطورة الفظائع التي يرتكبها جيش ميانمار، والتي تبلغ مستوى أسوأ الجرائم بموجب القانون الدولي. وبما أن ميانمار تتقاعس على نحو منهجي عن التحقيق مع الجناة ومحاكمتهم وإدانتهم، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يعمل لإنهاء الإفلات من العقاب. وينبغي أن يتمكن الروهينغيا من العودة الطوعية والآمنة؛ ولا بدّ من تنفيذ خطة كوفي عنان والشروع في عمليات سلام ذات مصداقية بشأن النزاعات القائمة.

ولا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط بعيدة المنال، وبدلاً من ذلك تتكشّف تطورات سلبية سريعة، تشمل استمرار تجاهل القانون الدولي الإنساني. وبعد ٧٠ عاماً على القرار المتخذ في عام ١٩٤٧ بشأن خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين (القرار ١٨١ (د-٢))، وعلى الرغم من الدعوات إلى احترام قرارات الأمم المتحدة، يبدو الوفاء بوعد حل الدولتين – الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وتكون القدس عاصمة للدولتين – أمراً بعيداً جداً.

ويشكل ضم روسيا غير الشرعي للقرم والعدوان في شرق أوكرانيا انتهاكات للقانون الدولي. فحتى الآن، تسبب ذلك العدوان في أكثر من ١٠ ٠٠٠ حالة وفاة وفي معاناة إنسانية غير مقبولة. ولا بدّ من احترام الالتزامات المتعهد بها في وثيقة هلسنكي الختامية ومذكرة بودابست، وضمان التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

وفي غياب الحلول السياسية، وفي مواجهة النزاعات الجارية، يجب تعزيز الجهود الإنسانية وحمايتها.

ونشيد بالجهود الشجاعة والمتفانية التي يبذلها جميع العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم. وتواصل السويد الوفاء بالتزامها بتقديم الدعم للعمل الإنساني القوي والفعال القائم على المبادئ في جميع أنحاء العالم. وقد زدنا ما نقدمه من مساهمات مالية للنظام العالمي للاستجابة الإنسانية الذي تقوده الأمم المتحدة ونُحسّن فعالية جهودنا المشتركة من خلال مشاركتنا في عملية ”الصفقة الكبرى“. كما نعزز الطريقة التي نربط بها مساعداتنا الإنسانية مع المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل.

وينبغي ألا ننسى أن هناك أيضا ديناميات إيجابية، تذكرنا بأن نتمسك بالأمل ولا نتخلى أبدا عن السعي من أجل تحقيق السلام، بما في ذلك في أصعب الظروف وأكثر النزاعات استحكاما. ففي القرن الأفريقي، هناك تغيير إيجابي، وهو دليل على التغيير الذي يمكن أن يحدثه القادة الشجعان والشعوب. فلنشجع هذا التطور التاريخي ونقر به وندعم تحقيقه، ونتيح له أن يكون بمثابة مصدر إلهام لنا جميعا. وفي شبه الجزيرة الكورية، هناك أمل أيضا في أن يظهر حل سياسي بعد سنوات من التصعيد والتوتر الشديد وانعدام الثقة. وثمة وحدة في مجلس الأمن فيما نمضي قدما نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل، وتحقيق السلام والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل الدبلوماسية.

كما أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تبعث الأمل في النفوس. وتلقي الالتزامات التي تعهدنا بها معا مسؤولية هائلة على عاتقنا جميعا. ونحن بحاجة إلى الأمم المتحدة لمساعدتنا. وتهيئ لنا الإصلاحات التي بدأها الأمين العام لجعل الأمم المتحدة أقدر على تحقيق الغرض المنشود ظروفا أفضل للانتقال من الوعود إلى العمل. وتفي السويد بوعدها في تقديم ١ في المائة سنويا من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ويتم توجيه أكثر من ٥٠ في المائة من ذلك المبلغ إلى النظام المتعدد الأطراف أو من خلاله. وهذا يجسد إيماننا بتعددية الأطراف وخطة عام ٢٠٣٠ كجزء من خطتنا الرئيسية من أجل مستقبلنا المشترك. وسيتطلب هذا وجود نظام متعدد الأطراف مرن ومتسق وفعال من حيث التكلفة وخاضع للمساءلة، يحقق نتائج لصالح الناس.

ويتيح اتفاق التمويل بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها فرصة فريدة. ونحن، الدول الأعضاء، بحاجة إلى تحسين

نوعية تمويلنا للأمم المتحدة. وقد اتخذت السويد بالفعل في هذا العام خطوات تحقيقا لهذه الغاية من خلال توقيع اتفاقات متعددة السنوات لتقديم دعم أساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي. وتوفير تمويل أساسي أمر بالغ الأهمية لكفاءة المنظومة الإنمائية وتنفيذها بصورة مستقلة.

لقد تم قطع وعد عالمي آخر في باريس، عندما اتفقنا جميعا على التصدي لتغير المناخ بشكل جاد وعاجل. ومما يثير الجزع بوجه عام الفجوة القائمة بين الالتزامات الحالية والتخفيضات اللازمة في الانبعاثات بموجب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وقد أحرز الاتحاد الأوروبي تقدما هاما نحو بلوغ الأهداف، إلا أنه يجب علينا جميعا أن نفعل المزيد. واعتمدت السويد إطارا للسياسات المتعلقة بالمناخ، ينص على أن تحقق السويد هدف الانبعاثات الصفرية الصافية في عام ٢٠٤٥. كما نضطلع بدور قيادي في تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بتقديم نصيبنا من هذا التمويل الذي تم الاتفاق على الوصول به إلى مستوى ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاعتماد نظام روما الأساسي، الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، التي تشكل معلما بارزا على طريق تحقيق المساءلة. ولا تزال الإرادة السياسية والتعاون أمرين يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة للمحكمة فيما تبذله من جهود للاضطلاع بولايتها. وسنواصل الوفاء بوعدنا لدعم المحكمة واستقلالها وحيادها. كما ستواصل السويد الدفاع عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان. فلا يمكن تحقيق تنمية دون أمن، ولا أمن دون تنمية، ولن نحظى بأي منهما من دون احترام حقوق الإنسان. ولا يزال التهجير القسري يشكل تحديا للعديد من البلدان، وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون لتقاسم المسؤولية عن اللاجئين في العالم. وخلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، تقرر العمل في إطارين عالميين، أحدهما بشأن اللاجئين والآخر بشأن الهجرة. وسيؤديان إلى زيادة التعاون والمساءلة والهياكل اللازمة لتحسين إدارة تدفقات المهاجرين واللاجئين المتزايدة التي نراها اليوم.

وفي خطته الشاملة والحسنة التوقيت لنزع السلاح، أوضح الأمين العام أن التدابير الرامية إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح تؤدي دورا حاسما في منع نشوب النزاعات المسلحة. وقد تم التوصل إلى التزامات دولية لم يسبق لها مثيل. وفي الوقت نفسه، لا يزال ميدان نزع السلاح يعج بوعود تم حنثها ولم يجر الوفاء بها. ونشهد نهضة نووية تثير قلقا بالغا، في ظل التحديث الواسع النطاق الجاري للترسانات النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها أن تستجيب لنداء الأمين العام للدخول في حوار وبناء الثقة بهدف الحد من المخاطر وكسر حالة الجمود التي تعاني منها دبلوماسية نزع السلاح. وإطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مهيأ بشكل مثالي لمثل هذه الجهود.

كيف يمكننا العمل صوب الوفاء بالوعود التي قطعناها للنساء والفتيات اللاتي يشكلن ٥٠ في المائة من سكان العالم؟ تركز السويد على تعزيز المساواة في الحقوق وفي التمثيل وفي الحصول على الموارد. فلا يمكن تجاهل صوت المرأة بعد الآن؛ ولا بد من إشراك المرأة في كل مكان وفي كل وقت وعلى جميع المستويات. وتتعرض الأطر المعيارية العالمية والالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق المتعلقة بها، للهجوم بشكل متزايد. ويلزم القيام بالمزيد لمكافحة التحرش الجنسي والعنف الجنسي في كل مكان، في أماكن العمل وفي المجتمع ككل. وثمة

دور هنا أيضا لمنظومة الأمم المتحدة. إذ يجب ترجمة سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن التحرش والاعتداء الجنسيين، إلى ممارسة على وجه السرعة. ونرحب باستراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين، التي جعلت التوازن بين الجنسين هو المعيار الجديد.

نوشك على اختتام الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة. وفي أول مداخلة للأمين العام، في الأسبوع الماضي، حدد التحديات التي تواجه عالمنا، وهي: انعدام الثقة والحاجة إلى إظهار القيمة المضافة للتعاون الدولي عن طريق الوفاء بوعد السلام والدفاع عن حقوق الإنسان ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للنساء والرجال في كل مكان. والتعاون الدولي المتمحور حول نظام فعال لتعددية الأطراف هو أفضل الوسائل المتاحة ولنا. لذلك، ينبغي أن نكون الجيل الذي أوفى بوعوده، ليس باعتبارنا دولا مستقلة فحسب، ولكن بوصفنا الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مارك – أندريه بلانشار، رئيس وفد كندا.

السيد بلانشار (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتشرف كندا بالمساعدة على اختتام المناقشة العامة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وأود أن أبدأ بسؤال بسيط. ما هي أهمية الأمم المتحدة؟ والإجابة أيضا بسيطة. إن حجم التحديات المعاصرة التي تواجه العالم، من تغير المناخ إلى الإرهاب، ومن عدم المساواة الاقتصادية إلى الهجرة غير النظامية، ومن الأزمات التي طال أمدها إلى حالات الطوارئ الإنسانية، تتطلب العمل. وكل هذه التحديات هي تحديات على نطاق المنظومة. ولا يمكن إيجاد حل لأي منها من خلال عمل البلدان في عزلة أو على مستوى ثنائي. فجميعها تتطلب أن يعمل العالم معا. والأمم المتحدة هي المكان الوحيد الذي نجتمع فيه معا للتصدي لتلك التحديات. والواقع أن الجمعية العامة – جمعيتنا – هي المنتدى الوحيد ذو التمثيل العالمي. وهذا التمثيل لا يضفي الشرعية فحسب، بل يوفر أيضا فرصا للاستفادة من التنوع في التفكير والخبرات والمهارات والمعارف والأفكار في دعم تحقيق نتائج أفضل للجميع.

ومنذ بداية مشروع ما بعد الحرب، كانت كندا في صميم الأمم المتحدة. وقد كنا من بين واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكنا حاضرين في بداية عمليات حفظ السلام. وساعدنا في بناء المؤسسات التي يتمحور حولها النظام الدولي القائم على القواعد. غير أن تلك القواعد والمؤسسات لم تكن تُعتبر، ولا ينبغي أن تُعتبر، كيانات ثابتة ومحصنة ضد التغيير. وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهائلة، ينبغي أن نقر بأن فوائد تلك القواعد والمؤسسات لم تُوزع توزيعا متساويا. فلا يزال الكثيرون جدا مستبعدين، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، من صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

إن الجيل العظيم التي خرج من رماد الحرب العالمية الثانية لم يكن عظيما بسبب أن تلك الفترة كانت أيسر أو أن التحديات كانت أقل تعقيدا. لقد كان عظيما لأنه وجد سبيلا للعمل معا، في مسعى مشترك لتحقيق نتائج جماعية.

وقد ساعد عملهم علي ضمان الاستقرار، والسلام والأمن النسبيين طوال ما يزيد على ٧٠ سنة. ومن واجبنا تجاههم وتجاه أنفسنا، أن نواصل العمل معا لجعل النظام العالمي المتعدد الأطراف أكثر كفاءة وعدلا وشمولا. وهذا هو السبب في أن دعم تنفيذ الإصلاحات الحالية للأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ضروري جدا.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إنجاز غير عادي من إنجازات الأمم المتحدة. فلأول مرة في التاريخ، اتفقنا على خطة استراتيجية شاملة لتحقيق عالم مستدام. وتقودنا الخطة إلى درب غير مطروق. إن التمسك بالنُهج القديمة لن يساعدنا في تحقيق أهدافها.

وينبغي لنا أن نجد سبلا جديدة لتسيير الأمور، والتخلي عن النُهج الانعزالية، ليس هنا في الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا، فيما بين الحكومات والمجتمع المدني، وبين الحكومات والقطاع الخاص، وبين الشمال والجنوب وبين ما يسمى بالعقليات التقليدية المتقاربة والعقليات غير التقليدية المتقاربة. وينبغي لنا أن نفعل الأشياء بطريقة مختلفة في الأمم المتحدة، وفي حكوماتنا من أجل تحسين تحقيق النتائج لصالح السكان على أرض الواقع. ولا بد من إجراء مناقشات جديدة وصريحة وشاملة. وينبغي أن ننمي شعورا أكبر بمدى الإلحاح. وينبغي أن نعيد النظر في نُهجنا بشأن المخاطر – فالتقاعس ليس خطرا على الحكومات والسكان فحسب، بل وعلى المستثمرين أيضا. وينبغي أن نحدد الفرص المتاحة في التحديات التي نواجهها. وينبغي أن ننظر في إقامة شراكات جديدة للاستفادة من الفرص الجديدة.

وكما يقول الأمين العام، إن تغير المناخ هو المسألة الحاسمة في عصرنا. ويتطلب عنصر هام من عناصر التصدي لتغير المناخ بنية أساسية جديدة أكثر خضرة، وأكثر قدرة على الصمود. ويمثل هذا لنا جميعا فرصة قيمتها ٢٦ تريليون دولار. وللاستفادة من تلك الفرصة، بدءا بالأضعف – أي الدول الجزرية الصغيرة – يجب علينا جميعا أن نعمل مع العلماء والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمصارف الإقليمية، والمجتمع المدني، كما لم نعمل منذ أي وقت مضى.

إن عدم بناء البنية التحتية الأساسية ليس خيارا. وكما قال رئيس الوزراء ترودو، وآخرون، لا ينبغي معاقبة البلدان النامية بشان مشكلة لم تكن هي السبب فيها، ولا ينبغي حرمانها من فرص النمو النظيف التي تغتنمها الآن البلدان المتقدمة النمو. وينبغي لنا جميعا دعم أفريقيا في سعيها إلى إيجاد الفرص للشباب، وكفاحها من أجل تلبية طموحات خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ عن طريق زيادة التكامل الاقتصادي والازدهار. والقيام بذلك هو السبيل إلى عالم أكثر أمنا. فالمزيد من الرخاء المشترك يؤدي إلى المزيد من السلام.

(تكلم بالفرنسية)

إن التقريب بين السكان هو في صميم الهوية الوطنية لكندا. وفي كندا، أصبحنا نفهم أن التنوع موطن قوتنا. والشعوب الأصلية في كندا هي أساس تنوعنا. فهم يتكلمون أكثر من ٦٠ لغة مختلفة، وثقافاتهم من أغنى الثقافات في القارة. وواحد من بين كل خمسة كنديين ولد خارج البلد. وأكبر مراكزنا الحضرية من بين أكثر المراكز ذات الصبغة العالمية على الأرض. وما يربو على ٥٠ في المائة من سكان كل من فانكوفر وتورونتو ولدوا خارج كندا.

وما برحت كندا وطنا للاجئين والكنديين الجدد طيلة عقود. وبينما نعتز بترحيبنا بما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ لاجئ سوري خلال السنوات الثلاث الماضية، فإننا ندرك تماما أن بلدانا عديدة قد أبدت أيضا قيادة عظيمة في الترحيب بكثيرين آخرين. ولا بد لي من القول إن أحد الأشياء التي تجعلني فخورا جدا أن ٤٠ في المائة من اللاجئين السوريين الذين رحبنا بهم، حظوا برعاية مباشرة من قبل مواطنين عاديين من كندا رغبوا في أداء دورهم.

وبطبيعة الحال، فإن سجلنا في تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي سيستلزم دائما العمل واتخاذ إجراءات. ورغم أننا أحرزنا تقدما هاما، فقد وقعنا في أخطاء وما زلنا نواجه تحديات – وأهمها المصالحة مع الأمم الأولى. وفي كندا، نفهم أننا بحاجة إلى الاستماع والتعلم من أجل المساهمة في تحسين النتائج. وهو ما ننوي القيام به، سواء في الداخل أو في الخارج.

(تكلم بالإنكليزية)

ونحن نستخدم رئاستنا لمجموعة السبعة هذا العام للإصغاء والتعلم من الآخرين على حد سواء، بالإضافة إلى الابتكار، وكسر حواجز النهج الإنعزالي. وللمرة الأولى، وبغية كفالة التحقق من أن الحكومات تُنجز بصورة أكثر ترابطا عقدت كندا اجتماعا ضم وزراء المالية ووزراء التنمية الدولية معا

لاستكشاف سبل جديدة لتمويل التنمية. فلم يعد بوسعنا أن نتحمل مناقشات في الأمم المتحدة تختلف عنها في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.

وكنا نشعر بقوة أن مجموعة السبعة كانت بحاجة إلى معالجة مسألة التكيف مع تغير المناخ والتعافي من الكوارث. وفي حين أن كندا لديها خطوط ساحلية طويلة، وحدود على ثلاثة محيطات، فقد دعونا الدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية الأفريقية ودول جنوب شرق آسيا لإجراء محادثات بالغة الأهمية. واستنادا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات، أسفرت تلك المناقشة عن ميثاق يسعى إلى حظر استخدام اللدائن في محيطاتنا، ويمهد الطريق لعقد مؤتمر الإقتصاد الأزرق المستدام في تشرين الثاني/نوفمبر، في نيروبي، والذي تفخر كندا جدا بالمشاركة في استضافته مع كينيا.

وأقمنا شراكة مع البنك الدولي، وبلدان أخرى لجمع ما يقرب من ٣,٨ بليون دولار، للحد من الحواجز التي تواجهها النساء والفتيات في الحصول على التعليم في حالات النزاع، وفي الدول الهشة. وسيؤدي إدماجهن إلى فوائد كبيرة لمجتمعاتهن المحلية، وبالتالي، للعالم. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت أربعة بلدان أخرى هنا في الأمم المتحدة، تبرعها بمبلغ ٥٢٧ مليون دولار أخرى. ونحن بحاجة أيضا إلى رؤوس أموال تتدفق بشكل أسرع وعلى نطاق واسع في الأسواق الناشئة والجديدة. ولهذا السبب، فإننا نعمل أيضا مع شركاء من جميع أنحاء الأمم المتحدة والقطاع الخاص من أجل تحرير رأس المال الذي يمكنه الربط بين السكان والفرص.

وكنتيجة مباشرة للعمل الذي نقوم به هنا في الأمم المتحدة، أعلن رئيس الوزراء ترودو قبل بضعة أيام فقط، في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة إنشاء المركز العالمي للبنى التحتية التابع لتورنتو، لبقوم بما يلي على وجه التحديد: الاستفادة من الخبرة الكندية في الهياكل الأساسية للمساعدة على ربط رأس المال بالمشاريع. وتغذي تلك المشاريع النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتدعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، مع إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين تمثيل المرأة والفئات المهمشة في الهياكل الأساسية المستدامة.

إن التزامنا بتعددية الأطراف – ولا سيما في مجال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – يشمل التزاما بالتجديد والإصلاح، وجعل النظام الذي شيده الأجداد وافيا بالغرض في القرن الحادي والعشرين. وتفخر كندا بزيادة مساهمتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام واعتمادها التبرعات الذكية – أي إرسال الأشخاص والمعدات حيث تكون الحاجة ماسة، إلى أماكن حيث تكون المنفعة أكثر.

وتقود كندا مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام (Elsie Initiative for Women in Peace Operations) – وهي خطة عملية للعمل فيما يتعلق بوعدنا المشترك بمضاعفة عدد النساء في عمليات حفظ السلام. لقد حددنا ذلك كهدف، أولا وقبل كل شيء، لإيماننا المشترك بالحقوق المتساوية الأساسية للمرأة. ونعلم أيضا أن وجود المرأة في الصفوف – وكمتقلدة للمسؤولية – يجعل حفظ السلام أكثر فعالية والنتائج أكثر استدامة. ونحن نتطلع إلى العمل مع شريكتينا الجديدتين، غانا وزامبيا، من أجل تحسين توظيف وتدريب النساء، واستبقائهن، والنهوض بهن في جميع قوات الشرطة والقوات العسكرية. ولكي يكون النظام المستند إلى القواعد الدولية مفيدا للجميع، يلزم تطبيق القواعد على الجميع. إن المساءلة لا يمكن أن تكون من الكماليات التي تُمنح عندما تسمح الظروف بذلك فحسب.

وكما هو الحال في كل مكان، تسترشد إجراءات كندا التي تتخذها في ميانمار وسورية وأوكرانيا وفنزويلا بالتزام قاطع بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. إن الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الروهينغيا في ميانمار، بما في ذلك الاستخدام المنهجي للاغتصاب

كسلاح من أسلحة الحرب، أمر غير مقبول على الإطلاق. وقد اعتمد برلمان كندا بالإجماع اقتراحا باعتبار تلك جرائم إبادة جماعية، ويحث مجلس الأمن على إحالة تلك الأفعال المروعة إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن محنة الروهينغيا تتطلب استجابة.

وتشعر كندا بالجزع إزاء الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد في سورية ضد شعبه، بما في ذلك أحدثها بشاعة، وهي استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة. إن السوريين يلتمسون بحق، المساءلة والأمل في التوصل إلى حل سياسي دائم.

إن أصحاب الخوذ البيضاء وكثير منهم قاموا بجمع الأدلة على ارتكاب الهجمات بالأسلحة الكيميائية مُعرضين حياتهم للخطر، يتوقعون بحق دعمنا في التماس تحقيق العدالة.

و داخل نصف الكرة الذي تنتمي إليه كندا نفسها، وثق فريق من الخبراء الدوليين المستقلين التابع لمنظمة الدول الأمريكية بعناية العديد من الجرائم التي ارتكبها في فنزويلا نظام مادورو ضد شعبه. وهنا أيضا يأمل الفنزويليون المساءلة. ولهذا اتخذنا وشركاؤنا الإقليميون الخطوة الاستثنائية لإحالة تلك الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

(تكلم بالفرنسية)

إن استمرار الضم غير القانوني للقرم واحتلالها انتهاك واضحا للقانون الدولي. واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ليس مجرد مفاهيم؛ بل مبادئ أساسية في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب ألا نسمح لروسيا بمواصلة أعمالها المزعزعة للاستقرار.

وتصميمنا على كفالة محاسبة مرتكبي هذه الجرائم الخطيرة في ميانمار وسورية وأوكرانيا وفنزويلا يقترن بالتزام عميق بتحسين الحالة الإنسانية لملايين الناس المتضررين، سواء داخل تلك البلدان وكذلك فيما بين تلك المناطق.

وندرك أن النصيب الأكبر من المسؤولية عن توفير الدعم المنقذ للحياة لكثير من الناس قد وقع على البلدان المجاورة، ونؤكد لها أنها يمكن أن تواصل الاعتماد على مساعدتنا. وسنواصل الإسهام في عمل الأمم المتحدة في التصدي لهذه التحديات.

(تكلم بالإنكليزية)

عندما صمم النظام الدولي القائم على القواعد، كلفت الجمعية العامة مجلس الأمن بالإذن باستعمال القوة، إذا لزم الأمر، للحفاظ على السلام وتحقيق سلامتنا. وبعد سبعين عاما، لا تزال تلك مسؤوليته الأساسية. إن جدول أعمال مجلس الأمن حافل بالتحديات المستمرة والناشئة. بعض التهديدات الأمنية نعلمها جيدا؛ وهناك تهديدات ناشئة. وبعضها لا يزال يتعين علينا توقعها. ولكنها جميعا نظمية وتتطلب استجابات جماعية. وسواء كانت تلك التهديدات قديمة أو جديدة ستواصل اختبار قدرة مجلس الأمن على التصدي والاستجابة لها. ولذلك تسعى كندا إلى الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن في ٢٠٢١-٢٠٢٢. ونحن على ثقة من أننا يمكن أن نسهم في الاستجابات العالمية الفعالة والتي ينظر فيها بعناية.

ولدينا سجل مثبت من العمل مع سائر الدول الأعضاء لطرح أفكار جديدة ونهج مبتكرة لمواجهة المشاكل المعقدة من حفظ السلام وضبط الأمن إلى بناء السلام والعمليات الانتقالية. ونحن على ثقة من أنه يمكننا الاستفادة من تنوع الأفكار والخبرات اللازمة لصوغ نهج تطلعية تتمكن من العمل. وفي النهاية الجمع بين الناس أداة هامة لأن القدرة على التعاون تميز هويتنا الوطنية. والإدماج جزء من هويتنا. حينما عملت في مجلس الأمن في الماضي، قمنا بذلك بشكل شامل للجميع. وأشركنا الدول الأخرى والمجتمع المدني في المناقشات. لقد دعمنا خطة المرأة والسلام والأمن والأمن البشري. كافحنا من أجل حماية المدنيين العالقين في مرمى نيران الصراعات المسلحة.

وإذا انتخبنا في مجلس الأمن، سنستعين بتفانينا الثابت بحفظ السلام، بخدمتنا لأكثر من ٣٠ عاما في رئاسة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وعضويتنا النشطة في لجنة

بناء السلام. وإذا انتخبنا سنعمل مع الآخرين من أجل التصدي لتغير المناخ والتطرف العنيف ولتعزيز الأمن الاقتصادي وتمكين النساء والفتيات. وسندافع عن الشمول والمساءلة والانفتاح والشفافية في جميع مداولات مجلس الأمن. كما سنساعد على إيجاد حلول من أجل بناء عالم أكثر أمنا وأكثر عدلا وأكثر أمانا، حيث توزع فوائد نظام دولي قائم على قواعد بالتساوي. ونحن على ثقة من أن المؤسسات التي قضينا أكثر من سبعة عقود في بناءها يمكن تجديدها وتنشيطها. ولكن لا يسعنا القيام بذلك بفعالية إلا إن تكاتفنا معا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون – كلود فيليكس دو ريغو، رئيس وفد جمهورية بنن.

السيد دو ريغو (بنن) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن فخامة السيد باتريس تالون، رئيس جمهورية بنن، الذي اضطر إلى مغادرة نيويورك بسبب التزامات أخرى.

بالنيابة عن وفد بنن وبالأصالة عن نفسي، أود أن أكرر تهنئتي الحارة إلى الرئيسة على انتخابها الرائع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. ونؤكد لها دعم بنن الكامل.

وأود أيضا أن أهنئ سلفها، السيد ميروسلاف لايتشاك، على نوعية العمل الذي أنجزه خلال ولايته. وأود أيضا أن أحيي وأعرب عن دعمي للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام، وأن أجدد تمنياتنا له بكل النجاح.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني، هنا يوم الاثنين ٢٤ أيلول/سبتمبر، على عقد الاجتماع العام الرفيع المستوى المكرس لموضوع السلام العالمي تكريما للذكرى المئوية لميلاد نيلسون مانديلا (انظر A/73/PV.5). حقا، يجسد نيلسون مانديلا القيم الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. إن مكافحة جميع أشكال التمييز، والدفاع عن الحقوق الأساسية لكل فرد، وقدسية التنوع باعتباره مصدرا ثريا والتسامح والصفح والمصالحة والنضال من أجل الاعتراف بكرامة الجميع كلها عوامل أساسية في التزامه بالعدالة الاجتماعية والحرية والسلام في جنوب أفريقيا. وستدين أفريقيا دائما بالامتنان الكبير بالإنساني العظيم الذي سيظل اسمه منقوشا إلى الأبد في قلوب وعقول الأفارقة عبر جميع الأجيال. لقد شكل حلم أفريقيا التي تقف شامخة صادقة تماما ومسهمة بصوتها وخبرتها في تنمية كوكبنا وتعزيز بعده الإنساني.

وإلى جانب نيلسون مانديلا، أود أيضا أن أشيد برجل أفريقي عظيم أيضا، وهو الراحل السيد كوفي عنان، الأمين العام السابع للأمم المتحدة، الذي مكنت رئاسته وقيادته لمنظمتنا من قطع أشواط بعيدة. والتزامه الثابت بالسلام العالمي يجعله أيضا يستحق امتناننا.

لقد كانت سنة ٢٠١٨ سنة عصيبة للعديد من البلدان. وفي ذلك الصدد، أود أن أكرر خالص التعازي وأن أعرب عن التعاطف مع حكومات وشعوب القارة الأمريكية، وفرنسا، وإندونيسيا، ومدغشقر، وهولندا، والفلبين، وألمانيا، وأستراليا، وكذلك لجميع البلدان الجزرية التي كانت ضحية للكوارث الطبيعية هذا العام.

وفي مواجهة عالم متزايد الاضطراب، والمعاناة من جراء الأزمات والصعوبات من جميع الأنواع، تتحمل البلدان واجب العمل بطريقة منسقة بتصميم قوي. ولذلك أرحب بالموضوع هذه الدورة، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام.“ ويرى بلدي أن الموضوع يحث الدول على مواجهة مسؤولياتها ويدفعها للعمل معا في إطار متعدد الأطراف لإيجاد حلول ملائمة ومستدامة للتحديات المعاصرة.

ولا تزال بنن تعتقد بضرورة أن تستند العلاقات الدولية في المقام الأول إلى مزيد من التعاون الوثيق بين الدول، فضلا عن عمل المنظمات الدولية بانسجام. ومن بين المهام الرئيسية التي

تضطلع بها هذه المنظمات كفالةُ حماية المصالح المشتركة والأمن الجماعي. وسيكون التشكيك في مبدأ تعددية الأطراف خطأ فادحاً في عالم سيكون اعتباراً من الآن مترابطاً إلى الأبد.

ترحب بنن أيضا باختتام المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية هنا في الأمم المتحدة في تموز/يوليه، ونتطلع إلى اعتماد الصيغة النهائية للاتفاق في كانون الأول/ديسمبر في مراكش، بالمغرب. وينبغي التأكيد على أن تلك العملية تبين مرة أخرى قوة تعددية الأطراف وقدرتنا على إيجاد حلول توافقية بشأن المسائل الصعبة التي تتجاوز الحدود الضيقة للسيادة الوطنية لكل بلد من بلداننا.

ويمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها خطوة هامة في تعزيز تنمية الدول وسبل معيشة الشعوب. وتعتبر حكومة بنن التعجيل بتنفيذها واجباً رئيسيا، فهي تعمل على استحداث آليات مبتكرة تتيح لها الحصول على الموارد التي تكفل التمويل اللازم لعملية التنفيذ. وستكمل هذه الموارد، المتوفرة بكميات كافية في السوق ولكنه من الصعب الحصول عليها، التمويلَ والمساعدة التي يقدمهما الشركاء في التنمية.

ومع ذلك، أود أن أشدد على أنه من وجهة نظر حكومة بلدي، يُعدّ تحسين الحكم شرطا أساسيا لتحقيق أهداف برنامج الكشف عن قدرات بنن وأهداف التنمية المستدامة. ولهذا تصب مكافحة الإفلات من العقاب والفساد في صميم الإجراءات التي تتخذها حكومة بلدي والعمل الذي تضطلع به جميع مؤسساتنا الوطنية. وخلال هذا العام، تم تعزيز ترسانتنا التشريعية، وإنشاء محكمة خاصة شرعت في الاضطلاع بمهامها للقضاء على الجرائم الاقتصادية والإرهاب.

إن هذه التدابير ضرورية لضمان أن تُوظف الموارد المالية المحشودة بالفعل لخدمة الأغراض المنشودة. كما تهدف إلى دفع الجهات المعنية الوطنية إلى التحلي بقدر أكبر من الصدق لضمان جودة الإنفاق العام. وتطمح حكومة بلدي لضمان انتفاع جميع المواطنين بمياه الشرب والرعاية الصحية الأولية والتعليم، وكفالة إمكانية عيشهم حياة كريمة. ويبرر تحقيق هذا الطموح المشروع إنشاء مشروع واسع النطاق لإمداد المناطق الريفية بالمياه، ومبادرة خاصة بالتأمين ترمي إلى تعزيز رأس المال البشري، وتسعى إلى توفير الضمان الاجتماعي للجميع، ولا سيما لأولئك الأشد حرمانا.

كما تقوم حكومة بنن بتنفيذ تدابير لضمان توفير رعاية صحية أفضل لجميع السكان. وتشمل ضمان نوعية العقاقير التي تُباع للأغراض العلاجية، وهو مطلب رئيسي من مطالب الصحة العامة. وقد شنت بنن كفاحاً لا هوادة فيه ضد الأدوية المزيفة والرديئة النوعية المتداولة على أراضيها. وسعياً إلى التغلب على هذه الآفة التي من الواضح أنها ذات أبعاد عابرة للحدود الوطنية، من المهم أن يتحرك المجتمع الدولي في إطار شراكة عالمية لمكافحة الإفلات من العقاب واللامبالاة من أجل ضمان المساواة في إمكانية انتفاع الأغنياء والفقراء من لأدوية العالية الجودة.

وفضلاً عن ذلك، تلتزم بنن بسياسة ترمي إلى تنمية السياحة التي يمكن أن تحقق نموا سريعا له كبير الأثر على المجتمع. ونظرا إلى ما تزخر به بنن من ثقافة ثرية وتراث تاريخي، شرعت في استحداث مشاريع رئيسية في مجال السياحة، تجمع بين تراثنا وثقافتنا وحداثتنا وانفتاحنا على العالم. وبغية تهيئة الظروف التي تُتيح للسياحة أن تكون أحد محركات نمونا الاقتصادي وتنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية، فإن بنن بصدد بناء ثلاثة متاحف مزودة بأحدث وسائل الصون والعرض حتى تكشف للعالم، بروح جديدة، عن إسهامها ودورها في تطور البشرية.

وتود بنن، وقد استعادت ممتلكاتها الثقافية، أن تُعيد بعث ملحمة ملوكها ونخبة مقاتلاتها من النساء، أي الأمازونيات، وما تبقّى من أكبر موانئ غرب أفريقيا التي شهدها تاريخ الرق – فضلا عن الثروة الفنية والثقافية التي يحملها تراث الفودو – وأن

تُعرف العالم عليها. ويجري حاليا عرض العديد من الأعمال التي تشهد على ماضينا الزاخر في الخارج في مجموعات فنية عامة وخاصة. وفي هذا السياق، يتخذ استردادها بُعداً تصالحياً واقتصاديا. ولهذا السبب، التزمت بنن منذ عام ٢٠١٦ التزاما قويا بمسألة رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية. ولا بد في سياق هذا الكفاح المشروع الطويل الأجل، من اتخاذ إجراءات قوية في مجال التعاون الدولي. ولذلك، ترحب بنن برد الفعل الإيجابي من جانب سلطات الجمهورية الفرنسية على طلبات استرداد التراث الموجهة إليها.

ومع ذلك، فإن المسألة تتجاوز نطاق العلاقات بين فرنسا وبنن. فهناك عدد من البلدان الأخرى التي تواجه المشكلات نفسها. ومع ذلك، يمكن أن نلاحظ أن هذه المسائل – فضلاً عن بعدها التاريخي والاجتماعي أو الفلسفي – لا يشملها القانون الدولي. وتود بنن دعوة الأمم المتحدة إلى النظر بصورة إيجابية وتعاونية، في إمكانية اعتماد صك دولي ملزم بشأن هذه المسألة.

ويمثل صون السلام والأمن الدوليين محورا استراتيجيا رئيسيا ومستمرا تستند إليه سياسة بنن الخارجية. ويرى بلدي أن عمليات حفظ السلام من بين أهم الأدوات التي تحوزها الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام والأمن. ولذلك، على الرغم من قدراتنا ومواردنا المحدودة، شارك بلدي في مبادرات دولية ترمي إلى منع نشوب الأزمات وحفظ السلام على مدى عقود من الزمن. وعليه، يرحب وفد بلدي باعتماد الجمعية العامة مؤخرا إعادة الهيكلة المقترحة لركيزة السلام والأمن التابعة للأمم المتحدة. كما نؤيد بقوة الإجراءات التي بادر باتخاذها الأمين العام من أجل زيادة فعالية عمليات حفظ السلام بقيام مجلس الأمن بصياغة ولايات أكثر وضوحاً وإقامة شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وترحب بنن بسياسة عدم التسامح إطلاقا في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة في سياق عمليات حفظ السلام، وتؤيدها بشدة. وبوصف بنن بلداً مساهماً بقوات، فإنها ملتزمة بالاضطلاع بدورها على نحو تام في هذا الصدد. ومع ذلك، لا يزال يساور وفد بلدي القلق إزاء الانخفاض المطرد في الموارد المخصصة لحفظ السلام. فلا يصلح في هذا السياق تطبيق مبدأ تحقيق المزيد بموارد أقل، بالنظر إلى التعقيد المتزايد للتهديدات التي يواجهها اليوم حفظة السلام في الميدان.

وبالإضافة إلى ذلك، يأسف وفد بلدي لعدم إحراز تقدم على صعيد مسألة إصلاح مجلس الأمن. ونؤكد مجددا تأييدنا توافقَ آراء إزولويني، الذي يدعو إلى تخصيص مقعدين دائمين من مقاعد مجلس الأمن لأفريقيا، بما في ذلك حق النقض. ونحن مقتنعون بأن التمثيل العادل للدول الأعضاء في مجلس الأمن سيؤدي إلى إدارة المسائل الرئيسية السياسية المعاصرة إدارةً أكثر شمولا وفعالية.

وتودّ بنن، التي اعتمدت للتو قانوناً بشأن الحماية من الإشعاع، أن تُثني على الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل وضع خطة عالمية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية حصراً، وتكرر الإعراب عن دعمها للتدابير الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التأكيد على تأييد بنن لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وتحمل صفات السيادة الدولية الكاملة وتعيش جنباً إلى جنب وفي وئام تام مع دولة إسرائيل.

عاشت الأمم المتحدة في خدمة السلام والأمن والنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية المستدامة!

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ماريا هيلينا لوبيس دي جيسوس بيريس، رئيسة وفد تيمور – ليشتي.

السيدة لوبيس دي جيسوس بيريس (تيمور – ليشتي) (*تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية*): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بالنيابة عن معالي السيد ديونيسيو دا كوستا بابو سواريس، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي. وأولاً وقبل كل شيء، أودّ أن أضمّ صوتنا إلى المتكلمين السابقين في الإعراب، باسم تيمور – ليشتي، عن خالص تعازينا لشعب إندونيسيا، وخاصة لأسر ضحايا الزلزال وأمواج التسونامي في بالو، بجزيرة سولاويسي.

وأود أن أبدأ بتهنئة سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأتمنى لها النجاح في هذه الدورة المنعقدة في إطار موضوع: ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. وبالنظر إلى أن هذه هي المرة الرابعة فقط في تاريخ المنظمة التي ترأس فيها امرأة هذه الهيئة الهامة، أعتقد أن الرئيسة ستكون أيضاً بمثابة قدوة هامة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وأود أن أؤكد لها أنه يمكنها التعويل على دعم تيمور – ليشتي لها.

كما أود أن أعرب عن امتناننا لسعادة السيد ميروسلاف لايتشاك على كل ما قام به من عمل لتحقيق الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات. وتثني تيمور – ليشتي أيضاً على الطريقة التي تم بها انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين بقيادة الرئيس لايتشاك، والتي تشكل سابقة ممتازة للانتخابات المقبلة. ونقدّر الموضوع المختار لهذه الدورة، ونعتقد أنه مناسب تماماً. ويلفت هذا الموضوع انتباهنا إلى ضرورة توحيد الشعوب في وقت نشهد فيه انهياراً تدريجياً، ولكن لا شك فيه، للنظام العالمي، مما يؤدي إلى مزيد من عدم المساواة وانعدام الأمن ويزيد من تقويض الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية.

وفي منعطف يكتسي فيه التضامن بين الشعوب أهمية قصوى على جدول الأعمال العالمي، يمكن إدراك الشعور باليأس والعجز، الأمر الذي يقسم الشعوب ويثير العداء. وهذا هو السبب في أن موضوع هذه الدورة مناسب جداً وذو أهمية عالية، بسبب تركيزه على سياسة الشمول والمساواة والقيادة على الصعيد العالمي. وتيمور – ليشتي مثال يحتذى به دون شك على أهمية بناء نظام قائم على القانون الدولي. وفي العام المقبل، سيحتفل بلدي بالذكرى السنوية العشرين للاستطلاع الشعبي الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي صوّت فيه شعبنا بشجاعة من أجل الاستقلال.

ولا يمكننا أن ننسى أو أن تفوتنا الإشادة بالأمين العام آنذاك، صديقنا العزيز الراحل كوفي عنان، الذي تلقّى شعبنا ببالغ الأسى والحزن نبأ وفاته. فقد اضطلع كوفي عنان، بصفته الأمين العام، بدور قيادي في إدارة المفاوضات بين البرتغال وإندونيسيا، والتي تُوجت بتوقيع اتفاق ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، مما مهد السبيل لتنظيم الاستطلاع الشعبي في تيمور – ليشتي. وهذا معلم هام سنحتفل به أيضاً في العام المقبل.

وفي الآونة الأخيرة، أدّت الأمم المتحدة مرة أخرى دوراً رئيسياً في مستقبل تيمور – ليشتي. ولأول مرة، نجحت لجنة التوفيق، التي أُنشئت في عام ٢٠١٦ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في إيجاد تسوية إيجابية لمنازعة طويلة الأمد بين تيمور – ليشتي وأستراليا بخصوص تعريف حدودنا البحرية. وكانت تلك عملية استغرقت حوالي عام ونصف العام، وتُوّجت بإبرام معاهدة جديدة للحدود البحرية، تم توقيعها في هذه القاعة في ٦ آذار/مارس من هذا العام، بحضور الأمين العام أنطونيو غوتيريش. ومكّنتنا المعاهدة الجديدة من تعزيز سيادتنا الوطنية ووضع نموذج هام للتسوية السلمية للمنازعات الدولية. وفي وقت تتزايد فيه التوترات الجيوسياسية العالمية بسبب المنازعات البحرية، يكتسي نجاح عملية التوفيق الأولى في التاريخ

أهمية دولية لم يسبق لها مثيل. وتُشجّع تيمور – ليشتي الدول الأعضاء الأخرى على النظر في تلك الآلية للتسوية السلمية للمنازعات البحرية. ونعتقد أن هذه الآلية ستؤدي دوراً هاماً في تهدئة التوترات على الصعيد العالمي بشأن بحارنا.

إن عالمنا يواجه العديد من التحديات، التي يمكن أن تُحلّ من خلال الحوار والتعاون وعلى أساس القانون الدولي. ويتمثّل أحد التحديات الرئيسية في عصرنا، دون شك، في تغير المناخ. وهذه مسألة عرّفها الأمين العام أنطونيو غوتيريش على أنها المسألة الحاسمة في عصرنا. وتيمور – ليشتي واثقة من أن المجتمع الدولي سيتصرف ككيان واحد في الرد على ذلك التهديد الوجودي لكوكبنا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على أهمية التعاون النشط والمكثف الرامي إلى متابعة العمل الملح والحقيقي للتعامل مع التهديد الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تلك الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، وهي بلدان معرضة بوجه خاص لآثار تغير المناخ.

وأود أيضاً أن أشدد على مسألة أساسية تتطلب اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وهي الهجرة العالمية. لقد أسفرت النزاعات والحروب وحالات عدم المساواة وتغير المناخ عن حركة مكثفة للهجرة في جميع أنحاء العالم.

وتعلم تيمور – ليشتي ومجموعة الدول الهشة السبع الموسعة أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون سلام. وهذا هو السبب في أننا ندرك حقيقة أن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ ستكون بعيدة المنال إن لم نتمكن من بناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع يعمها السلام. ونأمل في أن يراعي تقييم خطة عام ٢٠٣٠ هذه الشواغل حتى لا تتخلف البلدان الهشة والضعيفة عن الركب.

وترحّب تيمور – ليشتي بإصلاحات منظومة الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش. وعقب تنفيذ الخطة من أجل تعزيز دور المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، ستساهم تيمور – ليشتي بمبلغ متواضع خلال السنوات الخمس المقبلة. ونؤيد أيضاً، دون تحفظات، الإصلاحات في إطار ركيزة السلام والأمن. ونُشيد بالأمين العام على مبادرته بشأن العمل من أجل السلام، بما في ذلك إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي وقعته تيمور – ليشتي.

وتستثمر تيمور – ليشتي حاليا، من أجل الإسهام في عمليات السلام، في تدريب أفراد من الشرطة والعسكريين – مع التركيز بشكل خاص على تعزيز تمثيل المرأة – بهدف زيادة قدراتها وإمكانية مساهمتها في المستقبل القريب في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة.

غير أننا، على الرغم من جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز بعثات حفظ السلام، لا نزال نشهد نزاعات وحروب في العالم، الأمر الذي يقلقنا قلقا شديدا. فالحرب المستمرة في سورية مأساة تتسبب في خسائر بشرية ومعاناة شديدة للشعوب التي تعيش في تلك المنطقة. وتحث تيمور – ليشتي المجتمع الدولي على بذل كل الجهود الممكنة لوضع حد لهذه الحرب ووقف الموت والدمار في ذلك البلد. وشعب الصحراء الغربية لا يزال محروما من حقه في تقرير المصير. ونرحب بتعيين السيد هورست كوهلر مبعوثا شخصيا للأمين العام للصحراء الغربية. كما إننا نناشد المملكة المغربية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب إقامة حوار جاد بهدف التوصل إلى حل سياسي يعود بالمنفعة على الطرفين ويمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء تنظمه الأمم المتحدة.

وتحث تيمور – ليشتي المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده مع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للقضية الفلسطينية. ونعيد تأكيد دعم تيمور – ليشتي للحل القائم على وجود دولتين، ولتوفير الحماية العاجلة للسكان المدنيين. كما لا يزال يساور تيمور – ليشتي القلق إزاء الحصار

الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على مدى أكثر من ستة عقود، الأمر الذي كان له أثر كبير على حياة الناس وتنمية البلد. وترحب منطقتنا بمواصلة الحوار من أجل السلام والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية، ويحدونا الأمل في أن يضع الحوار بين الأطراف حدا لانتشار الأسلحة النووية في منطقتنا.

شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للحديث عن الحالة الراهنة في تيمور – ليشتي. ففي ١٢ أيار/مايو، أجرينا انتخابات تشريعية مبكرة. وقد جرت الانتخابات في بيئة سلمية وأسفرت عن حكومة جديدة بقيادة فخامة السيد تاور ماتان رواك. ويستأنف بلدي التنمية والنمو الاقتصادي، بعد فترة من الركود الاقتصادي بسبب الحالة السياسية، وهو في طريقه إلى إعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي. وقد تمت بالفعل إقامة الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي نحتاج إليها من أجل تهيئة مجتمع مزدهر وموحد. ونأمل، مع اعتماد الميزانية العامة للحكومة مؤخرا، في أن نواصل تحسين البنى التحتية الاجتماعية والمتعلقة بالاتصالات والإسكان، وبالتالي، إيجاد فرص للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ومن الخطوات الهامة الأخرى بالنسبة لتيمور – ليشتي، كان قرار الحكومة حيازة ٣٠ في المائة من رأس المال في اتحاد الشركات الذي يقوم بتشغيل حقل غاز الشروق العظيم في بحر تيمور، الذي يتيح لنا إمكانية ربط الإقليم التيموري بخط أنابيب وتسريع عجلة التنمية في الساحل الجنوبي. مرة أخرى، فإن زعيمنا التاريخي والرئيس السابق للجمهورية ورئيس الوزراء، صاحب الفخامة السيد شانانا غوسماو، هو الذي نجح في إجراء المفاوضات.

وما زالت لدينا علاقات قوية مع جارتينا إندونيسيا وأستراليا. كما إننا نعمق من تعاوننا مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وننتظر بصبر قرارا بشأن طلبنا الانضمام إلى تلك المنظمة. وتظل تيمور – ليشتي ملتزمة بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع بلدان جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وتأمل في أن تصبح اللغة البرتغالية، التي يتحدثها حوالي ٢٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أيضا إحدى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

كما وقع بلدنا معاهدة حظر الأسلحة النووية، ونشجع جميع الدول الأعضاء على القيام بذلك. إننا نعيش في عالم مختلف عما كان عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، عندما أنشئت الأمم المتحدة. فالوقت الراهن ملئ بالتحديات، ونحن جميعا بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، لأن نكون مستعدين لمواجهة تلك التحديات وتحقيق تطلعاتنا، فضلا عن الدفاع عن قيمة تعددية الأطراف. يؤمن بلدي إيمانا راسخا بالأمم المتحدة وبالنظام الدولي. وعليه، فإننا ملتزمون بالعمل بصورة تعاونية من أجل تحقيق السلام والأمن والرخاء على الصعيد الدولي من أجل رفاه البشرية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي ناصر محمد، رئيس وفد جمهورية ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن تهاني وفد بلدي لكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إن انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة يمثل التقدم الذي نحرزه نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وهو زخم نحتاج إلى تعزيزه على الصعيد العالمي. غير أن حقيقة أنك المرأة الرابعة فقط التي تحقق ذلك يبين المسيرة التي لا يزال يتعين علينا قطعها. كما أشيد بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته في توجيه المنظمة خلال هذه الأوقات الصعبة. إن الموضوع الذي اخترتموه للدورة ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“ هو الأنسب.

فنحن نحتاج من المجتمع الدولي أن يعمل معا أكثر من أي وقت مضى، من أجل بناء مجتمعات قادرة على الصمود

من أجل ضمان أن يكون لكل فرد حصة عادلة من ثمار التنمية. ولتحقيق ذلك، نريد من الأمم المتحدة أن تضطلع بقدر أكبر من القيادة في توحيد جهودنا الجماعية. وينبغي أن ينصب التركيز على بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود أمام الصدمات والنهوض وهي أكثر قوة. وإذ نسلم بأن حجر الزاوية في استراتيجية التنمية في ملديف هو بناء قدرة على الصمود: قدرة اقتصادية على الصمود وقدرة مؤسسية على الصمود وقدرة بيئية على الصمود، بل وقدرة سياسية على الصمود.

إن ملديف بلد قديم، ولكنها ديمقراطية فتية. وقد كان يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام، يوما استثنائيا في رحلتنا نحو توطيد ديمقراطيتنا. فقد أجرت ملديف في ذلك اليوم انتخاباتها الرئاسية الثالثة المتعددة الأحزاب. وقد جرت الانتخابات بطريقة سلمية وبسلاسة، وقد بلغت نسبة إقبال الناخبين فيها ٨٩ في المائة. لقد كانت لحظة جعلت كل ملديفي يعتز بما حققناه من إنجاز وبالتقدم المتسارع الذي أحرزه البلد. تمر ملديف الآن، عقب الانتخابات، بعملية نقل السلطة من حكومة منتخبة إلى أخرى.

وتمضي وتيرة التحول الديمقراطي المتسارعة في ملديف جنبا إلى جنب مع نمو أسرع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فملديف اليوم تشكل، بكل المقاييس، قصة نجاح بانتقالها من بدايات متواضعة كإحدى أفقر البلدان في العالم عند استقلالها في العام ١٩٦٥ إلى وضعها الحالي بوصفها بلدا ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وقد حققت ملديف أحد أعلى مؤشرات التنمية البشرية في منطقتنا، ومعدل إلمام بالقراءة والكتابة يشمل الجميع تقريبا، وتحصين شمل الجميع وأدنى المعدلات في وفيات الرضع ووفيات الأمهات. وقد قضى البلد على أمراض مثل شلل الأطفال والحصبة والملاريا وداء الفيل على الرغم من أن أنواعا مختلفة من الأمراض غير المعدية تظهر كتحديات جديدة ناشئة.

ولا يمكن استدامة التقدم المحرز في القطاع الاجتماعي وتوسيع نطاقه إلا من خلال نمو اقتصادي قوي. وقد ركز الرئيس المنتهية ولايته عبد الله يمين عبد القيوم، في سنواته الخمس التي قضاها في منصبه، على تطوير وتحديث الهياكل الأساسية الحيوية من أجل تحفيز النمو في الصناعات الرئيسية في البلد. وسيسهم مدرج مطارنا الدولي الموسع حديثا والتوسع الجاري في محطة الوصول والمغادرة في مطارنا كثيرا في تعزيز صناعة السياحة وفي إيجاد فرص للعمل وتحقيق زيادة في الثروة.

وقبل أسابيع قليلة، افتتحنا جسراً يربط عاصمتنا، ماليه، بالمطار الدولي الرئيسي وبهول هوماله، إحدى ضواحي العاصمة التي تمّ استصلاحها. وقد غير ذلك الملامح العمرانية للعاصمة من خلال توطيد الصلة بين ثلاث مجموعات منفصلة، مما ساعد على تحقيق وفورات الحجم وتحسين التكيف مع تغير المناخ.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن ننشئ جزرا متقدمة النمو ومزدهرة من دون إقامة شراكات مع أصدقائنا ذات منفعة متبادلة، وتقوم على الثقة المتبادلة، على النحو المتوخى في العديد من خطط والاتفاقات الدولية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، ومسار ساموا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إن الجهود الإنمائية الوطنية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، تحتاج إلى دعم يُقدّم في شكل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، والحصول على التمويل من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الخطط الإنمائية الدولية.

ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي أكبر في تعزيز هذا الدعم. وحتى يتسنى لها القيام بذلك، تحتاج الأمانة العامة أيضاً إلى دعم الجمعية لكي تتمكن من مساعدة البلدان التي تواجه حالات خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تخصيص الموارد على نحو أكثر توازناً. والأمم المتحدة إنما هي قاطرة مبدأ تعددية الأطراف، ويرتهن وجود الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، بمعايير

متعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الودية والتعاون بين الدول تواجه تحديات على مستوى أساسي. ولذلك، من الضروري أن تعود البلدان، كبيرها وصغيرها، إلى ساحة الشرعية.

إن دولة فلسطين مكان تتحدى فيه السلطة القائمة بالاحتلال القانون الدولي والمعايير الدولية يومياً مع شعورها بالإفلات من العقاب. واليوم، فإننا ننضم مرة أخرى إلى العديد من البلدان الأخرى في الدعوة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية بصورة نهائية، وإتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني ليمارس حقه المشروع في تقرير المصير. وتعتقد ملديف اعتقادا راسخا أن السلام الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا بحل الدولتين، الذي تمارس بموجبه دولة فلسطين سيادتها داخل حدود عام ١٩٦٧، وتكون عاصمتها القدس الشرقية. أما التدابير الانفرادية التي تتعارض وروحَ الترتيب المقبول دوليا فتُعدّ رجعية وغير قانونية.

كما تدعو ملديف إلى التوصل إلى نهاية سلمية للحرب التي لا تزال قائمة في سورية. ولا تزال الحالة الإنسانية آخذة في التدهور. فمجلس الأمن لم يعالج على نحو كاف هذا النزاع وعواقبه. ويجب أن نتخذ إجراءات أكثر حزما لكبح موجة المعاناة في سورية. إن التدخل الإنساني بات ضرورة. والتوصل إلى حل سياسي دائم أمر لا بد منه.

وبالمثل، ينبغي ألا نتجاهل الفظائع التي تُرتكب بحق المسلمين في ميانمار. وتدعو ملديف السلطات في ميانمار إلى تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ضد المسلمين الروهينغيا إلى العدالة. وعلى وجه التحديد، ينبغي تنفيذ توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار على الفور.

وتصف المادة ١ من الميثاق الأممَ المتحدة على أنها مركز لتنسيق أعمال الأمم. ولن تتمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بهذه المهمة بصورة مجدية إلا إذا كانت مناسبة لتحقيق الأغراض المبينة بوضوح في الميثاق. والإصلاحات التي قام بها الأمين العام في الأشهر الأخيرة لتحديث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدأت تتبلور. ومع ذلك، فإن محاولاتنا الرامية إلى إدخال إصلاحات بنيوية أوسع نطاقاً على المنظمة، مثل إصلاح مجلس الأمن، قد أسفرت عن العديد من العمليات، ولكنها بالكاد حققت نجاحاً رغم أكثر من أربعة عقود من المداولات. ولا بد للأمم المتحدة أن تكون مؤسسة تشعر فيها كل دولة من الدول الأعضاء أنه مرحّب بها، وحيث تنجح قوة العديد من الأفكار والحلول والأصوات مُجتمعةً في التصدي لتحديات تغير المناخ وتدهور المحيطات، والفقر، والإقصاء والتمييز.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ملديف، ستظل الأمم المتحدة دائما شريكا لا غنى عنه في بناء قدراتنا الوطنية على الصمود. ونرى في الأمم المتحدة عنصراً رئيسياً في تحديد مكاننا وصوتنا على صعيد الخطاب العالمي. ويجب أن تكون كفالة جدوى الأمم المتحدة مرادفاً لكفالة أن يضطلع الجميع، من أكبرنا إلى أصغرنا، بدوره. ومرادفاً لإتاحة فرصة لكل واحد منا لإيجاد حلول مشتركة لمستقبلنا المشترك. ولتقاسم المسؤولية بغية تحقيق مستقبل أكثر سلاما وعدلا وإنصافا واستدامة لأطفالنا وأطفالهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى، و٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غولرو (جمهورية إيران الإسلامية): استمعنا، سيدتي الرئيسة، قبل أيام إلى كلام وزير خارجية السعودية في هذه القاعة، وهو يوجه الادعاءات الباطلة ضد بلدي (انظر A/73/PV.13).

وأنا أتكلم اليوم باللغة العربية رداً على هذه الادعاءات ليكون موقفنا واضحاً للبلد الجار.

لقد قال وزير خارجية السعودية إن بلده يدعم الاستراتيجية الأمريكية ضد إيران. وهذا الموقف ليس عجيباً أو جديداً. فمواقف السعودية معروفة. وهي ضد شعوب وحكومات المنطقة، ولا سيما ضد الشعوب العربية. ومن الأمور المضحكة أن يتهم الوزير السعودي بلادي بدعم الإرهاب. عجيب هذا الاتهام! فالكل يعرف أن السعودية تغرق في دعم الإرهاب من الرأس إلى أخمص القدمين. أنا لا أريد أن أدافع عن دور بلادي، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في مكافحة الإرهاب. وهو أمر يعرفه الجميع، وخاصة شعوب وحكومات الدول الصديقة في المنطقة.

لكن للاطلاع فقط، ولتذكيركم بالعلاقات المؤسسية بين السعودية والإرهاب، أستند إلى بعض وجهات النظر الغربية. لقد جاء في برقيات دبلوماسية مسربة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، هيلاري كلينتون، في عام ٢٠٠٩، أن المانحين السعوديين هم أكبر مصدر لتمويل الجماعات الإرهابية في العالم. كما صدر تقرير بريطاني عن مؤسسة هنري جاكسون البحثية، يحمل عنوان ”التمويلات الأجنبية للتطرف“، يؤكد أن السعودية تُعتبر المروّج الرئيسي للتطرف في بريطانيا. وكشفت الصحافة البريطانية عن إجراء تحقيق حكومي بريطاني أمر به رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون حول مزاعم دعم السعودية للتنظيمات الإرهابية وللتطرف في بريطانيا.

كما وجّه عدد من السفراء الأوروبيين السابقين في الرياض اتهامات مماثلة للسعودية. ووصف سفير سابق لأحد البلدان الأوروبية في الرياض السعودية بمملكة الإرهاب، وأشار إلى أن السعودية استعملت ثرواتها النفطية لتمويل نشر الإرهاب على مستوى العالم. ومن أبرز الجهات التي تتهم السعودية بتمويل الإرهاب هو الكونغرس الأمريكي الذي أقر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب بأغلبية ساحقة، وجاءت السعودية ضمن أهم الدول التي يستهدفها القانون لأن ١٦ شخصا من منفذي هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يحملون جنسيتها.

أكتفي بهذا القدر وأقول إن الجميع يعرف بأن مصدر الإرهاب الذي يستهدف الأبرياء ويمتد من الشرق الأوسط إلى شمال أفريقيا، ومن قلب أوروبا إلى نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هو المملكة العربية السعودية.

الجميع يعرف أن الحكومة السعودية هي الداعم الأساسي للإرهاب من تنظيم القاعدة إلى داعش. ويعرف الجميع أن الأمة اليمنية المضطهدة تقع تحت وطأة إرهاب الدولة السعودية. يتهم وزير الخارجية السعودي بلادي بزعزعة الاستقرار في المنطقة وهذا يعني أن المملكة السعودية تدعم الاستقرار، فهل تدمير اليمن وقتل الأبرياء والأطفال اليمنيين يصب في تعزيز الاستقرار؟ وهل القصف الجوي لسوق ضحيان في صعدة وقتل عشرات من الأطفال، غالبيتهم كانوا دون سن الخامسة عشرة هو دعم للاستقرار؟ لقد تعمدت السعودية قتل الأطفال. وأنا أؤكد، تعمدت، في قتل الأطفال واستهداف المدنيين. هل الحصار ضد دولة قطر يعني دعم الاستقرار؟ هل تنظيم الجماعات الإرهابية في العراق وسورية ولبنان واليمن يعني تعزيز الاستقرار؟ هل إنشاء الجماعات الإرهابية في لبنان، والهجوم الانتحاري ضد السفارة الإيرانية في بيروت هما دعم الاستقرار؟ أنتم تدعون بأنكم تدافعون عن العروبة، فهل العروبة هي التبعية بخوض معارك بالوكالة؟ هل العروبة هي تحريض إسرائيل على ضرب لبنان؟ هل العروية هي التخلي عن الشعب الفلسطيني؟ أنتم لا تدافعون عن العروبة، بل تقتلون العروبة بدولاراتكم. أنتم لا ترحمون أي دولة عربية، ولا الشعوب العربية، حتى حلفاءكم. وتدعي السعودية أن أنصار الله استهدفوا المراكز المدنية في السعودية بـ ١٩٩. صاروخ باليستي من صنع إيران، وهذا اتهام باطل.

كيف يمكن لجمهورية إيران الإسلامية إرسال صاروخ في ظل الحصار الكامل؟ ثانيا، إذا كانت هذه صورايخ باليستية، فكيف لا توجد ضحايا مدنية كما تدعون؟ إما أنتم لا تعرفون حجم الدمار للصواريخ الباليستية أو أنكم تكذبون في ادعائكم.

نحن نتوجه اليوم إلى أشقائنا اليمنيين من كل الفرق والأحزاب وجميع أطراف بالقول أن جمهورية إيران الإسلامية تريد استقرار اليمن ودعم الجهود السلمية للمثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد مارتن غريفيث. وندعو جميع اليمنيين إلى الحوار اليمني تحت رعاية الأمم المتحدة. وبالمناسبة، أشير إلى كلام السيد غريفيث مؤخرا حيث قال: لمن يقول إن أنصار الله غير جادين بشأن المفاوضات، أقول لهم ذلك غير صحيح. وقد أبلغ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة عم وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب جرائم ما يسمى بالتحالف السعودي – الإماراتي في اليمن؛ وكذلك استهداف شبكات المياه ومنع دخول الأدوية والغذاء إلى اليمن. وذكر التقرير أن لديه أدلة موثقة على أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية قد مسؤولتان عن انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

في الختام، اود أن أقول إن الوزير السعودي يتفاخر بالمال السعودي بقوله دفعت السعودية ١٣ بليون دولار للشعب اليمني. هذا صحيح، أنتم دفعتم هذا المال ولكن لقتل الشعب اليمني وتدمير البلد وزيادة الكوليرا والجوع، وليس لدواعي الغذاء والإعمار. وهنا، ورغم كل هذه الادعاءات الكاذبة ضد جمهورية إيران الإسلامية، أقول لوزير خارجية السعودية إن إيران جار مخلص وصادق لكل من هو صادق في علاقاته. ونحن كما دعوناكم سابقا إلى الحوار، فإننا نكرر اليوم دعوتنا إلى الحوار الجاد من أجل حل المشاكل لصالح الأم الإسلامية ولصالح شعوب المنطقة واستقرارها وأمنها. إن أبواب جمهورية إيران الإسلامية مفتوحة لكم. وهنا، سيدتي الرئيس، وردا على ادعاءات وزير الخارجية الإماراتي قبل عدة أيام في هذه القاعة (انظر A/73/PV.14) حول الجزر الإيرانية الثلاث في الخليج الفارسي، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية سيادتها على جزر أبي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. هذه الادعاءات الإيرانية ليس لها أساس ونرفضها ونعتبرها تدخلا في شؤوننا. لقد أعربت جمهورية إيران الإسلامية عن استعدادها للمشاركة في مفاوضات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة لإزالة سوء الفهم القائم.

السيدة سيمونيان (أرمينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد طلب وفد أرمينيا الكلمة ممارسة لحق الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية أذربيجان يوم الجمعة (انظر A/73/PV.13). ونلاحظ أن جزءا كبيرا من البيان يشير إلى أرمينيا فيما يتعلق بمسألة ناغورني كاراباخ، مع تفسيرات غير متوازنة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

لا تزال أذربيجان تشير إلى حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وهو ما لا يتسق مع ممارستها المتمثلة في تجاهل حقيقة أن أي ترتيبات تتعلق بعودة اللاجئين إلى أماكن إقامتهم السابقة يتطلب نهجا شاملا. إن النص على حق اللاجئين جنبا إلى جنب مع العناصر الأخرى، ولا سيما الاعتراف الكامل بإعمال الحق في تقرير المصير، هو من بين المبادئ الأساسية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ناغورني كاراباخ، وهو الأمر الذي اختارت أذربيجان تجاهله حتى الآن.

ودأبت أذربيجان الإشارة بصورة ملحوظة الإشارة انتقائيا إلى أحكام قرارات مجلس الأمن الأربعة المعتمدة في عام ١٩٩٣ (القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، و ٨٥٣ (١٩٩٣)، و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و٨٨٤ (١٩٩٣)) وتدعو هذه القرارات الأربعة إلى وقف الأعمال العدائية، وفتح الاتصالات واستئناف مفاوضات السلام مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك شعب ناغورني كاراباخ.

ومع ذلك، وردا على كل تلك القرارات، ردت أذربيجان بتكثيف الجرائم العسكرية. وما برحت أذربيجان تزيد من حدة التوتر بصورة تدريجية، معربة عن طموح واضح في السعي لإيجاد حل عسكري للنزاع، كما يتبيّن من العدوان الواسع النطاق ضد شعب ناغورني كاراباخ في نيسان/أبريل ٢٠١٦ في انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار الثلاثي لعام ١٩٩٤ والاتفاق الثلاثي بشأن توطيد وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٥. واتبع التصعيد من جانب أذربيجان في عام ٢٠١٦ منطق سياستها الثابتة المتمثلة في التحريض على الكراهية ضد الأرمن على أعلى المستويات، مما أدى إلى تغذية أقصى درجات التطرف في المجتمع في أذربيجان. بما في ذلك في أوساط الشباب.

لقد اندلع نزاع ناغورني كاراباخ نتيجة للحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، وحق الشعب في تقرير المصير. والأمر يتعلق بحق الشعب في اختيار مصيره وتحديد شكل الحكم في وطنه. وتعين على شعب ناغورني كاراباخ الدفاع عن نفسه من الإبادة، ونجح في القيام بذلك دون أي تدخل دولي.

وأعلنت أرمينيا التزامها بصورة قاطعة بمفاوضات السلام التي تجري تحت رعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل للنزاع. ونأمل أن تستثمر أذربيجان جهودها في تعزيز ثقافة السلام وعلاقات حسن الجوار والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق فإن أرمينيا تحثّ أذربيجان على اتخاذ خطوات حقيقية نحو إنهاء نزعتها المستمرة للحرب وخطاب الكراهية والتعصب، والالتزام بحسن نية بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في سياق المفاوضات برعاية الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد تيفي (فانواتو) (*تكلم بالإنكليزية*): أغتنم هذه الفرصة لممارسة حق الرد على بيان إندونيسيا الذي أدلي به مؤخرا (انظر A/73/PV.11). أود في البداية أن أعرب عن تعاطف وتضامن فانواتو العميقين مع شعب إندونيسيا وحكومتها خلال هذا الوقت العصيب من معاناتهم من آثار الزلزال والتسونامي اللذين وقعا مؤخرا. نحن على ثقة بأن روح مثابرة شعب إندونيسيا المتضرر من هذه المأساة الرهيبة، بالإضافة إلى تضامن المجتمع الدولي، سيساعد في التغلب على المعاناة التي تسببها قوى الطبيعة المدمرة.

وفيما يتعلق ببابوا الغربية، تتفق فانواتو مع إندونيسيا على أنه لا يمكن الاستخفاف بالادعاءات بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان منهجية وواسعة النطاق، وبإهمال الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وعندما تقوم بابوا ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الدولية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بإبلاغ الأمم المتحدة بمثابرة عن حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فمن المهم أن يتم تمحيص تلك الادعاءات من جانب آليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

وهذا هو السبب الأساسي لترحيب فانواتو بأنباء الزيارة التي قام بها في العام الماضي المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وقد استطاع المقرر الخاص أن يرى بنفسه أن بابوا متخلفة عن أجزاء أخرى من إندونيسيا من نواحي عديدة. ومن ناحية ثانية، ذكر المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين، في بيانه الأخير بصفته المفوض السامي لحقوق الإنسان أنه يشعر بالقلق من أنه على الرغم من المشاركة الإيجابية من جانب السلطات في نواح عدة، لم تف حكومة إندونيسيا بعد بدعوتها للمفوض السامي بزيارة بابوا. وتشجع فانواتو إندونيسيا على أن تجدد دعوتها إلى المفوضة السامية الجديدة لحقوق الإنسان وتنظم زيارة لها إلى بابوا في المستقبل القريب. وسيكون هذا مهما من أجل الحصول على تقييم موضوعي لقضايا حقوق الإنسان في بابوا الغربية.

ولعل الأعضاء يتفقون معي أن فانواتو ليست وحدها في إثارة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة فهناك أعضاء آخرون أثاروا شواغل مماثلة. ومن الناحية التاريخية، ما برح موقف فانواتو قويا على الدوام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وإنهاء الاستعمار، وأخطاء الفصل العنصري، ولذلك السبب ستواصل فانواتو العمل على هذا الأساس.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، يود وفد بلادي ممارسة حقه في الرد على ما ادعى به ممثل إيران في مداخلته.

تؤكد دولة الإمارات مجددا أن الجزر الثلاث طُنب الصغرى وطُنب الكبرى وأبو موسى في الخليج العربي هي جزء لا يتجزأ من أراضي الإمارات العربية المتحدة، وترفض دولة الإمارات رفضا قاطعا استمرار الاحتلال الإيراني لهذه الجزر الإماراتية الثلاث بالمخالفة للقانون الدولي، والادعاءات الإيرانية حول ملكيتها لهذه الجزر والتي لا أساس لها من الصحة. وما زلنا ندعو إيران إلى حل هذه القضية إما من خلال المفاوضات المباشرة، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي.

إن إيران بما تنتهجه من سياسات توسعية وتصدير ثورتها إلى بلدان أخرى عبر انتهاكها الصارخ لمبدأ السيادة، وتدخلها المستمر في الشؤون الداخلية للدول العربية قد تسبب في زيادة التوتر في المنطقة ويشكل تهديدا وجوديا لاستقرارها. ولذلك فإن أي تدخل إيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية يعتبر أمرا غير مقبول ويتعين عليها مواجهته.

كما نشدد على أن إيران هي دولة راعية للإرهاب في المنطقة، بدءا من حزب الله في لبنان وسورية إلى الحوثيين في اليمن، والجماعات والخلايا الإرهابية في كل من مملكة البحرين والعراق والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت. إننا ندين بشدة النفوذ المتنامي الإيراني في النزاع اليمني، حيث تقدم إيران الدعم المالي والإستراتيجي والعسكري إلى الحوثيين عن طريق تدريب المقاتلين الحوثيين، وإرسال شحنات أسلحة وذخيرة إلى اليمن في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وتزود إيران الحوثيين ببعض الأسلحة المتقدمة للغاية، والتكنولوجيا المتطورة التي لم تحصل عليها أي أطراف من غير الدول، بما في ذلك الصواريخ الباليستية، ومئات الآلاف من الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة، التي تدمر المدنيين في جميع أنحاء اليمن. وقد توصلت تقارير بعض هيئات الخبراء في الأمم المتحدة إلى نتائج تؤكد قيام إيران بنقل الأسلحة والعتاد ذي الصلة إلى الحوثيين. وسوف يظل الدعم غير المشروع الذي تقدمه إيران إلى الحوثيين بما في ذلك تزويدهم بالصواريخ الباليستية والأسلحة الأخرى يشكل تهديدا مباشرا ليس فقط للحكومة اليمنية الشرعية والشعب اليمني، ولكن أيضا للمملكة العربية السعودية، وللملاحة في البحر الأحمر، ولجميع دول المنطقة.

ونود التذكير بأن التحالف لدعم الشرعية في اليمن أنشئ في عام ٢٠١٥ بطلب الحكومة الشرعية في اليمن بهدف حماية اليمن وشعبه من العدوان المستمر للحوثيين المدعومين من إيران. ويتفق هذا الطلب بشكل تام مع القانون الدولي. وقد تم إحاطة مجلس الأمن بهذا الطلب وفق الأصول المتبعة، وتلتزم دولة الإمارات بالقانون الإنساني الدولي. وتؤكد التزامها الإنساني تجاه الشعب اليمني. ويتعين على المجتمع الدولي ممارسة الضغط على الحوثيين، على أن تكون بداية هذا الضغط من خلال القيام بعمل فوري يقطع إمدادات الأسلحة والتمويل والمساعدة الفنية التي ترسلها إيران إلى الحوثيين في انتهاك مباشر لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). وذلك لإيماننا العميق، وإيمان التحالف العميق بأن الحل الوحيد للأزمة في اليمن هو العملية السياسية.

السيد موساييف (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): موجها كلامه مباشرة إلى وفد أرمينيا، أود أن أوصي بأنه عندما

لا يكون هناك ثمة شيء يقوله ممثل ذلك البلد فلا ينبغي له أن يقول شيئا، بدلا من أن يجعل من نفسه أضحوكة. إن التعليقات التي أدلى بها ممثل أرمينيا، وهي ادعاءات كاذبة وغير مهنية من حيث مضمونها، وغير مناسبة من حيث لهجتها، لا تستحق أي رد. بيد أنه، نظرا لأهمية التطرُّق للأسباب الجذرية للنزاع وآثارها على السلام والأمن الإقليميين، وعملية تسوية النزاع، نرى أن من المهم التركيز بإيجاز على النقاط التالية.

أولا، لقد كانت منطقة ناغورني كاراباخ وستظل دائما جزءا لا يتجزأ من أذربيجان؛

ثانيا، إن أرمينيا هي التي لجأت إلى القوة والعنف والأنشطة الإرهابية، سعيا منها لتحقيق ادعاءاتها الإقليمية التي لا أساس لها، وغير القانونية؛

ثالثا، ومنذ اليوم الأول للنزاع، نُفذت عمليات قتالية داخل أراضي أذربيجان حصرا – وفي منتصف البلد تقريبا، مما أثر على السكان المدنيين والهياكل الأساسية؛

رابعا، إن أرمينيا هي التي ما زالت تحتل إقليم ناغورني – كاراباخ والمقاطعات السبع التابعة لأذربيجان المحيطة به، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣).

خامسا، إن أرمينيا والجهات المنضوية تحت لوائها في الأراضي المحتلة بأذربيجان مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة دولياً، والتي يشكّل العديد منها انتهاكات خطيرة للالتزامات الناشئة عن القواعد الآمرة من القواعد العامة للقانون الدولي (jus cogens).

سادسا، إن السياسة والممارسات التي تتبعها أرمينيا تقوم على الإقصاء والتمييز على أسس عرقية، وترمي إلى إضفاء الشرعية على نتائج الاستخدام غير المشروع للقوة والتطهير العرقي.

سابعا، تشوه أرمينيا مبدأ حق الشعب في تقرير المصير وتسيء تفسيره، وتحاول، على الرغم من مفهوم تقرير المصير المعتمد في القانون الدولي، فرض الرأي القائل بجواز تطبيق هذا المبدأ في شكل الانفصال من جانب واحد للأقلية العرقية الأرمينية التي تعيش في منطقة ناغورني – كاراباخ في أذربيجان. وفي الواقع، لا شيء يجمع بين هذا الرأي ومبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٧٥، ووثائق دولية أخرى. والإجراءات التي تصفها أرمينيا بأنها ”ممارسةٌ لحق تقرير المصير“ اعتبرها مجلس الأمن وهيئات دولية أخرى ذات حجية، بشكل لا لبس فيه، بأنها استخدام غير مشروع للقوة وارتكاب لجرائم خطيرة أخرى.

وقد دأب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، على إعادة تأكيد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا. وجرى التأكيد مرارا وتكرارا على الصعيد الدولي وبطريقة لا يشوبها أي لبس على عدم مشروعية نظام الأقلية العنصري التابع لأرمينيا، والذي أنشأته في الأراضي المحتلة من أذربيجان.

ثامنا، دأبت أرمينيا على عرقلة عملية تسوية النزاع وترفض، في الوقت نفسه، إجراء مفاوضات ترمي إلى تحقيق نتائج، وتلجأ بانتظام إلى مختلف أشكال الاستفزازات بهدف تصعيد الحالة على أرض الواقع.

وأخيرا، فإن تحقيق السلام والأمن والاستقرار لن يكون ممكنا إلا بإزالة الآثار الناجمة عن احتلال أرمينيا أولا، بما يضمن انسحاب قواتها المسلحة فورا ودون شروط وبصورة كاملة من أراضي أذربيجان، واستعادة السيادة والسلامة الإقليمية لبلدي، وكفالة وتنفيذ حق الأذربيجانيين المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم.

وذلك ما يطالب به القانون الدولي ومجلس الأمن، ولا يمكن الاستعاضة عنه باتخاذ أنصاف التدابير بأي ذريعة

كانت باعتبارها حلا توفيقيا أو ورقة مساومة في عملية تسوية النزاع.

السيد تابورات (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اضطر الوفد الإندونيسي إلى أخذ الكلمة لممارسة حق الرد على البيان الذي أدلى به وفد فانواتو للتو. وعلى الرغم من أن ذلك البيان قد تخفى وراء شواغل وردية بحقوق الإنسان، فإن فانواتو لا تنوي شيئا ولا تتخذ أي إجراءات إلا تلك التي تشكل تحديا مباشرا للمبادئ المتفق عليها دوليا، بما فيها العلاقات الودية بين الدول، وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وأثبتت فانواتو في كثير من الحالات أنها تدعم الحركة الانفصالية. وأتساءل عما إذا كان هذا سلوك بلد يلتزم بالقانون الدولي. ويتضح هذا الدعم غير المبرر للأفراد الانفصاليين من إشراك فانواتو عدد من الأشخاص من ذوي السجلات الجنائية الخطيرة والأهداف الانفصالية في وفدها إلى الأمم المتحدة.

وعندما يسعى بلد بعيد ولا علم له بما يحدث في مقاطعات بلد مستقل وذي سيادة أن يعطي حلما كاذبا ويقدم الدعم لمجموعة من الأفراد ذوي النوايا الانفصالية، فإن ذلك ما يخالف كل قيم الشرف واللياقة المشتركة. وفي ذلك سوء نية تتنافى مع مبادئ العلاقات الودية بين الدول. وترفض إندونيسيا رفضا قاطعا أي جهود ترمي لانتهاك مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية التي تؤمن بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أكد سكان بابوا مجددا وإلى الأبد أنهم جزء لا يتجزأ من إندونيسيا منذ عام ١٩٤٥. وأقرت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذلك منذ نحو ٥٠ عاما. لا جدال في أن وضع مقاطعتي بابوا وبابوا الغربية قد أصبح نهائيا ودائما ولا رجعة فيه. وإذا كان وفد فانواتو ينوي الاستمرار في طرح هذه المسألة، فإنني أقترح عليه أن يدرس القانون الدولي أولا.

وتبدو الاتهامات المتكررة بانتهاكات حقوق الإنسان مثل الأسطوانة المشروخة. ولدينا مثل شعبي في ذلك الجزء من العالم يقول إن على الناس أن ينظروا إلى أنفسهم في المرآة أولا قبل ينطقوا بالسوء إلى الآخرين. ولئن كانت فانواتو قلقة حقا إزاء حقوق الإنسان، فلماذا لا تبدأ التصدي لها في أرضها أولا؟ وإذا كان قلقها هذا يعني دعم النزعة الانفصالية، فإنها بذلك قد تجاوزت خطا أحمر في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وختاما، فإن احترام السيادة والسلامة الإقليمية هو القاعدة الأساسية في العلاقات بين الدول وفي إطار الأمم المتحدة. وخلافا لفانواتو، فإن لإندونيسيا شرفها واعتزازها وهي لا تريد التدخل في مشاكل الآخرين.

السيدة دانش (المملكة العربية السعودية): أؤيد هنا ما تقدم به وفد دولة الإمارات العربية الشقيقة في بيانه ممارسة لحقه في الرد. وأود أن أضيف لقد اعتادت بلادي مثل هذه التصريحات والاتهامات من نظام لا يجد أمامه إلا الكذب والتدليس وإلقاء اللوم على الدول الأخرى لتغطية عيوبه وفشله في تحقيق طموحات وتطلعات شعبه.

لقد دأب على نشر الفوضى والدمار والطائفية والتطرف. فمليشيات الحوثي الإيرانية وبدعم من إيران تواصل إطلاق الصواريخ الباليستية إيرانية الصنع والمنشأ تجاه المدن السعودية. وهذه حقيقة لا زيف فيها، حيث بلغ عددها ١٩٩ صاروخا بالإضافة إلى أنشطتها المزعزعة لأمن وسلامة الملاحة البحرية في منطقة باب المندب والبحر الأحمر. ومن هنا أؤكد أن بلادي كانت ولا زالت ملتزمة تجاه الحل السياسي للوضع في اليمن على أساس المرجعيات الثلاث المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥).

إن انتهاكات إيران هي التي جعلتها تحت طائلة العقوبات الدولية. إن بلادي تنصح النظام الإيراني بسلك نهج جديد والتصرف كدولة مسؤولة تسعى إلى رفاهية واستقرار شعبها بدلا من إهدار مقدرات الشعب في دعم الجماعات الإرهابية والطائفية، وأن تتعامل إيران بمبدأ حسن الجوار.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن أخذ الكلمة في هذه الدقائق الأخيرة من الجلسة. ولكن يجب أن أرد على ما تقدم به ممثل كندا قبل قليل. ولتفنيد الادعاءات الكاذبة التي ساقها ممثل كندا، نؤكد أن لا أساس لها من الصحة. وهذه الادعاءات تندرج في إطار انخراط كندا في دعم المجموعات الإرهابية والإرهاب في سوريا، وفي مقدمتها منظمة ذوي الخوذ البيضاء المرتبطة بتنظيم جبهة النصرة الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة للكيانات الإرهابية. إن الترويج لذوي الخوذ البيضاء هو ترويج للإرهاب والقاعدة التي ارتكبت الكثير من الأعمال الإرهابية في الولايات المتحدة وأوروبا والعديد من مناطق العالم.

السيد غولرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): اضطر وفد بلدي لأخذ الكلمة للمرة الثانية ممارسة لحق الرد على البيانين اللذين أدلت بهما ممثلتا الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وعلى الرغم مما يبدو من اعتقاد البعض، فإن تكرار الافتراءات والاتهامات التي لا أساس لها من الصحة لا يعطيها مصداقية. ويذكِّر تكرار مثل هذه الادعاءات العبثية المغالية بوزير الدعاية بول جوزيف غوبلز في الرايخ الألماني النازي. وكان لديه نهج تبسيطي أيضا في السعي إلى تحويل الكذب إلى حقيقة. وقال إن الكذبة إذا ما قيلت مرة واحدة فإنها تظل كذبة، بيد أنها تتحول إلى حقيقة بعد تكرارها آلاف المرات. وكان نهج غوبلز قد أدى مفعوله في ذلك الوقت. بيد أن المسؤولين الإماراتيين والسعوديين يغضون النظر عن أن تكرار الأكاذيب عاما بعد عام لا يخفي أو يغير الحقيقة في عصر الاتصالات الرقمية هذا. وقد كان وفد بلدي حذرا في إبداء ملاحظاته لدى ممارسته حق الرد في المرة الأولى حرصا على الحفاظ على علاقات حسن الجوار. ولذلك لم نتطرق إلا إلى غيض من فيض.

علاوة على ذلك، فإن المدة المحددة لحق الرد لا تتيح لي عرض التفاصيل الأساسية والوقائعية لما أشار إليه وفد بلدي.

هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن المعلومات المسربة وغير السرية المتعلقة بحذف إدارة بوش لـ ٢٨ صفحة من تقرير لجنة ٩/١١، ما يوضح أن حكومة الولايات المتحدة كانت تتستر على أدلة بأن مسؤولين سعوديين كانوا متواطئين في الهجمات، فضلا عن كم هائل من المعلومات الموثوقة عن المملكة العربية السعودية كمصدر رئيسي للأموال والدعم للحركات الإرهابية، وحقيقة أن هذا البلد لا يزال أكثر رعاة التطرف والإرهاب الدولي انتشارا، إذ يدعم جماعات مثل حركة الطالبان في أفغانستان، وتنظيم القاعدة، وجماعة عسكر طيبة وجبهة النصرة.

كما أن هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن تواطؤ نظام الإمارات العربية المتحدة في العدوان على الشعب اليمني وذبح الأبرياء، الأمر الذي أدى إلى كارثة إنسانية في عالم اليوم. إن الغارات الجوية المتكررة والعشوائية التي تشنها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على المدن جريمة مروعة، لا تحقق أي نتيجة سوى قتل وجرح آلاف الأبرياء من النساء والأطفال وتشريد الملايين من المدنيين.

وفي مسعى عقيم لصرف الانتباه الإقليمي والعالمي عن العدوان الإجرامي بقيادة المملكة العربية السعودية ضد شعب اليمن الفقير والأعزل، تكرر الإمارات العربية المتحدة مرة أخرى مطالباتها التي لا أساس لها بالسيادة على الجزر الإيرانية الثلاث الواقعة خارج مياهها الإقليمية وذات الهوية الإيرانية تاريخيا. إن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ملك إيران، ونحن ندين بشدة هذه المطالبات عديمة الفعالية التي عفا عليها الزمن، التي تشكل مثالا من أمثلة التدخل في الشؤون الداخلية لإيران. مما يؤسف له أن بعض دول الخليج الفارسي تتجاهل الحقائق التاريخية والجغرافية وتتجاهل سلطة البلدان المجاورة. للأسف، فهي لا تتبع سياسات رشيدة على أسس حسن الجوار.

وعلى الرغم من تلك المطالبات والمزاعم، فقد اتخذت جمهورية إيران الإسلامية دائما خطوات لكفالة استقرار وأمن

البلدان في المنطقة ومكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية، ونحن نعتقد أن السبيل الوحيد لاستعادة الأمن والهدوء في غرب آسيا هو إجراء حوار فيما بين بلدان المنطقة. لم تبرح سياسة طهران الأساسية تقوم على الحفاظ على قدر أكبر من التقارب والاحترام المتبادل لسيادة البلدان الأخرى، ولا سيما مع البلدان المجاورة والتزاما بحسن الجوار.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

بيان من الرئيسة

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وصلنا إلى نهاية المناقشة العامة. أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي والتضامن مع حكومة وشعب إندونيسيا، التي تضررت جراء كوارث طبيعية رهيبة. إنني أشعر ببالغ التأثر حيال محنة الضحايا وحجم الدمار الذي لحق بهذا البلد الحبيب. كما أود أن أعرب عن تضامني مع بربادوس واليابان للكوارث الكبيرة التي أثرت بالمثل على شعبيهما في الأيام الأخيرة.

إن المناقشة العامة التي نختتمها اليوم دليل آخر على أهمية الجمعية العامة والأمم المتحدة. كان أسبوع من الاجتماعات والحوار – أسبوع تردد فيه اسم هذه المنظمة مرارا في وسائط الإعلام وعبر شبكات التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. هذا هو الأسبوع الذي يحتل فيه جدول أعمال الأمم المتحدة موقعا بارزا في المكاتب الرئاسية. لا شك في أن هذا الأسبوع سيحدد مسار جدول أعمالنا وعملنا طوال السنة.

هذا أيضا هو الأسبوع الذي تحملت فيه الوفود والأفرقة التابعة لها قدرا هائلا من الضغط، كما كان الحال بالنسبة لي، بصفتي الرئيسة، أسبوع شهد اجتماعات ومناسبات لا حصر لها مكنتنا من النهوض بجدول الأعمال المتعدد الأطراف وتعزيز العلاقات الإقليمية والثنائية. غير أنني أعتقد أنه يمكننا جميعا القول بأننا نختتم المناقشة العامة بنجاح مع شعور بالرضا إذ أوفينا بواجبنا. لكن هذا ليس سوى بداية الدورة الثالثة والسبعين، وإنني آمل حقا مواصلة حماس وكفاءة هذا الأسبوع طوال السنة.

وأود أن أذكر بإيجاز نتائج المناقشة العامة في النقاط السبع التالية، سأتوخى الإيجاز. النتيجة الأولى هي بلا شك التأمل الشامل الذي شهدناه جميعا بشأن دور المنظمة وأهمية تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد لمواجهة المشاكل التي تواجه البشرية. هناك اتفاق يكاد يكون إجماعيا فيما بين ممثلي أكثر من ٧,٦ بليون نسمة في العالم على الدور الذي لا غنى عنه للمنظمة. لقد سمعنا مرارا وتكرارا دعوات إلى تعزيز تعددية الأطراف، أثلجت صدورنا، وتطرح علينا في نفس الوقت تحديا كبيرا لجعل المنظمة أكثر أهمية كل يوم لشعوبنا. وأذكر كلمات دولة رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين؛

> ”بعد مضي سبعة عقود على إنشائها، لا تزال الأمم المتحدة المؤسسة الوحيدة ذات السلطة والقدرة لتمكين التعاون على الصعيد العالمي من أجل سمونا الجماعي“ (A/73/PV.10، صفحة ٥٦).

والنتيجة الاستراتيجية الثانية هي أننا جعلنا المنظمة دارا لجميع شعوب العالم طوال الأسبوع. لقد تطلب هذا جهدا كبيرا من حيث التنسيق واللوجستيات من جانب الأمانة العامة وموظفيها، الذين أهنئهم بحرارة، لكن الأسبوع أتاح في المقام الأول حيزا لتعميق العلاقات الثنائية وتعزيز المجموعات السياسية والإقليمية. كانت الجمعية العامة مسرحا لمئات الاجتماعات لرؤساء دولنا وحكوماتنا ووزراء مختلف الحقائب، حيث أسهم الجميع في هذه المناقشة العامة في تعزيز العلاقات بين دولنا.

ثالثا، تشاطرنا الرؤى والخبرات بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في أكثر من ٤٠٠ مناسبة من المناسبات الجانبية التي عقدت خلال الأسبوع. بالنسبة لأي شخص عادي، قد يكون

من الصعب تصور العدد الكبير للمناسبات التي تعقد بشكل متزامن. غير أننا، بطريقة أو بأخرى، شاركنا جميعا في تبادل الخبرات وتقاسم التقدم المحرز وتحديد الالتزامات بشأن المسائل ذات الاهتمام العالمي.

رابعا، توصلنا أثناء النقاش إلى إعلانين سياسيين يعكسان التزام دولنا على أعلى المستويات بالقضاء على السل ومكافحة الأمراض غير المعدية.

خامسا، وقعت هذا الأسبوع سبعة بلدان على معاهدة حظر الأسلحة النووية وصدقت عليها أربعة بلدان، مما يعزز التزامنا بإيجاد عالم خال من التهديد النووي، عالم نتطلع إليه جميعا. وبهذه التوقيعات الأخيرة، هناك الآن ٦٩ بلدا موقعا على هذا الصك الهام و ١٩ بلدا مصدقا عليه.

سادسا، لم يجر رؤساء الدول والحكومات تقييما لأكثر قضايا الحالة الدولية حساسية فحسب، بل وتقاسموا أهم أوجه التقدم المحرز في استراتيجياتهم للتنمية المستدامة وبناء السلام واحترام حقوق الإنسان.

وباختصار، كانت هذه المناقشة العامة بمثابة المنتدى لعرض أهم الإنجازات والتحديات الوطنية والإقليمية أمام العالم.

سابعًا وعلى نفس القدر من الأهمية، فإن هذا الأسبوع كما هو الحال كل عام لم يكن لقاء بين قادة الحكومات فحسب بل بين مئات النشطاء والشباب وقادة المنظمات الاجتماعية الذين يدفعون جدول أعمال الأمم المتحدة قدما ويضطلعون بدور رئيسي في تنفيذ الالتزامات التي نقطعها في الجمعية العامة.

إن جمعنا البيانات كافة التي ألقيت في هذه القاعة، سيكون لدينا تصور عالمي عن حالة العالم اليوم وأهم الإنجازات والتحديات التي تواجه دولنا والدور الذي تضطلع به هذه المنظمة وتعددية الأطراف في العالم. ولهذا نشكر لجميع الحكومات دون استثناء التزامها بالمنظمة الذي تجلى في حضورها لهذه المناقشة العامة.

وأشكر رؤساء الدول والحكومات الـ ١٢١ ونواب الرئيس التسعة ونواب رؤساء الوزراء والوزراء والممثلين الدائمين الذين شاركوا في مناقشات هذا العام.

كانت الرسائل التي استمعنا إليها منهم جميعا متنوعة تنوع شعوب العالم، ولكنها في نفس الوقت تشابهت في العوامل والشواغل المشتركة. ويسعدني أن الوفود تناولت موضوع هذه الدورة وأولويات العمل السبع التي اقترحتها كأساس لبياناتها. وكما ذكر رئيس وزراء نيبال في معرض الإشارة إلى موضوع هذه الدورة،

> ”وتجسد فلسفة عدم السماح بتخلف أحد عن الركب جيدا السعي لجعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع“ (A/73/PV.11، صفحة ٢١).

أود أن أبرز العديد من المواضيع التي تم تناولها مرارا في هذه المناقشة العامة.

أولا، أشعر بسرور بالغ إزاء دفاع العديد من البلدان عن تعددية الأطراف والحاجة إلى اتخاذ إجراءات مشتركة للتصدي للتحديات العالمية. أتفق تماما مع البيان الذي أدلى به رئيس وزراء بلجيكا: ”إن التعددية ليست مفهوما أجوف بلا معنى. بل على العكس من ذلك، إنها قناعة، حيث يجري الحوار بلا كلل“. (A/73/PV.10 صفحة ٣٣).

من النزاعات الدولية إلى الإرهاب والانتشار النووي، ومن تغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى تزايد عدم المساواة والفقر، من الهجرة واللاجئين إلى الصحة والتعليم، من تأثير التكنولوجيات الجديدة إلى عالم العمل، نفهم أننا نواجه تحديات تتطلب إجابات مشتركة. وقد أعرب رئيس باراغواي بدقة عن هذه الفكرة قائلا،

وفي مواجهة سيناريو دولي يتسم بعدم اليقين السياسي والتقلبات الاقتصادية، فإننا بحاجة إلى استراتيجيات جماعية

وشاملة مع إحساس بالمسؤولية المشتركة. (A/73/PV.7 صفحة ١٣).

وكانت التنمية المستدامة ومخاطر تغير المناخ من أكثر المسائل التي ذكرها القادة خلال المناقشة. ولسبب وجيه، تشعر البلدان بالقلق إزاء ما يضربها من العواصف والأعاصير والجفاف بقوة متزايدة. ضربت تلك الحقيقة المروعة والمدمرة مناطق آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية. يشعر الناس في تلك المناطق بالقلق إزاء فقدان المحاصيل والتصحر؛ كما يشعرون بالقلق إزاء نفاد المياه في مدنهم الرئيسية؛ يشعرون بالقلق إزاء درجات الحرارة التي تجعل مناطق بأكملها غير قابلة للسكن ببساطة.

وقد استمعت هذه القاعة إلى أصوات عديدة تنادي باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لتمويل وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. قال رئيس فرنسا: ”لقد قيل لنا إن الوقت قد فات بالفعل... لذلك دعونا نسرع“. (A/73/PV.6 صفحة ٣١).

كما استفادت العديد من البلدان من هذه المناقشة العامة لتقاسم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس وأكدت على الأمثلة الناجحة للطاقة المتجددة والتكنولوجيا والتحويل.

وأشارت الغالبية العظمى من الزعماء إلى الإجراءات التي تتخذها بلدانهم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسياساتهم لمساعدة أكثر الفئات ضعفا والتدابير للقضاء على الفقر والنهوض بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

وأشار زعماء العالم أيضا إلى الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤكدين بذلك على الصحة الكاملة لحقوق الإنسان والصخب العالمي لضمان تنفيذها الكامل.

ودعا الكثيرون بحق إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين بشكل مطلق كشرط ضروري للتنمية والسلام المستدامين. كما أثلج صدري أن أغلبية واضحة من الدول الأعضاء أعربت عن تأييدها للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتشكل حالات التشريد الكبيرة للأشخاص – للمهاجرين أو اللاجئين على السواء – تحديات كبيرة وتتطلب سياسات واضحة وعملا دوليا متسقا.

فلنتذكر أنه قبل هذا الأسبوع وقبل بدء المناقشة العامة، اجتمعنا معا لتكريم العظيم نيلسون مانديلا، إرثه وذاكرته، لنتذكر من خلال الإعلان الذي اتخذناه (القرار ١/٧٣) أن أحد أهم أهدافنا العمل من أجل بناء السلام وحفظ السلام.

إن تركيز قادة العالم على ضرورة الاستثمار بشكل أكبر في منع نشوب النزاعات والوساطة تجسيد للتحول الذي ينبغي علينا القيام به من أجل تحقيق سلام مستدام. وكما ذكَّرنا رئيس ليبريا بمناسبة نجاح بعثة حفظ السلام في ذلك البلد ”يجب ألا تعتبر السلام أمرا مفروغا منه أو أن تنسى التداعيات الكبيرة التي خلفتها سنوات الصراع على حياة الناس“. (A/73/PV.8، صفحة ٣٧).

وقد تميزت هذه المناقشة العامة أيضا بتطورات إيجابية، مثل اتفاقات السلام الموقعة بين إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والجهود الواعدة نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. قال رئيس كينيا، عند الإشارة إلى المشاكل الحالية التي يواجهها العالم،

إن المشاكل والمخاطر والتهديدات الحالية معقدة وتتطلب زيادة التعاون – لا الحد منه – وتعزيز احترام سيادة القانون – لا التقليل من شأنه – وتعزيز التفاوض – لا تقليلها. إننا بحاجة إلى نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد.(A/73/PV.9 صفحة ١٦)

وأشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام على التزامهما الثابت وعملهما الدؤوب خلال هذه الأيام. إن قيادتهما أساسية لجعل

المنظمة ذات أهمية متزايدة لشعوبنا. وأود أن أشكر الممثلين على عملهم وجهدهم في هذه المناقشة العامة وعلى دعمهم لرئاستي. وأود أيضا أن أشكر موظفي الأمانة العامة والموظفين الفنيين الذين مكنونا من اختتام هذه المناقشة العامة بنجاح. وأود أن أشكر، على وجه الخصوص، جميع نواب رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين الذين تقاسموا معي مهمة توجيه أعمال الجمعية العامة.

إننا نواجه التحدي المتمثل في تحويل جميع الأفكار والالتزامات التي تم التعهد بها والتحديات المطروحة هذا الأسبوع إلى عمل ملموس يتسم بالمزيد من الفعالية والتأثير الأكبر في حياة الناس، ولا سيما حياة الذين تمس حاجتهم إلى هذه المنظمة. يجب أن نحدث أثرا ويجب أن نفعل ذلك الآن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.